

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

العلاقات المدنية العسكرية في أفريقيا

مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة الماستر دراسات أفريقية

من إعداد الأستاذ: عبد الحلیم غازلي

مقدمة

يؤدي الاعتماد المتبادل في علاقة القوات المسلحة بالمجتمع وتوزيع الوظائف بين المدنيين والعسكريين إلى نزاعات محتملة بينهما. من أهم مظاهر هذه النزاعات هو حالة التوتر الشديدة التي تحصل عندما يسعى العسكريون إلى التدخل في الحياة السياسية المدنية والاجتماعية من خلال فرض منطق أن المؤسسة العسكرية هي الأقدر والأكثر تنظيماً وانضباطاً على تسيير شؤون البلاد العامة، أمام ترشح المدنيين أمام أول الأزمات التي تواجههم أو العقبات الاقتصادية أو الأمنية أو حتى السياسية التي تعترض سبيلهم.

إن حدوث تدخلات عسكرية في الحياة السياسية لبلد ما لم يكن سمة من سمات هذا القرن. من اليونان القديمة حتى نهاية القرن العشرين، كان إسقاط أو التهديد بإسقاط حكومة من خلال العمل العسكري العلني موضوعاً متكرراً في الأدب الأكاديمي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المحللين في وقت سابق كانوا يميلون إلى النظر إلى المؤسسة العسكرية على أنها "أجنبي وشيطاني" أو مجموعة سياسية غير قادرة على التفاعل مع الفئات الاجتماعية الأخرى ولكن قادرة على التصرف ضدهم، إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ العلماء في تطوير وجهة نظر مختلفة عن الموضوع.

وبالتالي، في حين أن مكيافيللي يجادل بأن "الرجل العسكري لا يمكن أن يكون رجلاً صالحاً"، فإن فولتير وصفه بأنه "مظهر القوة الغاشمة في شكل رشيد"، كما يدعي صموئيل آدمز أنه "مهما كان وجود جيش نظامي شيئاً ضرورياً، فإنه يظل مصدر خطر دائم على حريات الشعوب".¹

¹ Gerassimos Karabelias. CIVIL-MILITARY RELATIONS: A COMPARATIVE ANALYSIS OF THE ROLE OF THE MILITARY IN THE POLITICAL TRANSFORMATION OF POST-WAR TURKEY AND GREECE: 1980-1995. Final Report submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO) in June 1998, p. 6

من الناحية التاريخية لم يكن مفهوم العلاقات المدنية العسكرية مطروحا للنقاش والبحث. حيث لم يسبق وأن تم الاهتمام بهذه العلاقة طيلة الفترة التي سبقت ظهور الدولة الوطنية على الشكل الذي تعرفه منذ اتفاقية ويستفاليا. لسبب بسيط هو أن جل الجيوش التي كانت قائمة في تلك الفترة لم تكن جيوشا وطنية بكل ما يحمله هذا المفهوم من انتماء وقومية والدفاع عن المثل والقيم العليا للبلد. الشكل السائد في تلك الفترة بالتحديد كان أقرب إلى مجموعات مرتزقة يوظفها الملوك والأمراء مقابل مبالغ تدفع لهم. وبالتالي لم يكن لهذه الجيوش أدنى فرصة للتدخل في الشؤون السياسية التي كان يديرها الأمراء. إلا إذا دفع لهم ذلك، وهي المهمة التي كان يؤديها الحشاشون وبعض الجماعات من المرتزقة تاريخيا.

بالتالي لم يكن هناك فصل واضح للمهام بين القادة المدنيين والعسكر. فغالبا ما كان الأمير أو الملك هو القائد العسكري الذي يدير شؤون البلاد المدنية في فترة السلم وهو الذي يدبر شؤون الحرب ويقود المعارك عند الضرورة. هذا ما يفسر بشكل واضح غياب نظرية خاصة بالعلاقات بين المدنيين والعسكريين قبل هذا التاريخ.

سنحاول من خلال هذه المحاضرات فك بعض من الغموض والتضارب، الذين ظلا يحيطان بهذه الظاهرة التي ما انفكت تطبع تاريخ الأمم والعلاقات الدولية منذ فجر التاريخ. وذلك من خلال تسليط المزيد من الضوء على مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، وكذلك مناقشة مختلف النظريات والمدارس الفكرية عبر التاريخ التي اهتمت بهذه الظاهرة. وبالتالي الإشارة إلى كل التوصيات التي قدمها المنظرون في شكل إجراءات أو قرارات أو سياسات، تجعل القيادة العسكرية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الداعم والمعزز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محليا وخارجيا. إلى جانب الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع.

وقد تناولت هذه المحاضرات مهمة تبسيط وشرح طبيعة العلاقات التي تجمع المدنيين بالعسكريين في إفريقيا على وجه الخصوص وفي الدول التي عرفت الانتقال الديمقراطي بشكل عام. سواء من خلال تبيان كيف يراقب المدني المؤسسة العسكرية وما هي الأنماط والأدوات التي يتبعها في ذلك، بغية

التحكم فيها وعدم تركها تتجاوز صلاحياتها وأدوارها الأساسية. وبالمقابل أشرنا إلى أهم الأشكال والمداخل التي استغلها أتباع المؤسسة العسكرية من أجل التدخل في الحياة السياسية المدنية والهيمنة عليها.

ومن بين أعنف أشكال التدخل العسكري في الحياة السياسية المدنية، أشرنا في إحدى المحاضرات إلى الظاهرة الانقلابية، التي شكلت لوقت طويل مظهرا أساسيا من مظاهر الحياة السياسية في القارة الإفريقية.

وقد حاولنا في جزء من هذه المحاضرات، استعراض بعض التجارب الدولية من خلال تسليط الضوء على المسار الذي عرفته وكيف انتقلت من هيمنة العسكري على الحياة السياسية إلى الإدارة المدنية للشأن العام وعودة العسكري إلى ثكنته.

وفي الأخير ارتأيت أن أسلط الضوء على مظهر جديد وشكل من أشكال الجدل الحاصل في القارة الإفريقية حول موضوع العلاقات المدنية العسكرية، بطرح موضوع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وأثرها المستجد على طبيعة هذه العلاقات الهشة أصلا في العديد من الدول الإفريقية.

المحاضرة الأولى

السياق التاريخي والفلسفي المصاحب لظهور مفهوم

العلاقات المدنية العسكرية

ظهرت على مر العصور العديد من الطروحات الفكرية والخواطر التي اهتمت بوصف هذه العلاقات ومحاولة فهم التعقيدات التي تحيط بها والرهانات التي تعقدها عليها أطرافها. ذلك أن عددا كبيرا من الفلاسفة ورجال الحكم والاستراتيجيين تناولوا بشكل أو بآخر هذه الظاهرة وحاولوا تسليط المزيد من الضوء عليها، دون أن يشكل عملهم هذا نظيرا قائما بذاته، بل كان في الغالب وصفا اكتفى به أصحابه. نخص بالذكر من بين هؤلاء أربعة فلاسفة واستراتيجيين تركوا بصمتهم في هذا المجال، وتوزعوا تاريخيا على أربع مراحل، ما قبل الميلاد، القرون الوسطى، نهاية القرن التاسع عشر، والنصف الثاني من القرن العشرين:

1 سان تسو

يعد الصيني سان تسو من مفكري ما قبل الميلاد، وقد جسد جل أفكاره في كتاب لا يزال يحضنا بالاهتمام والدراسة، كتابه "فن الحرب" وهو عبارة عن مجموعة من الحكم والإرشادات الموجهة للحاكم. وهو وإن ركز في الغالب في كتابه هذا على الاستراتيجيات العسكرية التي ينصح الحاكم باتباعها بغية إحراز النصر والقضاء على الأعداء، إلا أنه أشار في الكثير من أجزائه بشكل عابر إلى بعض الحالات التي تكون فيها العلاقة بين الحاكم والقائد العسكري في المحك. فهو تارة يؤكد على أن القائد العسكري ليس إلا تابعا للحاكم ينفذ أوامره ورغباته، وهو بالتالي يده الضاربة. وتارة أخرى يؤكد على أن الانضباط يجب أن يفهم على أنه قيادة وتنظيم الجيش بأقسامه الصحيحة، وكيفية إعطاء الرتب للضباط، وصيانة الطرقات التي يمكن أن تستخدم لإيصال الإمدادات للجيش، والتحكم بالإنفاق العسكري. وكلها يجب أن تتم من طرف القائد الذي يجب أن يتحلى بخصال

الحكمة والصدق والتسامح والشجاعة والصرامة. ولكنه مع ذلك ألمح إلى أن بإمكان هذا القائد العسكري أن يتحفظ على تنفيذ بعض من أوامر الحاكم وبالأخص أثناء المعارك، بحكم قربه منها ودرايته الواسعة بها، ومعرفته أكثر من غيره بتفاصيلها.¹

II أفلاطون

يعد الفيلسوف اليوناني أفلاطون، أول من صنف الوظائف والمهام داخل الدولة "المدينة". فقد استعرض في كتابه "الجمهورية" أفكاراً جد متقدمة عن الحالة التي تتطور فيها المدينة بحيث تكون بحاجة إلى الحماية من الغزاة والطامعين البرابرة، وبحكم أن ليس كل من في المدينة يمكن أن يؤدي مهمة حمايتها وحمل السلاح للدفاع عنها، أصبح من الضروري تكليف أقدر الناس على ممارسة القتال والحرب لأداء هذه المهمة.

وبناء عليه أدرج أفلاطون طبقة الحراس أو المقاتلين ضمن الطبقات الثلاث التي صنف فيها مجتمع المدينة:

- **طبقة الحكام:** والتي تمثل نخبة المجتمع من الحكام والفلاسفة، وهي الأقدر على السياسة و فن الحكم، وإدارة الشؤون العامة للمدينة.
- **طبقة الحراس والمقاتلين:** التي تنحصر مهمتها في الدفاع عن المدينة.
- **طبقة العبيد.**

وهو من خلال هذا التصنيف يكون أول من ميز بين السياسي والعسكري من حيث الوظائف ومن حيث التراتبية الهرمية داخل المجتمع. فطبقة الحكام التي تضم في صفوفها الأدباء والفلاسفة و صفوة المجتمع من الأثرياء، تعد في نظره عنواناً للحكمة والفضيلة والعقل، وهي التي يحق لها الحكم والأقدر على تحقيق المقاصد التي ظهرت من أجلها المدينة. وما دونها من طبقات يجب

¹ سان تسو، فن الاستراتيجية في الإدارة والسياسة والحرب، تر: خالد فهد الخاطر، ط 1، الدوحة: دار الكتاب القطرية، 1995.

أن يخضع لها. أما طبقة المقاتلين فهي تتصف بالإقدام والشجاعة ومن ثم يجب أن تكون في خدمة الحكمة والعقل من أجل فرض النظام والعدالة وسيادة المثل العليا في المجتمع.

ومع ذلك ورغم هذا التصنيف الواضح، إلا أن أفلاطون قد فتح مع ذلك هامشا يمكن للمقاتل فيه أن يصبح من طبقة الحكام، ولكن شريطة أن يتصف هؤلاء بالحكمة والفضيلة.

III أرسطو

ظهرت أفكار أرسطو فيما يخص العلاقات المدنية العسكرية في كتابه "السياسة"، وقد ضم أفكارا جديدة، بحيث ربط بين النجاح في العمل السياسي والخبرة العسكرية، واعتقد أن الصفوة العسكرية هي أساس الحكم ويؤكد "ألا يضطلعوا بالسياسة إلا إذا أحرزوا سلاحا".¹

لا يكاد أرسطو في كتابه يميز كما فعل من قبله أفلاطون بين الحاكم السياسي من جهة والعسكري المقاتل من جهة ثانية، بل هما شيء واحد بالنسبة له ولا يتحقق أحدهما من دون الآخر. فهو يعتقد:

– أن العمل السياسي الناجح مرهون بمدى التحكم في استخدام السلاح والخبرة العسكرية.
– وأن الحاكم السياسي المتمكن من عمله هو ذلك الذي بمقدوره توظيف خبرته العسكرية الميدانية للمناورة في العمل السياسي، وأن المناورات السياسية لا تختلف عن المناورات العسكرية.

– كما أن تمرس السياسي وخبرته العسكرية ستنعكس على أدائه السياسي من خلال تحليه بالانضباط والجلدة وتفانيه في حماية المدينة.

وبذلك يكون أرسطو أول من أرسى مبدأ التوافق في العلاقات المدنية العسكرية، من خلال تأكيده على الترابط الحاصل بين الممارسة السياسية المدنية والخبرة العسكرية.

¹ أحمد بيلى، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 36.

IV نيكولا مكيافيللي

اشتهر مكيافيللي من خلال كتابه "الأمير"، الذي ضمن فيه أفكاره حول الطريقة المثلى التي يجب أن يتولى فيها الحاكم "الأمير" شؤون إدارة الإمارة ويوطد حكمه. وقد أشار في معرض كتابه إلى العلاقات التي تجمع السياسي بالعسكري، وكانت مواقفه تميل إلى تغليب كفة العسكري على السياسي.

تعتبر أفكار مكيافيللي استمرارية للنقاش الذي سبقه، غير أن هذا الأخير تميز عن الأفكار السابقة باعتقاده أن العلاقة بين الطرفين لا تتجسد في فصل الأول عن الثاني وإنما تنتهي بتغليب العسكري على السياسي لأنه هو من يمتلك عناصر القوة والقهر.

وبما أن كتابه جاء أساساً لإسداء النصيحة للأمير، فإنه ينصح هذا الأخير باتقان فن القتال والحرب، وقيادة الجيوش أثناء الحرب، والاعتناء بالمقدرات العسكرية وإقامة القلاع في زمن السلم، وبالتالي أن يكون على دراية وإلمام تامين بشؤون الحرب.

وهو بذلك لا يرى في القائد السياسي إلا قائداً عسكرياً بزي مدني، يبسط سلطته على السياسيين الذين قد يفكرون في التخلص منه، كما أنه يفرض هيئته ويقف بحكم خبرته وتحكمه في الجيش في وجه العسكريين الذين قد يفكرون في الانقلاب عليه.

V كارل فون كلاوزفيتز

هو جنرال بروسي ومنظر استراتيجي، يعد كتابه "عن الحرب" أحد أشهر مؤلفاته، وقد اشتهر أكثر بمقولته "الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى". يعتبر كارل فون كلاوزفيتز أول من اهتم بموضوع الحرب من خلال تعريفها وتوضيح ماهيتها وطبيعتها وأسبابها وأهدافها وعلاقتها بالسياسة. ويرى: "أن الحرب ظاهرة اجتماعية وهي استمرار للسياسة بوسائل القوة، حيث السياسة هي الأصل والحرب هي الفرع وحيث الهدف السياسي هو الغاية والحرب وسيلة لتحقيق هذه الغاية. ويقول أيضاً: الحرب إحدى أدوات السياسة لإرغام الخصم على قبول إرادة خصمه

وهي خلافا للأدوات الأخرى تستخدم القوة والعنف. وهذا يعني أن للحرب هدفا هو غير التدمير والقضاء الشامل على العدو. إنه هدف سياسي يتجسد بإرغام العدو على الخضوع لإرادة المهاجم وهو إرغام يؤدي إلى وقف الحرب.

وهكذا للوصول إلى أهداف سياسية وتحقيقها يتم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة كوسيلة رئيسية وحاسمة جنبا إلى جنب مع وسائل الصراع الأخرى. ومنها الاقتصاد والدبلوماسية والإعلام والتحالفات والحرب النفسية... الخ. لذا فالحرب عمل سياسي وأداة سياسية بآن واحد.

وبالتالي فالحرب أو الأداة العسكرية في نظره هي علاقة الرئيس بالمرؤوس، أي أن الحرب ومن يمارسها يجب أن تنصاع للسياسة وهي امتداد للسياسة بوسائل أخرى هي وسائل القوة المادية متحولة إلى عنف مادي ومحقة نتائج الحرب (وهي هزيمة العدو) ونتائج السياسة وهي (النصر السياسي ودفن الخصم للقبول مرغما) بأهداف السياسة المنتصرة.

ومن القرن السابع عشر وحتى هذا التاريخ لم يطرأ على هذه الأفكار التي تحدد علاقة السياسة بالحرب ما يدعو إلى تغيير جوهرى فيها.

إن عبارة "جورج كليمنصو" رئيس الوزارة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى تعطي دليلا هاما على رؤية الفكر البرجوازي _ الرأسمالي لعلاقة السياسة بالحرب فهو يقول: أن الحرب في منتهى الجدية للدرجة التي لا يجوز تسليمها للعسكريين.

يتضح من هذا أن أولوية السياسة على الحرب، وأن الأولى تسبب الثانية فيما نتائج الثانية تنعكس على الأولى إما إيجابا أو سلبا.

هذا، ويؤكد "كلاوزفيتز" من جهة أخرى: انه على الرغم من أن الحروب تخاض لتحقيق أهداف سياسية. إلا أن هذه الأهداف يجب بدورها أن توضح بما يتلاءم مع الوسائط العسكرية المتوفرة. وهذا يعني انه على الأقل ما إن تنشأ الحرب حتى تصبح القضايا العسكرية ذات أهمية كبيرة جدا بحيث تؤثر على الأهداف السياسية.

وهذا بدوره يعني أن الغاية السياسية للحرب تؤثر كليا على مجرياتها وتكون بأن واحد الهدف السياسي لها... وان سير الحرب العام إنما تتحكم به السياسة وأن الأعمال العسكرية العليا هي في حد ذاتها رؤية سياسة _ عسكرية بأن واحد. وبهذا تحدد السياسة الأهداف الاستراتيجية العسكرية للحرب.

أ. علاقة الحرب بالسياسة:

وعلى العكس من ذلك، يرى بعض القادة العسكريين وحتى السياسيين أن الأولوية للحرب وليس للسياسة وهم لا يعترفون للسياسة إلا بدور ثانوي مقابل الحرب والتي هي في نظرهم الأصل والسياسة تظل الفرع.

وطبيعي أن هناك فرقا بين الموقف الفكري _ النظري الذي يرى تأثير للحرب على السياسة (بمعنى سير الحرب ونتائجها) وهو موقف مقبول ومعلل، وبين الموقف الفكري _ النظري الذي يرى أولوية الحرب على السياسة.

بالنسبة لتأثير الحرب على السياسة يتضح هذا سواء في مرحلة السلم، حيث يتوجب أن توضح الأهداف السياسية في مرحلة ما والتي من أجلها ستخاض الحرب بما يتلاءم مع الوسائط العسكرية المتوفرة (كلاوزفيتز)

وفي مرحلة الحرب يكون تأثير الأعمال العسكرية على السياسة الخارجية للأطراف المتحاربة كبيرا للغاية... وغالبا ما تصبح القرارات العسكرية أكثر أهمية من السياسة، تتحكم بها وتعيد ترتيب أولوياتها وفقا لنجاحات أو إخفاقات الجيوش المتحاربة. إن الحرب ترغم السياسة أن تكون عسكرية... وبهذا تستبدل السياسة ريشة القلم بالسيف.

وعلى الرغم من ضرورة وضوح الهدف السياسي قبل الحرب... إلا أن الحرب نفسها تجبر السياسة على توضيح ليس فقط أهدافها التي كانت غامضة بل إعادة ترتيب أولوياتها.

إن سير الحرب ومراحل تطورها يؤثر تأثيرا مباشرا على السياسة المطروحة وأهدافها تماما كما يؤثر على المهام والأهداف العسكرية. وأكثر من هذا إن نتائج الحرب غالبا ما تصبح منطلقا للخطوط السياسية الجديدة التي يعتمدها الخصوم المتحاربون.

وهناك من يرى أن للحرب أولوية على السياسة وبالتالي يجعل من الحرب شرطا أساسيا لوجود التطور. ومن هؤلاء (لودندورف) الذي يعتقد الحرب قوة دائمة في حياة الشعب تساعد على البقاء حيا، فالحرب والسياسة تخدمان الحفاظ على حياة الشعب. ولكن الحرب هي التعبير الأسمى لإرادة الحياة الشعبية، ولذلك فإن على السياسة أن تكون في خدمة الحرب. وكان هذا الموقف النظري أساسا للمذهب العسكري الألماني بقيادة هتلر الذي اعتبر الحرب وليس السلام، الحالة الطبيعية للمجتمع البشري.

ولكن سواء أكانت معادلة الفكر الاستراتيجي للعلاقة بين الحرب والسياسة تؤكد على أولوية السياسة أم الحرب فالعلاقة بينهما جدلية ... فالسياسة غالبا ما تؤثر على مجري الحرب سلبا وإيجابا، والحرب غالبا ما تفعل الأمر نفسه. والنجاحات السياسية غالبا ما تعزز القوة العسكرية وتلعب دورا في نجاح الحرب، تماما كما أن النجاحات العسكرية تعزز وتلعب دورا في تحقيق أهداف ونجاحات السياسة.

ب. استمرار دور السياسة أثناء الحرب:

يوافق كل العلماء أن الوسائل غير العسكرية تستخدم أيضا خلال الحرب، الأمر الذي يجعل من الصعوبة أن نحدد أحيانا متى تبدأ الحرب، وفقا لمبدأ كلاوزفيتز. إن النظريات التي تقلل من دور القتال المسلح في الحرب، يمكن ملاحظتها في استراتيجية الاقتراب غير المباشر، التي قدمها المنظر العسكري "هارت" الذي يرى انه في الفترة الأولى من الحرب، وقبل نشوب أية معركة حاسمة، يتوجب على هذه الاستراتيجية أن تحدث خللا في توازن العدو العسكري والسياسي والنفسي عبر ممارسة ضغوط غير مباشرة عن طريق سلسلة كاملة من التحركات العسكرية والدبلوماسية.

وبالتالي تتم تهيئة الشروط اللازمة لضربة حاسمة. وهنا تتضمن الفكرة أن القتال ليس الطريقة الوحيدة للحرب، وقد يستسلم العدو دون أية معركة.

وقد ظهر في كتابات حديثة، أن العالم ينتقل من عصر سيطر عليه الاستخدام القتالي للقوات العسكرية، بهدف تحقيق النصر في المعارك، إلى عصر تسيطر فيه المناورة والحيلة، كلما كان ذلك ممكناً، مع تجنب القتال المباشر.

هذا كما يعد لينين أهم من نظر في ظاهرة الحرب، في المدرسة الماركسية. وقد التقت أفكار لينين في نقاط مشتركة كثيرة مع أفكار كلاوزفيتز سواء بالنسبة للحرب أو لطبيعتها، أو لأسبابها أو لأهدافها أو لعلاقتها بالسياسة. فالحرب عنده هي امتداد للسياسة اعتماداً على القوة، كما أنها ليست هدفاً بحد ذاتها بل أداة للسياسة فيقول في هذا: أن السياسة هي الفكر والحرب هي الأداة. لكن الفرق بينهما هو أن لينين سياسة الدولة الطبقيّة بينما كلاوزفيتز يقصد بها السياسة الخارجية للدولة. ولقد استخلص لينين أن الحرب ليست عملاً عسكرياً صرفاً... بل عمل يتضمن في ذاته مؤشرات دبلوماسية ومعنوية واقتصادية.

العلاقات المدنية العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية

بدأ العديد من علماء السياسة في فترة ما بعد الحرب بالتفكير في الجيش كمجموعة ضغط شرعية قادرة على القيام بدور إيجابي في التحول الاجتماعي السياسي للدول الناشئة حديثاً.

وبطبيعة الحال، فإن التغيير في موقف العالم الأكاديمي نحو المؤسسة العسكرية لم يكن اعتباطياً. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهر توجه لدى الدول الغربية إلى وضع حد للدور التقليدي لمؤسسة الجيش كأداة للتوسع الإقليمي للدولة، وقد تم تعزيز فائدتها كقوة محلية بشكل كبير. وباعتبارها واحدة من المؤسسات القليلة "الغربية"، كان ينظر إلى مؤسسة الجيش باعتبارها

المجموعة الوحيدة الأكثر فعالية للضغط والقادرة على لعب دور إيجابي في محاولة البلد للوصول إلى مستوى أعلى في سلم التقدم الاجتماعي والسياسي.

منذ أن أدخلت الدساتير السياسية الاقتصادية الليبرالية الغربية في دول المحيط اضطرابا في استقرار الهيكل الاجتماعي السياسي التقليدي، بدأ أن الجيش هو المجموعة الوحيدة القادرة على إنقاذ والحفاظ على الاستقرار السياسي والنظام. وبالتالي، ونظرا لأن واجبات الضباط يجب أن تخضع لهذا التغيير الكبير، طلب من المؤسسة بأكملها أن تلعب دورا محليا متعدد الأبعاد، أجبر العالم الأكاديمي الغربي على إعادة النظر في وجهات نظره القديمة حول العلاقات المدنية والعسكرية.

وبما أن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية اليومية للدولة يمكن أن يمتد من الحد الأدنى من التأثير إلى حد الحكم المباشر. بدأ كتاب ما بعد الحرب في مرحلة مبكرة يشيرون إلى "المزايا" التي يمكن تحديثها من قبل الضباط الناشطين في الحياة السياسية في بلدان المحيط. وقد بلغ حماسهم إلى حد أن البعض منهم انتهى به الأمر إلى دعم إنشاء الديكتاتوريات العسكرية "الموالية للغرب" والمبالغة في تقدير قدرات المؤسسة العسكرية. على سبيل المثال، فيما يتعلق ببلدان جنوب شرق آسيا، يقول باوكر إن "علاج" جميع المشاكل الاجتماعية التي ستواجهها هذه البلدان في المستقبل "من المحتمل بقوة العثور عليه لدى سلك الضباط أكثر مما يمكن أن يكون لدى السياسيين". وقال إنه نظرا إلى أن "القيادة القوية المدعومة بالهيكل التنظيمي والسلطة الأخلاقية" كانت تعتبر العنصر الضروري للإدارة الناجحة والتخطيط المستقبلي لهذه البلدان، فإن المجموعة الوحيدة التي يمكن أن تظهر هذه الصفات هي الجيش.¹ غير أن البعض الآخر، كان له نظرة أكثر اعتدالا، حيث لم يغفل عن التذكير بأن الهدف من الدعم المقدم من طرف الدول الغربية لهؤلاء الضباط يجب أن يهدف إلى خلق الاستقرار للمؤسسات السياسية وتشجيع الممارسة الديمقراطية.

¹ Gerassimos Karabelias. Op.Cit, p. 7

غير أن البعض الآخر مثل جانويتز بدأ يشير إلى أنه لا ينبغي الخلط بين الانضباط والقدرة التنظيمية. وفي حين تم تدريب الضباط على العمل بكفاءة عند تكليفهم بمهام محددة، فإن تأثيرهم على التنمية الاقتصادية الواسعة لأي بلد سيكون، في أحسن الأحوال، في حده الأدنى بسبب "القيود الملازمة للمهنة".

عموما، كان من الصعب جدا على بعض الأكاديميين الغربيين تبرير التدخل العسكري العلني والحكم منذ ذلك الحين، وفقا للنموذج السياسي والاقتصادي الأنجلو-أمريكي الذي كانوا يروجون له، بأن الديمقراطية بدلا من الديكتاتورية هي النظام السياسي الذي يكمل تطور الرأسمالية الاقتصادية. ومع سقوط جدار برلين وتحرير البلدان الشيوعية السابقة من الأنظمة الشمولية، بدأ أن الديمقراطية هي أفضل آلية سياسية بديلة يمكن للغرب أن يقدمها لهؤلاء الناس. وعلى الرغم من أن عملية إرساء الديمقراطية لا يمكن أن تحدث وتؤدي إلى نتيجة بين عشية وضحاها، فإنها تعطي الانطباع بأنها تشكل الحل الوحيد القابل للتطبيق للسلام والأمن العالميين. وعلى الرغم من أن انهيار النظام الاستبدادي/الشمولي يشكل الخطوة الأولى نحو عملية إرساء الديمقراطية في أي بلد، فإنه لا ينبغي أن يجعلنا نفكر في أن مثل هذا الحدث يؤدي تلقائيا إلى إنشاء وتوطيد المؤسسات والممارسات الديمقراطية واستبعاد الدور الذي ظلت تلعبه المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من أنه في الفترة الانتقالية، يكون هناك توجه نحو إقامة مؤسسات سياسية ذات طابع ديمقراطي، إلا أن ذلك لا يجعلها نظاما ديمقراطيا مكتملا.

المحاضرة الثانية

نظرية العلاقات المدنية-العسكرية

مقدمة

لقد كان التنظير في العلاقات المدنية-العسكرية موجهًا نحو:

- 1 معالجة تلك التوترات والاختلاف في وجهات النظر بين القادة العسكريين المزاولين لمهامهم لفترة طويلة، والقادة المدنيين الذين يتداولون على السلطة وفق فترات زمنية محددة في الدستور؛ في المجتمعات الديمقراطية العريقة.
 - 2 وأيضًا هو موجه نحو تفادي مشاكل الانقلابات العسكرية وحدوث الاضطرابات الأمنية والتخلف السياسي في مجتمعات العالم الثالث، خاصة في فترات الانتقال الديمقراطي التي عادة تأخذ فترة زمنية طويلة.
 - 3 مع العلم بحقيقة أن ليس هناك وصفة دقيقة ومنتكاملة للعلاقات المدنية-العسكرية صالحة للتطبيق على كل الحالات عبر العالم، وإنما هناك تجارب كثيرة مختلفة ونسبية من حيث المضمون والفترة الزمنية؛
 - 4 لكن ما هو مهم من كل ذلك، أن العلاقات المدنية-العسكرية تعني في جوهرها الاستقرار السياسي والأمني، وهو مؤشر أساسي على تقدم الدولة والمجتمع نحو الحكم المدني والنمط الحدائي في طريقة إدارة شؤون السياسة الداخلية والخارجية.
 - 5 ليس هذا فحسب، وإنما تعكس العلاقات المدنية-العسكرية مستوى معين من قدرة المجتمع ونجاحه في إدارة شؤون الدولة بنفسه؛ في مقابل ذلك، استمرار الحكم العسكري أو تحكم الجيش في شؤون السياسة الداخلية يعكس عنصر الفشل السياسي للمجتمع في إدارة الدولة.
- انطلاقًا مما سبق، يمكن القول أن نظرية العلاقات المدنية-العسكرية هي: " كل التوصيات التي يقدمها المنظرون في شكل إجراءات أو قرارات أو سياسات، التي تجعل القيادة

العسكرية/الأمنية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الداعم والمعزز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محليا وخارجيا. إلى جانب الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع"

الأرضية الأولية لتطوير التنظير في ميدان العلاقات المدنية العسكرية

يرجع الفضل الأول للتنظير حول مجال العلاقات المدنية-العسكرية في الدراسات الإستراتيجية إلى كل من صامويل هانتنغتون Samuel Huntington وموريس جانوفيتز Morris Janowitz؛ اللذان ركزا على تطور الظاهرة عبر الفترات التاريخية التي مرت بها الديمقراطيات الجديدة منذ الثورة البرتغالية في عام 1975 إلى غاية نهاية تسعينيات القرن العشرين، وكل الدراسات والأبحاث التي جاءت بعد ذلك مدينة للأرضية النظرية التي صاغها هذان المنظران في العلاقات الاستراتيجية الدولية.

ما هو مهم في التنظير للعلاقات المدنية-العسكرية، أن المنظرين اتخذوا من الديمقراطيات العريقة المستقرة سياسيا وأمنيا مرجعية معيارية أساسية للتحكيم والقياس عليها لكل الديمقراطيات الأخرى الناشئة أو حتى الجديدة أو الفتية؛ على افتراض أن المفاهيم والعناصر النظرية مشتقة من تجربة الديمقراطيات العريقة في التعامل مع المنظمات العسكرية والأمنية، بطريقة يستطيع فيها القادة المدنيون استرضاء قادة الجيش والأمن من أجل القيام بالمهام وتنفيذ السياسات التي يرسمونها.

ومع ذلك فقد انقسم الإسهام النظري في حقل العلاقات المدنية العسكرية بين مدرستين نظريتين كبيرتين يفصلهما ثلاثة اختلافات رئيسية:

- 1 الاختلاف الأول يتعلق بطريقة تحليل كل منهما،
- 2 والاختلاف الثاني يكمن فيما أوصى به رواد المدرستين كرادع للتدخلات العسكرية في الحياة المدنية،
- 3 والاختلاف الأخير يتمثل في القيود الأيديولوجية التي وضعتها كلا المدرستين.

فبينما تفترض مدرسة الانفصال انعزالا ماديا بين المؤسستين المدنية والعسكرية، تفترض مدرسة التوافق أن المؤسسة العسكرية تشكل جنبا إلى جنب مع النخب السياسية علاقة تعاون لا تستدعي الانفصال كما يراه رواد المدرسة الأولى.

كما أن مدرسة التوافق تنتقد ما تراه قصورا رئيسيا لدى مدرسة الانفصال، وهما التحيز الأيديولوجي (الذي يعتمد على الخبرة الغربية وبالتالي عدم إمكانية تطبيقها على دول أخرى) والصبغة المؤسساتية الغالبة عليها والتي يترتب عليها عدم إعطاء الاعتبار الكافي للظروف الثقافية والتاريخية للدول التي يتم دراستها، والدور الذي يؤديه المواطن والمجتمع المدني بشكل عام.

I المدرسة الانفصالية: النظريات التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية:

النظرية المؤسساتية Institutional theory ل صمويل هانتنغتون Samuel P. Huntington

يعتبر عالم السياسة صامويل هانتنغتون من خلال كتابه "الجندي والدولة" The soldier and "the State" سنة 1957 المرجع التقليدي الأساسي لأي دراسة تتعلق بموضوع العلاقات المدنية العسكرية. حيث حاول من خلاله دراسة العلاقات المدنية العسكرية باعتبارها ظاهرة سياسية منفصلة. يقترح هانتنغتون ما أسماه بالرقابة الموضوعية للمدنيين على العسكريين، بحيث يمكن للجيش إنجاز ما تسعى إليه الدولة باستقلالية، وبالمقابل على المدنيين أن يحددوا الأهداف الأساسية.

وقد وضع نظريته على الأسس التالية:

- أن العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين،
- أن العلاقات المدنية العسكرية يغلب عليها طابع الصراع،
- أن ما يجعل الصراع متحكماً فيه هو خضوع العسكريين للمدنيين، من خلال الاحترافية العسكرية التي تبعد العسكر عن التفكير في النشاط السياسي.
- أن مضاعفة الاحتراف هو أقوى أشكال السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.
- أن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت يتوقف على درجة فعالية السيطرة المدنية.

وقد حدد هانتنغتون ثلاث مستويات لدراسة العلاقات المدنية العسكرية:

- العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع ككل،
 - العلاقة بين نخبة القوات المسلحة والنخب المجتمعية الأخرى،
 - العلاقة بين القيادة العليا في القوات المسلحة والقيادة السياسية العليا في الدولة.
- نظرية العلاقات المدنية العسكرية في نظر هانتنغتون أساسها الرغبة في إحداث التوازن بين مقتضيين أساسيين أو حاجتين ملحتين في أي دولة من الدول هما:

- مقتضى وظيفي: مواجهة التحديات الخارجية وضمان أمن المجتمع
- مقتضى سياسي اجتماعي: يعمل على إبعاد الجيش عن العمل السياسي

من ناحية المضمون النظري، تستلزم العلاقات المدنية العسكرية في نظر هانتنغتون وجود ثلاث عناصر رئيسية وهي: التحكم المدني في القوات المسلحة، الكفاية الدفاعية، والفعالية العسكرية.

1 التحكم المدني

يعني التحكم المدني Civil Control: "السيطرة المدنية على القوات المسلحة والبنيات الأمنية الأخرى، بما في ذلك الشرطة والمصالح الاستخبارية." بالنسبة لتوماس برونو Thomas Bruneau وهارولد تريكوناس Harold Trinkunas، لا يمكن الحديث عن وجود تحكم مدني ديمقراطي في القوات المسلحة ما لم تتوفر "أرضية في الممارسة [العملية] عبر وجود المؤسسات التي تتعامل مع وزارة الدفاع أو لجان المراقبة، إلى جانب عمليات [وضع وإقرار] الميزانية والتحكم المدني في ترقية الضباط. إذا هذه المؤسسات هي ليست في المكان [المناسب] وتعمل [بحرية]، فإن التحكم المدني هو فقط واجهة".

يجب أن يتضمن مفهوم التحكم المدني من ناحية الممارسة العملية والتشريع القانوني، وجود قيادة مدنية على رأس وزارة الدفاع، مزودة بكادر محترف من العسكريين والمستشارين المدنيين ذوي خبرة بالشؤون الإستراتيجية والعسكرية، وكذلك وجود رقابة مدنية على اللجان التي تشرف على صياغة سياسات الدفاع، دراسة ميزانيات الدفاع وترشيد النفقات العسكرية؛ بالإضافة إلى الإشراف المدني على تحديد مهام وأدوار القوات المسلحة على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء، والإشراف على مسائل الموظفين في المنظمات العسكرية والأمنية مثل طرق وشروط التوظيف، التعليم العسكري، التدريب القتالي، معايير الترقية، ونظام التقاعد.

2 الفعالية العسكرية

وتعني الفعالية العسكرية Military Effectiveness: "قدرة قوات الدفاع والأمن على تحمّل الأدوار بنجاح و[تنفيذ] المهام المحددة لها من قبل القادة المنتخبين [ديمقراطياً]. تصطف هذه الأدوار والمهام من الدفاع عن الإقليم التقليدي إلى [القيام] بالمساعدة الإنسانية، حفظ السلام، مكافحة الإرهاب، وجمع الاستخبارات".

كذلك بالنسبة للعنصر الثاني في العلاقات المدنية-العسكرية وهو الفعالية العسكرية، فإن النسبية هي المسيطرة على توفير متطلباتها من دولة لأخرى بين ما هو موصوف نظريا، وما هو موجود على البيئة الفعلية للدولة. كما ذكرنا من قبل، تقوم القيادة المدنية بتحديد أدوار ومهام القوات المسلحة، وما هو مطلوب من هذه الأخيرة الفعالية العسكرية في تنفيذ هذه المهام والأدوار بأقصى سرعة وأقل التكاليف.

3 الكفاية الدفاعية

أما بالنسبة لمتغير الكفاية الدفاعية Defensive Efficiency، فإنها تعني بالنسبة لتوماس برونو Thomas Bruneau وهارولد تريكوناس Harold Trinkunas : "البحث في تحديد ما إذا المؤسسات العسكرية والأمنية يمكن أن تنجز أدوارها ومهامها المحددة لها بكلفة مقبولة للمجتمع.

من أجل تحديد الكفاية، يجب أن يتفق القادة المدنيون والعسكريون ابتداءً على الأدوار والمهام".¹ ويعترفانها في مناسبة أخرى بأنها: "الفعالية في استخدام الموارد لإنجاز الأدوار والمهام المحددة".² وفي إطار هذه الرؤية يؤكد صمويل هانتنغتون أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

• **الخبرة:** حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي استعمال القوة وإدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز مهارات محددة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

¹ Thomas Bruneau and Harold Trinkunas, « Global Trends and Their Impact on Civil-Military Relations, » in Global Politics Of Defense Reform, ed. Thomas Bruneau and Harold Trinkunas (United States of America: Palgrave Macmillan, 2008), p. 10.

² Thomas Bruneau and Harold Trinkunas, « Global Trends and Their Impact on Civil-Military Relations, » in Global Politics Of Defense Reform, ed. Thomas Bruneau and Harold Trinkunas (United States of America: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 11-15.

• المسئولية الاجتماعية: يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية مسئولية اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية تتمثل في تحملهم مسؤولية الدفاع عن الدولة، وذلك لأن الجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

• التضامن الجماعي الداخلي: يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعي الداخلي، وذلك نتيجة شعورهم بالتفرد المهني والتميز في أداء المهام الموكلة إليهم وذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم في المجتمع.

ويقترح صمويل هانتنغتون أسلوبين لتحقيق وإحكام السيطرة المدنية على العسكريين وهما:

• سيطرة مدنية ذاتية:

يرى صمويل هانتنغتون أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين، ويمكن أن يحدث هذا حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها. ويؤكد على أن تعظيم مصالح المدنيين في مواجهة العسكريين لا يشترط أن يحدث من قبل كافة القطاعات المدنية بل يمكن أن تقوم به بعض القطاعات المدنية.

• سيطرة مدنية موضوعية:

من الممكن تحديد التوازن بين العسكر والسلطة المدنية من خلال سيطرة مدنية موضوعية حيث من خلالها تتم السيطرة المدنية ويزيد الأمن في نفس الوقت، حيث يرى أنه يمكن تحقيق هذا النوع من السيطرة من خلال زيادة درجة الاحتراف بين العسكريين والاعتراف باستقلالية العسكريين وتحويل العسكريين إلى أداة في يد الدولة. وهذا النوع من الاحتراف هو الذي يحقق زيادة درجة الاحتراف ويضمن الحياد السياسي لأعضاء المؤسسة العسكرية.

نظرية التقارب (Convergence theory) ل موريس جانوفيتز Morris Janowitz:

يعتبر المؤسس الثاني لنظرية العلاقات المدنية العسكرية بعد هانتنغتون، وذلك من خلال كتابه "الجندي المحترف" "The Professional Soldier" سنة 1960.

لا يختلف جانوفيتز عن سابقه في تأكيده على ضرورة الفصل بين السياسي والعسكري، بل ويرى أن تحكم المدنيين في العسكر لا يتم فقط من قبل السلطة السياسية بل المجتمع برمته.

غير أن جانوفيتز لا يقبل التقسيم المثالي للوظائف كما يفعل هانتنغتون من خلال دفاعه عن فكرة الاحترافية، بل يتعامل مع المؤسسة العسكرية باعتبارها نسقا اجتماعيا. فهو يدافع عن فكرة أن الجندي هو مواطن قبل كل شيء، حيث يؤكد على دور الجندي المواطن ودوره في الحياة العامة للبلاد. وأكبر دليل على ذلك هو تواجد قادة الجيش في عضوية مجلس الأمن القومي، كما أن للعسكريين السابقين القدرة على ولوج الحياة السياسية بكل سهولة بعد تقاعدهم.

يعتقد جانوفيتز أن للعسكريين الحق في المشاركة في الحياة السياسية والقضايا الوطنية مثلما يحق للقادة المدنيين التدخل في الشأن الخاص بالمؤسسة العسكرية من خلال المذهب العسكري واختيار القادة العسكريين.

من الواضح أن جانوفيتز قد تأثر بشكل كبير بمجريات الحرب الباردة وهو ما دفعه إلى ضرورة تسييس الجيش بحيث يتم أدلجته وإبعاده بالتالي عن التوجهات السياسية الدخيلة عن المجتمع الأمريكي.

ويرى أن تدخل العسكريين في النظم الديمقراطية يكون محدود وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها، وخاصة تلك القواعد التي تستثنى العسكريين من التدخل في السياسات، وتقوم على أنهم محترفون، ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي. ولكنه

يؤكد على حدوث تطور في النظرية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش حيث أن نموذج العلاقات المدنية العسكرية لابد وأن يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديموقراطي، وذلك لأنه من الصعوبة النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث أن ذلك يعني أنهم مرتزقة وليسوا مواطنين ولذلك لابد وأن يكون لهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات.

نظرية الوكالة (Agency Theory): ل بيتر فيفر Peter Feaver

تعد أحد المنظورات الأخرى داخل المدرسة الانفصالية، حيث ترى ضرورة النظر إلى العلاقات المدنية العسكرية باعتبارها علاقة بين رئيس ووكيل. بمعنى أن القائد المدني هو الرئيس ذو السلطة الكلية في إدارة الدولة وأنه يوكل مهمة الأمن الخارجي والدفاع إلى المؤسسة العسكرية التي ينبغي عليها أن تلتزم بمقتضيات هذا التوكيل وتنصاع للقيادة المدنية. لذا فالعلاقة محل الدراسة هي علاقة هرمية يحكمها تفويض للسلطة.

ما يميز هذا المنظور هو نظرتة الثنائية الإقصائية، بحيث تركز جل اهتمامها على التفاعلات التي تحصل بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية مع إهمال واضح وإقصاء لأي اعتبار كان للمواطنين أو بالظروف التاريخية للدول التي حتما قد تؤثر بشكل أو بآخر بمجريات هذه العلاقة.

وتعتمد نظريته لتحليل العلاقات المدنية العسكرية على متغيرين أساسيين هما:

- الرقابة، رقابة الرؤساء
- الاستجابة، استجابة الوكيل

II المدرسة التوافقية: النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية:

يمكن القول إن الاهتمام الأكاديمي المتزايد منذ خمسينيات القرن الماضي بالعلاقات المدنية العسكرية كان مدفوعاً بالخوف على القيم الغربية من ديمقراطية ومؤسسات، وبالتالي كان النموذج الحاكم والمسيطر على تلك الإسهامات هو نموذج الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية باعتباره الخيار الأمثل لتقليل ميول التدخل في السياسة لدى المؤسسات العسكرية بالدول الأقل ديمقراطية.

بعد امتداد موجة التحول نحو الديمقراطية لتشمل دول شرق أوروبا وعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية إلى العديد من الانتقادات، وتعتبر نظرية التوافق ونظرية اقتسام السلطة ونظرية التنافس المدني العسكري أطروحات نظرية حديثة تتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية. وقد ركزت على الوظيفة العسكرية والمدنية في ظل التحولات الدولية المستجدة مع بداية موجة التحول نحو الديمقراطية.

نظرية التوافق (Concordance Theory): لريبيكا شيف Rebecca Schiff

وقد طرحت ربيكا شيف هذه النظرية بهدف التأكيد على الفصل بين العسكريين والمدنيين. ولكن على النقيض من نظرية الانفصال، تفترض هذه النظرية أن ثلاث شركاء هم المؤسسة العسكرية، النخب السياسية والمواطنون (المجتمع) ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن انفصالا بين المجالين المدني والعسكري بالمعنى السابق بيانه، وقد لا تتضمن بالضرورة مثل هذا الانفصال.

وتقدم هذه النظرية عدة افتراضات وهي كالتالي:

- التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع.
 - التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري.
 - تتجاوز نظرية التوافق التحليل المؤسسي عبر تناولها للقضية المتعلقة بثقافة الدولة بما فيها تركيبها العرقية، والتنوع الموجود فيها وما يتصل بذلك من قضايا.
 - كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل.
 - تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء.
 - كل دولة تختلف عما عداها من الدول فيما يتعلق بالتوافق أو غياب التوافق وفقا لظروفها التاريخية والثقافية المختلفة عن غيرها من الدول.
- وعليه، فإن الحوار والتوافق والتركيز بشكل أكبر على القيم المشتركة التي تجمع بين الأطراف الثلاثة التي تحددها شيف، والتي يمكن أن تعتبر ثلاث مستويات رئيسية للتحليل وهم العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون، هي الضامن الوحيد الذي يكفل عدم تدخل العسكر في الشأن السياسي. وترى أن ما دون ذلك فهو ضرب من الخيال. ذلك أنها تعتقد أن للعسكريين أيضا مصالح سياسية يدافعون عنها وتصور خاص بهم في كل ما يتعلق بالمصلحة الوطنية والصالح العام.
- وقد حددت النظرية عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه المعايير:
- **التكوين الاجتماعي للضباط:** بوصفهم قادة القوات المسلحة، يمكن للضباط أن يمثلوا حلقة وصل بين المواطنين والمؤسسة العسكرية، وكذلك بين المؤسسة العسكرية والحكومة من جانب

آخر، حيث غالبا ما يعكس التركيب الاجتماعي لمجموع الضباط الاختلافات الواسعة الموجودة في الدولة عموما.

- **عملية صنع القرار السياسي:** وفقا لهذه النظرية، الوضع المثالي يتمثل في الحالة التي يتوافق فيها القادة المدنيون، والمؤسسة العسكرية والمواطنون على العملية السياسية المثلى لتلبية حاجات ومتطلبات القوات المسلحة، سواء تم ذلك عبر البرلمان أو عبر مجلس الوزراء.

- **طرق التجنيد:** وفقا لشيف، فإن التجنيد القسري لا يؤدي إلى توافق في الغالب بين المدنيين والعسكريين، بينما التجنيد بالإقناع والتوعية والتحسيس بقيمة التضحية يؤدي إلى توافق بين الشركاء.

- **نمط المؤسسة العسكرية:** يقصد بالنمط العسكري الزي الخارجي الذي تظهر عليها المؤسسة العسكرية ومدى التوافق الحاصل حوله بين المدنيين والعسكريين، والالتزام به. ولكن الأهم هو أنه يقصد به الروح والعقيدة القتالية التي تؤطره والإيديولوجية التي يتم الدفاع عنها.

في الأخير ترى ريببكا شيف أن نظرية التوافق تجمع بين الجانبين الوصفي والتوجيهي، فهي تصف مقدار التوافق بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمواطنين الموجود في قدر واسع من الثقافات، بغض النظر عن وجود انفصال مؤسسي بين المجالين المدني والعسكري أو لا. كما أنها من جهة ثانية توصي بضرورة الوصول إلى مثل هذا التوافق باعتباره الرادع الأمثل ضد التدخلات العسكرية في الشأن المدني. كما لا تنكر نظرية التوافق أهمية البيئة الدولية في تحقيق أو عرقلة هذا التوافق بين المؤسستين المدنية والعسكرية.

نظرية اقتسام السلطة: ل دوغلاس بلاند (Douglas Bland)

وقد طرح "دوجلاس بلاند" هذه النظرية، حيث تقوم على أساس أن للعسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة.

تقوم نظرية اقتسام السلطة على افتراضين هما:

- أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث أن لكل من المدني والعسكري مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

- هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

ويرى دوغلاس بلاند أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في قضايا مثل:

- القضايا الإستراتيجية، والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بأليات الدفاع وقدراتها.

- القضايا التنظيمية، والتي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.

إن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التوافق ونظرية اقتسام السلطة تنطبق على الدول الديمقراطية والدول حديثة التحول نحو الديمقراطية، حيث يكون للعسكريين دورهم في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الدفاعية وكيفية استخدام وتوظيف القوات المسلحة في ظل السيطرة المدنية، كما أن هذه النظرية تعكس الأبعاد الثقافية والتاريخية والجدور الاجتماعية للعلاقات المدنية العسكرية مما يساعد في التحليل.

نظرية التنافس المدني العسكري لـ أوريل كرواسون ودافيد كوهن (Aurel Croissant et David Kuehn)

الإسهام الأخير في مجال الدراسات المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية يتمثل في النظرية التي قدمها كل من "أوريل كرواسون" و "دافيد كوهن" "Aurel Croissant et David Kuehn" سنة 2010 لتحليل هذه العلاقات في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك التي لا تزال في مراحل التحول الديمقراطي. وينظر الباحثان إلى العلاقات المدنية العسكرية باعتبارها نوعا من التنافس بين العسكريين والمدنيين للسيطرة على خمس مواضيع رئيسية في عملية صنع القرار وهي: تجديد النخبة، صنع السياسات العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، التنظيم السياسي.

وبناء عليها، فإن مقدار السيطرة المدنية في الدولة يتوقف على نتيجة التنافس بين المدنيين والعسكريين على تلك المجالات لصنع القرار. وبذلك تقتضي السيطرة المدنية الكاملة السيطرة المدنية التامة على الخمسة مجالات وتمتعها بسلطة لا منازع لها فيها لاتخاذ القرار في تلك المجالات جميعا. كما أنه على الجانب الآخر يمكن للمؤسسة العسكرية أن تقوض من السلطة المدنية من خلال تقييد سلطة المدنيين في اتخاذ القرار، عبر قواعد مؤسساتية دستورية في شكل حصانات تتمتع بها المؤسسة العسكرية، أو عبر التهديد بالتدخل المباشر للضغط على السلطة المدنية أو تنفيذ هذا التهديد فعلا من خلال الانقلاب عليها عسكريا.

البديل الذي تطرحه هذه النظرية، هو كيف يمكن للنظام المدني الجديد مأسسة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال تطوير آليات مؤسسية لفرض نفوذه على تلك المجالات الخمسة. إلى جانب تركيزها على العوامل المساعدة على نجاح أو فشل تلك المحاولة. الأمر يتعلق هنا بمدى قدرة ورغبة النخب المدنية في المضي قدما نحو خلق هذا النوع من المؤسسات التي تحد من سطوة المؤسسة العسكرية.

يقترح كل من "أوريل كرواسون" و "دافيد كوهن" عددا من الاستراتيجيات التي يمكن للنخب المدنية أن تستخدمها لفرض سيطرتها على المؤسسة العسكرية. ويعددها في: الاسترضاء، الرصد والمتابعة، اختيار أفراد القوات المسلحة على أساس الانتماء والولاء، التنشئة السياسية للجيش، المكافأة والعقاب.

إضافة إلى مجالات صنع القرار المتنافس عليها، والاستراتيجيات المقترحة لحسم هذا التنافس لصالح المدنيين، نجد أن هذا التنافس لا يحدث في الفراغ وإنما يحدث في ظل عدد من العوامل الهيكلية والظرفية التي تؤثر على التفاعل بين المدنيين والعسكريين إما لصالح النخب الجديدة أو لصالح المؤسسة العسكرية. وتتضمن تلك العوامل الظروف المبدئية التي تعقب التحول الديمقراطي، وعوامل عسكرية ذاتية، وعوامل خارجية عن المؤسسة العسكرية.

- **الظروف المبدئية التي تعقب التحول الديمقراطي:** وتتضمن نوع النظام السابق، ومدى الامتيازات التي كان يتمتع بها في ظله، ودرجة نفوذها في الشأن السياسي، إلى جانب دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول. على سبيل المثال لو كان للمؤسسة العسكرية دور فعال في ظل النظام السابق فمن المتوقع أن تقاوم فرض السيطرة المدنية عليها، إما خوفا من المحاسبة على أدوارها السابقة، أو رغبة منها في الحفاظ على المزايا التي اكتسبتها في السابق. وهو ما يدفعها إلى السعي لفرض الوصاية والرقابة على النظام الجديد.

- **العوامل الذاتية العسكرية:** وتتعلق أساسا بالجوانب الداخلية للمؤسسة العسكرية، من قبيل ثقافتها التنظيمية (الانضباط، التراتبية)، تماسكها الداخلي، موقفها الاقتصادي والذي يشمل حجم موازنتها ومصادر تمويلها.

- **العوامل الخارجية عن المؤسسة العسكرية:** يمكن إحصاء خمسة عوامل، الدعم الشعبي للنظام الحاكم، التوافق المدني على الديمقراطية والحكم المدني، المجتمع المدني النشط، إدراك التهديد الخارجي، الفاعلون الخارجيون سواء كانوا دولاً أو منظمات.

المحاضرة الثالثة:

أسباب وعوامل تدخل الجيش في الحياة السياسية الأفريقية

1 النظريات المفسرة لأسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية

1) النظرية الاجتماعية والاقتصادية

يعد كل من بوتنام¹، أجارا² وفينر³ من أنصارها الرئيسيين. وتنص على أنه عندما تفشل الديمقراطية المدنية التي تدير النظام في بلد ما في تطوير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، غالبا ما لا يترك للجيش أي خيار آخر سوى تولي زمام القيادة. وبعبارة أخرى، حيثما فشلت المبادئ الديمقراطية في أن تكون الأساليب التوجيهية الكبيرة أساس للعمل بين السكان المدنيين - الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى ركود في جميع مجالات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، فإن الجيش غالبا ما يغتنم الفرصة للتدخل بهدف إنقاذ حالة البلد المعنية. ومن المعقول القول أن معظم التدخلات العسكرية المسجلة كانت نتيجة لقضايا ناشئة عن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في تلك البلدان.

وقد افترض بوتنام العلاقة بين التخلف الاجتماعي والاقتصادي في بلد ما والنزوع للتدخل العسكري، عندما أكد أن "آثار التنمية الاقتصادية تنبع جزئيا من التطور الاجتماعي والتقني المتزايد الذي يضع الإدارات العامة فوق مستوى المهارات التي تحوز عليها القوات المسلحة، يعود ذلك جزئيا إلى الفرص المدنية التي يعكسها الحراك الاجتماعي المتفتح على التنمية الاقتصادية، وكذلك إلى زيادة الثروة التي تسمح وتشجع الحكومة المدنية على الاستقرار."

¹ Putnam, R. D. (1967). Towards Explaining Military Intervention In Latin American Politics. *World Politics*. Retrieved from Website (www.jsor.org/nwalmimu/civil-military) August,

² Agara, T. "The Military in Nigerian Politics." In Anyam, John (ed.) *Introduction to Politics*: Covenant University Ota. 2004

³ Finer, S. E. (1975). *The Man On Horse Back, The Role of the Military In Politics*, England: Penguin Books.

تم تعزيز الموقف المذكور أعلاه من قبل آغارا¹ الذي قال أن التنمية الاقتصادية والتصنيع يقللان من إمكانيات التدخلات العسكرية في الدولة. وكذلك فاينر² الذي يؤكد احتمال انخفاض التدخل العسكري مع زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل التحضر والتعليم الشامل. هذه الحجج من قبل أنصار النظرية الاجتماعية والاقتصادية للعلاقات المدنية العسكرية، تقدم إلى حد ما تفسيرات للانقلابات وأزمة القيادة المستشرية في الكثير من الدول الإفريقية. يبدو إذن أن الأسباب التي تقف وراء تدخل العسكريين في الحياة السياسية هي ذاتها الأسباب المسؤولة عن التدخل السياسي للنقابات العمال ورجال الأعمال والطلبة وغيرهم من شرائح المجتمع المختلفة. هذه الأسباب لا تكمن في طبيعة الجماعات بعينها، ولكنها تكمن في طبيعة المجتمع، وبصفة خاصة في حالة غياب أو ضعف مؤسسات سياسية فعالة والتي من خلالها تستطيع القوى الاجتماعية الإسهام في الحياة السياسية.

(2) نظرية التنمية السياسية

من روادها الرئيسيين، نذكر هانتنغتون، فاينر وبوتنام. الحجة الأساسية هنا هي أن التدخلات العسكرية في السياسة والحكومات المدنية ستكون ضعيفة حيثما تكون الروابط العامة للمؤسسات المدنية قوية وثابتة. وعلى العكس من ذلك، عندما يكون التعلق العام بأنشطة سياسية وأيديولوجيات ذات معنى ضعيفا أو غير موجود، سيجد الجيش أساسا موثوقا به لتولي السلطة. الفكرة الأساسية في هذه النظرية هي أن "الميل للتدخل العسكري في الحكومة يتناقض مع زيادة الاهتمام الشعبي بالمشاركة في الحياة السياسية والحزبية".

¹ Agara, T. Opcit

² Finer, S. E, p. 21

ويرى فينر في هذا الخصوص، بأن هناك علاقة قوية بين مستوى التنمية والثقافة السياسية في المجتمع (متدني، منخفض، نامي، وناضج) وبين احتمال تدخل الجيش في الحياة المدنية.

فالدول التي يكون فيها مستوى الثقافة السياسية عند الحد الأدنى تسقط الحكومة فيها باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه، فالثقافة السياسية هنا لا تحول دون استخدام العنف، وعلى هذا فان القوات المسلحة ربما تختار التدخل والإطاحة بالحكم القائم. ويصبح رجال الجيش بعد توليهم المواقع السياسية مجرد "بيروقراطية مسلحة".

أما الدول التي تتمتع بمستوى ثقافة سياسية منخفض فان الحكومات المدنية بها يمكن إزاحتها بسهولة أيضا، ولكن مع وجوب أن يقدم الانقلابيون مبررا لإقدامهم على إزاحة الحكومة المدنية. أما الدول التي تتمتع بمستوى ثقافة سياسية نامية فان حكوماتها تتمتع بدرجة عالية من الشرعية، فهي تعرف إجراءات متفق عليها من أجل إزاحة حكومة وتغيير السلطة السياسية، ومن ثم فإنه من النادر أن يحصل فيها انقلاب عسكري على الحكومة الشرعية. وإلا سيعرف مثل هذا الاجراء مقاومة من قبل الجماعات الحكومية المتطورة.

أما الدول التي تعرف مستوى عال وناضج من الثقافة والتنمية السياسية فان حكوماتها تتمتع بمستوى عال من الشرعية يحول بشكل كاف دون أي تهديد أو إقدام على إزاحتها بالقوة.

يؤكد هؤلاء كل من هانتنغتون، فاينر وبوتنام، على حجة فشل القيادة السياسية وضعف مؤسسات الحكم كما هو الحال في كثير من الدول الأفريقية. وهذه المؤسسات الضعيفة للحكومة تفسر جزئيا حالة التنمية السيئة للغاية فيها. ومن ثم يمكن تفسير التدخل العسكري المتكرر على ضوء المؤسسات الضعيفة والمستوى المنخفض للتنمية السياسية في المجتمع. والأثر الحتمي لذلك هو ضعف الحكم وضعف النظام الإداري العام، الذي بلغ ذروته في غياب التنمية في أفريقيا.¹

¹ WOGU Ikedinachi Ayodele Power & IBIETAN Jide. "CIVIL MILITARY RELATIONS AND LEADERSHIP CRISIS IN 21ST CENTURY AFRICA: AN INQUIRY". International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research 2(1):48-61, March 2014, p. 51

3) الطرح النظري الثالث:

من الواضح أن هذا التحليل الوارد لدى أصحاب النظريتين يميل أكثر إلى تفسير أسباب لجوء المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشأن السياسي من خلال التركيز فقط على العوامل الداخلية في المجتمعات التي تعرف الظاهرة العسكرية فيها نشاطا كبيرا. وهي تهمل بالتالي العامل الخارجي الذي له في اعتقادنا دور كبير في دفع الجيوش في هذه الدول إلى التدخل في الشأن السياسي والاستيلاء على السلطة. على الرغم من أن الواقع يثبت أهمية المتغيرات المتعلقة بالبيئة الدولية والإقليمية في تأثيرها على دفع الجيوش في كثير من الدول الإفريقية والعالم الثالث عامة إلى التدخل العسكري والاستيلاء على السلطة السياسية.

وقد شهدت حقبة الحرب الباردة الكثير من النماذج التي كان فيه للدول الغربية الدور الأكبر في دفع بعض قادة الجيوش إلى السطو على السلطة السياسية الشرعية في بلدانها وفي أحيان بأشكال جد مأساوية. نموذج الشيلي (سالفادور أليندي/أغسطو بنوشي) وبوركينا فاسو (توماس سانكارا/بليز كومباوري) يعدان في اعتقادي النموذجين الأكثر تعبيراً عن دور العامل الخارجي في تشجيع السلطة العسكرية على التمدد على حساب السلطات المدنية. والغريب أن هذه الدول ما انفكت تعلن بشكل صريح عن دعمها المطلق لتبني الدول النامية نموذج الحكم الديمقراطي وإبعاد الجيوش إلى الثكنات.

4) نظرية طبيعة وتركيبية المؤسسة العسكرية

تؤكد هذه النظرية ومن أتباعها جانويتز وصامويل¹ وديكالو Samuel Decalo على ما يتعلق بالخصائص الداخلية للمؤسسة العسكرية. فتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة يعود في

¹ انظر:

M. Janowitz: the military in the political Development of New nation Chicago University press, 1969. pp. 192-193.

- أحمد شوقي الحفني: عوامل انتشار الظاهرة العسكرية، المنار العدد رقم (64) إبريل، 1990 ص 43.

الأساس حسبهما إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية. وبعبارة أخرى فإن الأصول الاجتماعية للضباط ودرجة احترافيتهم ومدى الانشقاق والتلاحم الاجتماعي الداخلي والعقيدة السياسية داخل المؤسسة العسكرية تعد عوامل هامة تساعد في تفسير سر تدخل العسكريين في الشأن السياسي والحياة المدنية.

II أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في أفريقيا

وفي مقابل الاجتهادات النظرية المفسرة للظاهرة العسكرية، جمع بعض الباحثين عدداً من العوامل التي قد يؤدي وجود أيٍّ منها إلى تدخل العسكريين في الشؤون السياسية نجلها، وفق ترتيبها عند أصحاب هذا الاتجاه كما يلي: (1)

- 1- ضعف البينان السياسي .
- 2- انتشار الصراعات السياسية وضعف التماسك الاجتماعي.
- 3- الحروب الأهلية .
- 4- التفتت الطبقي .
- 5- انتشار ظاهرة الفساد.
- 6- الأزمات الاقتصادية الحادة .
- 7- السخط الشعبي
- 8- مشكلات الحدود الإقليمية.

¹ انظر: مولود حمروش: الانقلابات العسكرية، مرجع سابق، ص.30-45.

9- الهزائم العسكرية .

10- المحافظة على النظام، أي استبدال نخبة حاكمة بأخرى من نفس الطبقة .

11- صراع العسكريين على السلطة .

12- التدخل الأجنبي (تخطيطاً ودعمًا للانقلاب).

13- ضمان عدم وجود تدخل خارجي محتمل لحماية النظام القائم .

14- التأثير بانقلابات أخرى (أثر المحاكاة).

15- اعتقاد العسكريين بصلاحياتهم للحكم.

16- الإحساس بالتفوق الناتج عن دعم وتسليح المؤسسة العسكرية بحيث تصير هي القوة الوحيدة القادرة على حسم الصراعات على السلطة.

وسنحاول من خلال ما يلي تصنيفها بشكل منهجي من خلال الفصل بين الأسباب الدافعة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وبيان الأسباب الداعمة لذلك:

أولاً: الأسباب الأساسية الدافعة للتدخل: وهي كالتالي:

(1) الأسباب السياسية:

غياب التقاليد المنظمة لعملية التداول على السلطة: أي طريقة انتقال السلطة وتغيير القيادة السياسية، أي " هل هناك طريقة تكفل اختيار قائد سياسي جديد أو تنحية قائد معين؟ ". ففي الدول الديمقراطية، يتم ذلك من خلال عملية سياسية حيث تتم من خلال انتخابات دورية يمتلك فيها المواطن حرية الاختيار، أما في غيرها من الدول فالأمر لا يحدث كذلك، حيث تكون الطريقة

الوحيدة لإزاحة الحاكم وانتقال السلطة هي التدخل العسكري، خاصة أن الدساتير في الكثير من الحالات لم تعد تقدر على تنظيم ذلك، مع لجوء القادة إلى تعديلها في كل مرة.

تفاهم التناقضات السياسية الحاصلة بين النخب الحاكمة: كانت الزعامة الكاريزمية تمثل خطوة هامة في عملية بناء الدولة القومية في أفريقيا وذلك من خلال جذب الولاء الجماهيري لشخصية الزعيم القومي، وقدرتها على تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخصه. ولكن في غيابه، يدفع الانقسام داخل صفوف النخبة السياسية إلى التدخل العسكري لوضع حد للانقسام الذي تطور في أحيان كثيرة ليهدد وحدة البلد ومقوماته السياسية والاقتصادية والأمنية. (النموذج الزائيري مع مботو والإيفواري مع بوانييه.)

غياب الدور القيادي الجماهيري لنظام الحزب الواحد أو تراجعها: ويحصل في العادة في الدول التي تعرف مثل هذا الشكل من الأنظمة. حيث تتناقص هيئته وعجزه عن تحريك الجماهير وتعبئتها، وحتى المنظمات الجماهيرية التابعة له، أو المتحالفة معه. ولذلك يشكل التحلل وعدم الاستقرار السياسي، فضلا عن ضعف السلطة دافعا ومشجعا للتدخل العسكري.

2) الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الأعمال الانقلابية في كثير من الأحيان هي استجابة للمؤسسة العسكرية واستغلالا منها للأوضاع الاقتصادية المترنحة تحت طائلة المشاكل الاقتصادية والتنموية وعجز الاقتصاد الوطني وتراجع أدائه. حيث يقوم العسكر باعتبارهم حماة الوطن، بالاستيلاء على السلطة أو مراقبتها كخطوة نحو وضع حد للمزيد من التحلل والتدهور، وكحاجز أمام التدخل الخارجي. وهو يمهد لظهور ونمو النموذج البريتوري في الكثير من الحالات خاصة الإفريقية منها.

إلى جانب أن تردي الأوضاع الاقتصادية يعد سببا مباشرا لقيام حراك اجتماعي وسياسي في البلاد قد يدفع بالمؤسسة العسكرية إلى وضع حد لتناميه أو الفوضى التي قد تنجم عنه.

3) الأسباب الاجتماعية:

تعاني القارة الأفريقية من تناقضات وتعقيدات اجتماعية حادة تركت أثارها على الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلعب العوامل العرقية أو القبلية دورا هاما في كثير من الانقلابات العسكرية وكذلك في الانقلابات المضادة.

ومن بين هذه العوامل التي أسهمت في وجود تلك التناقضات:

- المسؤولية الاستعمارية المباشرة:

حيث أن السياسة في أفريقيا تمثل تقسيمات صناعية، فالحدود السياسية في أفريقيا رسمت خارج أفريقيا في مؤتمرات أوروبا، وروعي في التقسيمات المآرب والأهداف الاستعمارية، وترتب على ذلك تقسيم القبائل الواحدة والشعوب.

وعلى هذا أسهم المستعمر الأوروبي في خلق عدم الولاء القومي بين هذه القبائل وتغليب الانحيازات والولاءات الأولية.

ثانياً: الأسباب الداعمة على نجاح التدخل:

يوجد عدة عوامل تساعد على نجاح تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وهي:

1) أسباب تتعلق بطبيعة المؤسسة العسكرية

- المؤسسة العسكرية ذات تنظيم دقيق، ودرجة احترافيتها وانضباط عناصرها،
- المؤسسة العسكرية تحتكر القوة المادية ووسائل استخدامها في المجتمع.
- تمتعها بالنصيب الأكبر في الميزانية القومية.
- تمتلك وسائل خاصة للاتصال وجهاز المواصلات، وتحكمها في المعلومة.
- تصور الأفراد العسكريين لدور القوات المسلحة باعتبارها حارس الأمة.

2) أسباب تتعلق بمصالح المؤسسة العسكرية من التدخل في الحكم

إن العوامل السابقة التي تم مناقشتها لا تتعلق بالمؤسسة العسكرية بصورة مباشرة وإنما تفسر البيئة المحيطة بالمؤسسة العسكرية، ولكن هناك عدد من الأسباب التي تدفع العسكريين للقيام بانقلاب، وهذه الأسباب ترتبط مباشرة بالمؤسسة العسكرية، وهذه الأسباب هي:

• تقليل المرتبات والمساحات بميزانية الدفاع:

قد يدفع تقليل المرتبات الى حدوث انقلاب على النظام القائم، ولذلك فان الكثير من الدول التي يحدث فيها انقلابات يقوم الحاكم بعدم الاقتراب من رواتب العسكريين أو زيادة مرتبات العسكريين كإجراء وقائي لضمان عدم قيام العسكريين بعمل انقلاب عسكري على السلطة القائمة، ولذا قامت بعض النظم العسكرية بزيادة الإنفاق العام على الجيش سواء كانت المرتبات أو المعدات أو الخدمات لمعالجة أسباب الانقلاب ومنع الانقلابات المضادة أو لإثراء ضباط الجيش.

كما يعد التحكم المدني في الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع، من ضمن الأسباب التي تدفع الى قيام العسكريين بانقلاب، وتعد أحد الدوافع القوية وأحد المسببات الهامة في حدوث انقلاب، ويعد عدم إدماج ميزانية المؤسسة العسكرية في ميزانية الدولة ووضع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية تحت الرقابة المدنية أحد أهم الأسباب التي تضمن عدم قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب على السلطة الحاكمة، فهذا الأمر يعد كالمحرمت في دول العالم الثالث وخاصة الدول التي تحدث فيها انقلابات بها، فحتى في الدول التي يكون حاكمها مدني لا يمس ميزانية الجيش، وقد حدث هذا في نيجيريا في ظل حكم أوباسانجو عام 2003، فبالرغم من أن الجيش النيجيري لا يملك سوى القليل من المؤسسات الاقتصادية، إلا أن المؤسسات الاقتصادية التي يديرها الضباط المتقاعدين لا تخضع للمساءلة، وأن التعاقدات وصفقات الأسلحة لا تخضع لرقابة حقيقية من المؤسسات المدنية.

• الحوافز ونظام الترقيات:

تعد الترقيات دافعا لحدوث انقلاب أو منع حدوثه، وان كانت دافع غير قوى، الا أنه ينظر لها على أنها محفز لحدوث الانقلاب أو لا، وقد لجأ بعض الحكام الى الترقية بغرض الحصول على رضا المؤسسة العسكرية، وضمان عدم حدوث انقلاب، حيث يتم ترقية قادة الجيش خوفا من الانقلاب العسكري، وقد حدث هذا في مصر، حيث قام الرئيس الأسبق محمد مرسى بترقية ثلاثة من قادة الأفرع إلى رتبة فريق وذلك لإرضاء قيادات الجيش حتى يضمن عدم خروجهم عليه ومساندته.

• التعسف في إصدار قرارات التعيين والعزل:

إن تعيين قيادات جديدة موالية للنظام الحاكم وعزل القيادات القديمة المعارضة أو غير الموالية، يؤدي الى استياء القيادات التي تم عزلها، ويؤدي الى وجود حالة من عدم الاستقرار وقد تتفاقم الى حدوث انقلاب على السلطة الحاكمة،

مثال: ما حدث في الأرجنتين، حيث تم إقالة أكثر من 70 جنرالاً مؤيداً للحكم السابق أثناء حكم ألفونسين، مما أدى الى حدوث توترات بين العسكريين والسلطة المدنية ولم تنقطع تلك التوترات حتى بعد انتهاء فترة حكم ألفونسين في عام 1989.

• الرغبة في التخلص من قيادة سياسية غير متعاونة:

قد يحدث الانقلاب نتيجة لرغبة المؤسسة العسكرية في تغيير القيادة السياسية، وتنبع الرغبة في تغيير الحاكم بسبب رفض المؤسسة العسكرية للسياسات التي يتبعها الحاكم،

مثال: قد حدث هذا في غانا عام 1966، ضد الرئيس نكروما نتيجة لانتهاجه عدد من السياسات، حيث قام بتأسيس مجموعة حرس الرئيس الخاصة والتي هددت المصالح المؤسسية للجيش، وتغيير السياسات الاقتصادية من خلال تشجيع النشاط الخاص مما هدد المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية.

• قطع الطريق أمام وصول الجماعات المعارضة إلى الحكم:

فعندما تكون سياسات الحاكم متوافقة مع توجهات المؤسسة العسكرية، وتقوم المعارضة بعزل هذا الرئيس نتيجة لفساده أو تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتسعى المعارضة للوصول إلى الحكم حينها تحاول المؤسسة العسكرية ضمان وصول أحد الموالين لها، والسعي لمنع المعارضة من الوصول للحكم،

مثال: وقد حدث هذا في بوركينا فاسو عام 2014.

• تحول المؤسسة العسكرية إلى وسيط لبلوغ المناصب الهامة في الدولة:

فعندما يحدث الانقلاب ويتولى أحد قيادات العسكريين الحكم، تكون المؤسسة العسكرية قناة لتولى المناصب الهامة، فالمكتسبات التي يحصل عليها العسكريون وخاصة المناصب الهامة تعد دافع قوي لحدوث انقلاب عسكري.

مثال: فلو تتبعنا التطورات والمراحل في النظام السياسي المصري يوضح أن كافة الرؤساء حتى الآن خرجوا من الجيش، كذلك فإن عدد كبير من المحافظين والوزراء كانوا من الضباط العاملين في الجيش ويتم الاعتماد عليهم للسيطرة على أنحاء البلاد حيث لايزال عدد كبير جدا من المحافظين من المؤسسة العسكرية، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة مؤشر على تراجع السيطرة المدنية على الجيوش بوصف أن قمة السلطة تصبح لضباط وإن كانوا سابقين. وهذا قد يقوض شرعية النظام على أساس أن المؤسسة العسكرية تصبح هي أهم قنوات تولى المناصب.

المحاضرة الرابعة:

أنماط الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية

مقدمة

تبين التجارب التاريخية أن أي جيش يقرر الانقلاب على نظام مدني لديه فرص جيدة للنجاح. ونظرا لدوره المهيمن في السيطرة على أدوات العنف، نادرا ما تكون هناك عوائق مادية لا يمكن التغلب عليها في طريقه. كما يقال السيف هو عادة أقوى من القلم. فماذا يمكن أن يمنع جيشا من محاولة ما يبدو من السهل تحقيقه؟¹ ما الذي يقنع الجندي بالبقاء في الثكنات بمحض إرادته دون التفكير في ولوج عالم السياسة بكل ما تحمله من مغريات وحوافز؟

علينا أولا، أن نؤكد على أن مجرد غياب الانقلابات العسكرية على الحكومات الشرعية لا يشكل دليلا على الاستبعاد التام للتدخل العسكري في مجال "السياسة". جميع الجيوش تلعب أدوارا "سياسية" كما سبق وأن أكده الكثير من الباحثين الذين تناولنا مقارباتهم النظرية حول هذا الموضوع. والسؤال الأمثل إذن هو ليس ما إذا كانت الجيوش تتدخل في الميدان السياسي أم لا، ولكن الأصح هو التساؤل إلى أي درجة وبأي طريقة يتم ذلك التدخل؟

وقد أشار "فينر" *Finer*، إلى سلسلة تصاعدية من احتمالات "التأثير" العسكري، على سبيل المثال في صياغة الميزانية، أو الضغط والابتزاز العسكري الذي قد يسلط على السلطات المدنية فيما يخص أنواع معينة من القرارات، على سبيل المثال ما يخص ميزانية اقتناء السلاح، أو نوعية السلاح ومصادر توريده. أو التماهي مع مواقف فئة من المدنيين أو جهة سياسية على حساب أخرى.² في هذا الإطار يؤكد "وولش" *Welch* على أن هناك سلسلة متصلة من التفاعلات بين المدنيين وأفراد

¹ David Goldsworthy. "Civilian Control of the Military in Black Africa." *African Affairs*, Vol. 80, N° 318 (Jan. 1981), p.52. Linked references are available on JSTOR for this article: http://www.jstor.org/stable/721430?seq=1&cid=pdf-reference#references_tab_contents

² S. E. Finer. "The Man on Horseback". Harmondsworth, Penguin, 2nd ed, 1976, p. 77

القوات المسلحة، تجعل من الرقابة المدنية على الجيش أمرا غير مطلق بشكل تام، والأمر نفسه بالنسبة لتدخله في السياسة.¹

ولكن للتذكير كما سبق أن أشرنا إليه سابقا، فإن الرقابة الفعلية على الجيش تتم قبل كل شيء بوجود مؤسسات مدنية شرعية وفعالة على حد سواء. "لا يمكن لأعضاء القوات المسلحة أن يستولوا فيها على السلطة، على مدى فترة طويلة، وإسقاط حكومة اعتبرت شرعية من قبل الشعب."

استنتاج كلود ولش يوضح أنه إذا كان المجتمع يعتبر نظامه السياسي (ومن ثم حكومته) مشروعاً، فذلك يعني أن القوة المسلحة المستمدة من ذلك المجتمع هي لخدمة الحكومة وليس العكس أي توظيفها للابتزاز والضغط على السلطات المدنية.

وقد ركز صامويل هانتنغتن مع عدد من الباحثين على مسألة القيم السائدة سواء لدى الجيش أو المجتمع عامة،² وهو يعتقد أن النظام السياسي القائم على القيم "المحافظة" هو الأكثر احتمالاً أن يبدو مشروعاً في نظر الجيش، لأن قيمه الخاصة تميل إلى المحافظة (قيم مثل القومية والعدالة والمساواة أو الاستبداد والتسلسل الهرمي).

كما يؤكد روبين لوكهام أن "الشرعية ليست حالة دائمة وكافية ما لم تكن مرتبطة بقاعدة مؤسسية متينة"، وهو ما له علاقة بمسألة الفعالية.³ إن ما يحافظ على قاعدة مؤسسية "متينة" يمكنها مقاومة ضغوطات المؤسسة العسكرية هو الفعالية، وخاصة فعاليتها في الاستجابة للمطالب الاجتماعية والحفاظ على النظام والدفاع عن القيم والتوزيع العادل للثروة. وهذا بدوره له آثار على السيطرة على الجيش.

¹ Claude E. Welch, Jr. "Civilian Control of the Military: Myth and Reality", In: Claude E. Welch, Jr. (ed). "Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries". State University of New York Press, Albany, 1976, p. 35

² David Goldsworthy. Op.Cit, 50

³ Robin Luckham. "Arms and Dependence in Africa". unpub. MS, 1979, , p. 34 In : David Goldsworthy. "Civilian Control of the Military in Black Africa" African Affairs. Vol. 80, No. 318 (Jan., 1981), pp. 49-74

إذن متانة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تعتمد إلى حد كبير على التقارب والتزامن الحاصل بين "الفعالية" (فعالية النظام السياسي المدني) و "الشرعية" (شرعية القيم التي يمثلها ويدافع عنها).

في حين يضيف صموئيل هانتنغتن إلى هذه الثنائية، ضرورة مضاعفة "الاحتراف" والذي يعتبر في توفره ضمان قوي لأساس السيطرة المدنية على القوات المسلحة⁽¹⁾

أ التمييز بين الأشكال الموضوعية والأشكال الذاتية للمراقبة المدنية

يمكن تصنيف العلاقات المدنية العسكرية، والضغوط والتناقضات الواردة فيها، وتفسيرها في نهاية المطاف وفقا لمجموعة من الشروط "الموضوعية" و "الذاتية". وتشمل الأشكال الموضوعية للسيطرة تلك الآليات ذات الطابع الرسمي والدستوري⁽²⁾ والطبيعة القانونية التي تعمل بمعزل عن المؤسسة العسكرية في إطار النصوص الدستورية التي تنظم علاقات مؤسسات الدولة المدنية مع المؤسسة العسكرية في معظم الديمقراطيات الليبرالية. ومن المهم أن نلاحظ أن فعالية هذه الآليات الرسمية تعتمد بشكل حاسم، على توازن القوى داخل وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، والجهات الفاعلة في الدولة، والأفراد داخل نظام اجتماعي معين، ومدى ارتباط علاقة القوة هذه بالثقافة والتقاليد السياسية للبلد المعني.

ينطوي مفهوم الرقابة الموضوعية عند هانتنغتن على:

– مستوى عال من الاحتراف العسكري، والاعتراف من قبل ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني،

¹ Samuel Huntington: "The soldier and the State" Op. cit, p.83.

² Rocky Williams, Towards the Creation of an African Civil-Military Relations Tradition, African journal of political sciences. Vol. 3, N° 1, 20-41, 1998, p. 24.

- تبعية فعالة من الجيش للنخبة السياسية المدنية) الحاكمة والمسئولة عن اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والشؤون العسكرية،
- الاعتراف والقبول من قبل القيادة المدنية بالكفاءة المهنية والاستقلالية للجيش،
- ونتيجة لذلك، تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في الجيش إلى أدنى حد ممكن.¹

وعليه تشير العوامل الموضوعية إلى:

- مستوى وشرعية الثقافة السياسية داخل البلد المعني،
- ومستوى التنظيم السياسي والمدني الرسمي داخل المجتمع،
- ودور البرلمان ولجانه المختلفة وآلياته في ضمان الرقابة المدنية على كل من الدولة بشكل عام والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص،
- إلى جانب وجود آليات رقابة رسمية داخل الحكومة (دور القضاء، والآليات المالية، وما إلى ذلك)،
- ودور التشريع في تحديد أدوار ومسؤوليات القوات المسلحة،
- ووجود آليات رقابية أخرى (سواء كانت ذات طبيعة مدنية أو إدارية) يجري فيها رصد أنشطة القوات المسلحة.

من الواضح أن نظرية العلاقات المدنية-العسكرية الحالية تهتم بشكل كبير بالضمانات الخارجية المتمثلة في مجموع الضوابط والموازات المؤسسية-لضمان علاقات مدنية-عسكرية صحية. وهي تؤكد أنه من خلال آليات رسمية للرقابة، مثل الرقابة البرلمانية، والرقابة المدنية على عملية وضع ميزانية الدفاع، وما إلى ذلك، وهو ما يمكن من تقييد الأنشطة العسكرية وامكانية نفاذها إلى العملية السياسية.

¹ Samuel P. Huntington. "Reforming Civil-Military Relations." *Journal of Democracy*. Vol. 6, N°4, 1995, p-p 9-17

ويؤثر هذا النظام تأثيرا كبيرا في الديمقراطيات التقليدية كما هو الحال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهو ما يمثل النموذج الذي يتم تصديره إلى البلدان الأفريقية عن طريق الأكاديميات العسكرية وكليات الدفاع في الغرب، وكذلك عن طريق مختلف فرق التدريب المتنقلة العاملة في المجال المدني - (البرنامج الدولي للتعليم العسكري والتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية وفرق التدريب العسكري للمساعدة العسكرية البريطانية في المملكة المتحدة، على سبيل المثال). ومع ذلك، فإن الحجج الداعية إلى آليات مؤسسية رسمية للرقابة تشكل إشكالية لمجموعة متنوعة من الأسباب المترابطة:¹

• **الأول** هو الفائدة المحدودة التي يمتلكها هذا المفهوم في شرح الأشكال المختلفة للرقابة المدنية التي يمكن فرضها على القوات المسلحة، والتي ليست بالضرورة ذات طابع قانوني رسمي والتي قد تكون ممارسات يتم اللجوء إليها ولا تمت بصلة إلى تلك التي تضمنها كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

• **والثاني** هو القيود الكامنة للآليات الرسمية للرقابة في حد ذاتها. ويفترض نموذج الفصل المؤسسي فعالية الآليات الرسمية التي تقف منفصلة عن القوات المسلحة التي تسعى للسيطرة عليها. ومع ذلك فإن فعالية هذه الآليات تعتمد على ثلاثة متغيرات حاسمة والتي غالبا ما تكون غائبة، وهي كما يلي:

1. تميل التدابير الرسمية القانونية إلى العمل بأثر رجعي ومعالجة مجال صغير من السلوك التنظيمي. وهي مصممة أكثر لمنع إساءة استعمال السلطة من احتواء قوات الأمن ضمن نطاق نشاط مشروع يتفق عليه الطرفان.

¹ Rocky Williams. "Towards the Creation of an African Civil-Military Relations Tradition." African journal of political sciences. Vol. 3, N° 1, 20-41, (1998), p-p. 26-27, Url : <https://www.jstor.org/stable/23489912?seq=1>

2. كما تعجز التدابير القانونية الرسمية إلى حد كبير عن معالجة الأنماط السلوكية للضباط أنفسهم، وإدراكهم لمهامهم ومسؤولياتهم، والطريقة التي ينظر بها كبار الضباط إلى القادة السياسيين.

3. ولكي تكون آليات الرقابة السياسية فعالة، فإنها تتطلب الإرادة السياسية لجعلها قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. ولكن نظرا لغياب التناغم الكافي بين العديد من القادة السياسيين مع ضباط الجيش، وحقيقة أن القادة السياسيين غالبا ما يعتمدون على دعم قطاعات من القوات المسلحة لبلوغ طموحاتهم السياسية، فإنه من الطبيعي تردد من الطرفين في الاستفادة الكاملة من آليات الرقابة الرسمية هذه. وهذا ما يفسر أيضا قدرة القوات المسلحة للتدخل في البلدان الأفريقية حيث كانت هذه الميكانزمات الرسمية موجودة بالفعل ولكن دون أن تحول دون حصول الانقلابات العسكرية فيها.

ومع ذلك ومن أجل تعزيز السيطرة والرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، يتطلب الأمر غالبا اتخاذ تدابير ذاتية إضافية يمكن من خلالها للسلطات السياسية والمدنية ضمان الطاعة والامتثال المستمرين للقوات المسلحة.

هذه التدابير ليست رسمية ولا هي دستورية أو قانونية في طبيعتها، ولكن غالبا ما تترجم في سلسلة من الممارسات غير المعلنة التي يلجأ إليها المسؤولون المدنيون كل حسب سلطاته والمرحلة التاريخية السائدة والإمكانات المتاحة أمامه.

هذه التدابير الذاتية قد لا تستند بالضرورة إلى العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية، ويمكن أن تشمل ترتيبات من قبيل:

– اختراق الأحزاب للقيادة في القوات المسلحة؛

- والتلاعب العرقي من تكوين سلك الضباط لضمان الولاء؛
- أو المناورة عبر استغلال البعثات العسكرية لإبعادها ومنع تدخلها في الحياة الحزبية السياسية؛
- ورصد أنشطة القوات المسلحة عن طريق وكالات استخبارات غير عسكرية أخرى؛
- وإقامة "موازن مضادة" أمنية لتأثير القوات المسلحة في شكل أجهزة الشرطة أو المخابرات أو شبه العسكرية.

هذا كما يمكن أن تشمل هذه الرقابة أيضا آليات تقديمية تتسق تماما مع العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية وتدعمها مثل الإدارة السياسية والعسكرية المشتركة لسياسات الدفاع، وعمليات التخطيط والمشاركة المنتظمة للمجتمع المدني في عملية صياغة السياسات الدفاعية.

1

وتشمل العوامل الذاتية الإضافية داخل الجيوش التي تؤثر على استعدادها للتدخل سماتهم التنظيمية، والتكوين الاجتماعي والطبقي لموظفيها، وتوزيع السلطة داخل التسلسل الهرمي العسكري، وهويتها المؤسسية (ومدى استعدادها لمعالجة وعرقلة التدخل)، وأنماط مهاراتهم وخبراتهم العملية، والعلاقات² بين مختلف أسلحة الخدمة، والتناقضات داخل سلك الضباط. وتختلف أهمية هذه العوامل حسب التكوين العسكري الخاص أو طريقة العلاقات المدنية العسكرية التي تخضع للتدقيق، كما أن العلاقات المتبادلة بين هذه الحالات المختلفة ستتغير وفقا للتطورات داخل الجسم السياسي والنسيج الاجتماعي للمجتمع المعني.

هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأساليب والتقنيات التي يمكن أن تستخدمها الأنظمة المدنية في محاولة للحفاظ على السيطرة. وتستمد النماذج التي سنستعرضها عن أشكال الرقابة من الملاحظة

¹ Simon Baynham. "Civil-Military Relations in Post-Independent Africa", *South African Defence Review*, Issue No. 3, Midrand, South, 1992, In: Rocky Williams. "Towards the Creation of an African Civil-Military Relations Tradition." African journal of political sciences. Vol. 3, N° 1, 1998, p.25

² Simon Baynham. Opcit p. 25.

الميدانية والنظرية المستخلصة من البحوث النظرية العديدة للباحثين في هذا الميدان. لا يمكن بالتالي الادعاء بشموليته.

II تقنيات الرقابة المدنية للمؤسسة العسكرية:

وتتضمن عددا من التقنيات و"الحيل"، من ضمنها:

1) التلاعب الاثني

في الممارسة العملية هذا هو على الأرجح الأسلوب الأكثر استخداما على نطاق واسع في الكثير من الدول التي تعرف واقعا اثنيا مميزا. ذلك أن استخدام الجيوش المصممة عرقيا من قبل الحكومات كوسائل يمكن من خلالها ممارسة صلاحياتها والحفاظ عليها "هو في الواقع ظاهرة عالمية، في بلدان مثل ماليزيا، لبنان، نيجيريا، أو كما كان عليه الحال في الماضي مع يوغوسلافيا أو الاتحاد السوفييتي.¹ من وجهة نظر الحكومات في المجتمعات المجزأة ثقافيا، فإنه من المعقول استغلال العوامل الثقافية في مصلحة تعزيز ولاء المساعدين المسلحين. ذلك لأن الإثنية والرقابة تحتل مكانة بارزة بين المتغيرات التي يمكن للسياسيين التلاعب بها <لخدمة أغراضهم، وليس أقلها في التعامل مع الجيش.

يجب الإشارة إلى أن هذا الأسلوب هو من أكثر أشكال التجنيد التي كانت قائمة أثناء الحقبة الاستعمارية في كثير من الدول الإفريقية. كانت الدول الاستعمارية تتبع سياسة انتقائية في تجنيدها لأبناء بعض القبائل من دون الأخرى، لا لشيء إلا لضمان ولائها واستخدامها كإسفين يشق صفوف المقومة ضد وجودها الاستعماري. كما يرهن من خلالها مستقبل تلك القبائل بحيث يبقيا معزولة عن بقية أبناء البلاد، ويربطها دائما بالدولة الاستعمارية بعد الاستقلال، حيث تتحول هذه الأخيرة

¹ Cynthia H. Enloe. "The Military Uses of Ethnicity", *Millennium*, 4, No. 3 (1975), pp. 220-33. In : David Goldsworthy, Op. cit, p.

إلى الضامن الوحيد لبقاء امتيازاتها وسلطتها، كما يجعلها بالمقابل الضامن القوي لمصالحها الاستعمارية هناك.

(2) التلاعب النفسي والعقائدي

ويقصد بها التلاعب الصريح والواعي في المعتقدات. وفي هذا المنظور، تعزز الرقابة المدنية بعملية طويلة ومعقدة من التلقين والاختيار والتدريب والتلاعب المباشر وغير المباشر برغبات وقيم ومعتقدات الضباط. لا يمكن لأي نظام أن يعمل بالقيادة وحدها ما لم تعزز آليات التحكم الأخرى الأمر. ولا سيما في مجتمع غير متجانس، يجب تخصيص الموارد بحيث يمكن التلاعب بمعتقدات الضباط إلى حد تتفق فيه مع مصالح النظام السياسي الأوسع نطاقا. وبهذه الطرق يمكن تعزيز السيطرة الموضوعية والذاتية.

(3) التلاعب بالمهام

كثيرا ما يشار في الأدبيات النظرية إلى أن "مهمة" القوات المسلحة يجب أن تكون موجهة بقوة نحو مكافحة التهديدات الخارجية، ومن ثم فصلها عن "القانون والنظام" وإدارة الأزمات الداخلية. والشرطة، والدرك، والبعثات شبه العسكرية والميليشيات؛ وسيجري تعزيز الرقابة المدنية لدرجة أن الحكومات تتقيد بدقة في الحفاظ على هذا التمييز الخاص.

(4) الإغراء المادي والامتيازات الاجتماعية

وثمة احتمال آخر هو محاولة تحقيق أقصى قدر من الارتياح المادي للجيش من خلال أشكال مختلفة من المكاسب. حيث يمكن استخدام والتلاعب ببعض المفاهيم الأساسية الدالة على التعامل بالمثل والتساوي في الامتيازات، والتي قد يوافق من خلالها ضباط الجيش على عدم

التدخل في الشأن السياسي ما دام النظام السياسي يستمر في تقديم بعض "المكافآت" التي يتمتع بها المسؤولون المدنيون.

ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تخصيص نسبة كبيرة جدا من ميزانية الدفاع للأجور والتعويضات المختلفة بدلا من العتاد، ومنح مختلف المزايا والامتيازات الإضافية من خلال رعاية قطاع الدفاع. ولا شك في أن هذه المعاملات شائعة إلى حد ما في أفريقيا وقد تسهم في بعض الحالات في الحفاظ على المراقبة المدنية الذاتية. وبشكل أعم، يمكن اعتبارها تقارب أو ثق بين بعض أجزاء الطبقة الحاكمة، مما يؤكد اهتمامها المشترك بالتراكم وضمان أن يتبنى العسكري إحساسا بالرغبة في الحفاظ على نفس القيم والمزايا التي لدى المدنيين. أي الحفاظ على الأساليب الرأسمالية القائمة.

5) الاستقطاب

وعلى مستوى أعلى نوعا ما من المكافأة والإغراء، تُقدم بعض الأنظمة خاصة الأنظمة الشمولية وأنظمة الحزب الواحد على إعطاء الأفراد العسكريين حصة في إدارة الأعمال الحكومية أو شبه الحكومية وحتى في القرارات الخاصة بها. والغاية من ذلك هو الاعتقاد الذي يرى أن "الحافز المحتمل للنخب العسكرية الطموحة للتدخل في العملية السياسية ينخفض مقابل مكافآت سياسية بديلة".

6) الإحلال السياسي

ويعني التعيين المتعمد في المؤسسة العسكرية للموظفين الموثوقين سياسيا. وقد يكون هذا التسلل لأغراض إيديولوجية أو لأغراض مراقبة أو كليهما. ومن المرجح أن يحدث الإحلال السياسي

في ظل الأنظمة المتطرفة كأداة للتسييس الأوسع نطاقا، كما كان (تاريخيا) في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وبلدان أوروبا الشرقية. فالنظم اليمينية التي تستخدم مثل هذه الأساليب هي أكثر عرضة للقيام بذلك لأغراض المراقبة فقط.

ويعتقد بعض الدارسين للشأن الإفريقي أن انخفاض معدل الانقلابات في أفريقيا في السبعينيات قد يعزى جزئيا إلى "قدرة الحكومات المتزايدة على الكشف عن الأعراض المبكرة للاستياء العسكري".

7 الاستعانة بالمليشيات المسلحة

ويقصد به لجوء الأنظمة السياسية الحاكمة إلى إنشاء قوات شبه عسكرية مسلحة إلى درجة ما، بأحدث الأسلحة، يجري تجنيدهم وتجهيزهم وتدريبهم وتوجيههم بشكل منفصل. وقد تشكل هذه المليشيات منافسا للقوات المسلحة النظامية، تكسر احتكارها لوسائل الإكراه وتحمل مسؤولية ثقيلة في الحفاظ على النظام الداخلي وإدارة الأزمات، وحماية النظام. في كثير من الحالات هي أكبر بكثير من الجيوش النظامية.

8 الاستعانة بالحماية الخارجية

إن الوسيلة الواضحة لإبقاء الجيش داخل حدوده هي أن يكون في وضع يسمح له بالاعتراض بالقوة القاهرة من أجل الدفاع عن النظام. إن هذه العبارة المألوفة لا تستقيم دائما، حيث أنه، كما هو معروف جيدا، ترتيبات الدفاع المتبادل "بين فرنسا وجميع مستعمراتها السابقة تقريبا في أفريقيا، وهي تتجاوز بكثير مجرد مسألة صفقات لتوريد الأسلحة والمعدات والتدريب، إلى التواجد العسكري الفعلي على أرض الواقع يشمل مهامه حراسة المؤسسات السيادية كالرئاسة والوزارات وباقي المقرات الحكومية، إلى المنشآت الرئيسية والبنيات القاعدية مثل المطارات. وهناك وجود فرنسي دائم من هذا النوع في الغابون وكوت ديفوار والسنغال والكاميرون، وقد تدخل الجيش

الفرنسي في جميع هذه البلدان في مرحلة ما لحماية الحكومة الحليفة له ضد تهديد الانقلاب العسكري عليها. وكذلك الأمر بالنسبة للتدخلات البريطانية في دول أفريقيا الناطقة بالإنكليزية. إن الآثار المترتبة على هذه التدخلات من منظور التبعية والاستعمار الجديد هي بالطبع كبيرة. ولكن هذه المسائل ليست محل مناقشة هنا، وقد تناقش بشكل كبير في مناسبات أخرى.

(9) القيود القانونية الرسمية

ويقصد بها كل الترتيبات القانونية التي تركز عمليا تبعية المؤسسة العسكرية للمسؤول المدني. ويمكن أن يشمل ذلك تعيين رئيس الدولة كقائد عام؛ وإنشاء وزارة الدفاع التي يسيطر عليها المدنيون؛ وسن قوانين تجيز للسلطات التشريعية والتنفيذية التحقيق في شأن الجيش ومتابعة المتورطين من قاداته، والإشراف على الميزانية المخصصة للجيش، وإعلان حالة الحرب. وإن كان من غير الضروري الإشارة إلى أن هذا النموذج لا يصلح إلا في الأنظمة الديمقراطية التي حسمت نهائيا الأمر فيما يتعلق بعلاقات المسؤول المدني بالعسكري.

خلاصة:

وبالتالي يمكن الافتراض بناء على العلاقة بين الشرعية والفعالية وأشكال السيطرة المدنية، كما هو على النحو التالي: " كلما ارتفعت مستويات الشرعية والفعالية، ازداد احتمال أن تتخذ السيطرة أشكالا "موضوعية". وكلما انخفض مستوى الشرعية والفعالية، فإن السيطرة الأكثر احتمالا هي أن تأخذ أشكالا "ذاتية" (في حالة ارتباك في القيم، وضعف مؤسسي، وما إلى ذلك، فإن الولاء العسكري للحكومة يعتمد بشكل أكبر على الروابط غير الرسمية، ومصالح الفئة، وما إلى ذلك). "

المحاضرة الخامسة:

تصنيف أنماط العسكريين وأشكال تدخلهم في الحياة السياسية

في إطار السعي نحو معرفة كيف تهيمن المؤسسة العسكرية على السلطة، قدم بعض الخبراء تصنيفات مختلفة لضباط القوات المسلحة في العالم الثالث والقارة الأفريقية على وجه الخصوص. ويرجع اختلاف التصنيف إلى الأسس التي تم الاستناد إليها. وقد اعتمد جلهم على تصنيفهم للمؤسسة العسكرية بناء على طبيعة التدخل الذي يقوم به ضباط الجيش، ومنهم من ركز على شدة توافق المصالح بين ضباط الجيش وباقي الطبقة السياسية. وفي هذا الصدد نشير إلى نموذجين من أشكال التصنيف:

1. تصنيف أموس برلموتر "Amos Perlmutter" (1):

وقد ذهب إلى تصنيف الضباط إلى نموذجين هما:

1- نموذج الوسيط The Arbitrator Type

2- نموذج الحاكم The Ruler Type

¹ Amos Perlmutter. "The Military and Politics in Modern Times: On professionals, Praetorians, and revolutionary soldiers." New Haven: Yale University Press, 1977, p-p. 105-133

أولاً: نموذج الحكم أو الحارس

يتسم هذا الصنف من الضباط بسمات أساسية هي:

1- قبول النظام الاجتماعي القائم، ومقاومة أية محاولة لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية Executive Structure ذلك أن دورهم يقوم على أساس أيديولوجي مضاد للتغيير الثوري، باعتبارهم جزءاً من القوى المحافظة على النظام القائم.

2- على الرغم من أنهم جزء من المؤسسة العسكرية، إلا أن ضباط الجيش يتميزون حسب هذا النموذج بأنهم مدنيو التوجه، لأن من اختصاصهم حماية الحكومة الدستورية، والحفاظ عليها.

وحتى عندما تكون الجماعات المدنية غير منتظمة بما فيه الكفاية، لإقامة حكومة مدنية، أو عندما يشغل الضباط مراكز في الحكومة، فإنهم يطيعون تعليمات الجماعة السياسية المدنية، ولا يفرضون وجهة نظرهم الخاصة، وذلك بفعل رغبتهم في العودة إلى الثكنات بعد أن يكونوا قد نجحوا في القضاء على الفساد واستعادة الاستقرار السياسي.

على أن عودة هذا النوع من الضباط إلى معسكراتهم لا تعني بالضرورة تنازلهم عن سطوتهم السياسية، ودورهم المتمثل في حماية النظام، على اعتبار أن الجيش "حارس لدستور البلاد".

3- ليس لهذا الصنف من الضباط تنظيم سياسي مستقل يجمعهم، كما أنهم لا يبذلون جهوداً للوصول بحكم الجيش إلى أقصى حد.

4- يفرض الجيش طبقاً لهذا النموذج زمناً محدداً لممارسته الحكم وتواجده في السلطة السياسية، وينتظر أن يسلمها إلى نظام مدني مقبول، ذلك أنه ينظر إلى الحكم العسكري الممتد على أنه "مفسدة لهيبة الجيش الحرفي". ولذلك فإنه يشجع الجماعات القادرة دوماً على تأسيس نظام مستقر يضمن عدم تقهقر الحكومة المدنية.

وقد يضطر ضباط الجيش من هذا النموذج إلى الاستمرار في الحكم في حالة واحدة هي استمرار الفوضى السياسية، على الرغم من رغبتهم في العودة إلى الثكنات، حتى تقوم جماعة مدنية منظمة وقادرة على السيطرة على الحكم.

5- ولأن هذا النوع من الضباط يخشون الانغماس والتورط في العمل السياسي المباشر فإنهم يعملون من خلف الكواليس، كجماعات ضغط، في اتجاه تحقيق المطالب الشعبية، وبذلك يكون التدخل الصريح في الشأن السياسي والحياة المدنية أمراً غير ضروري.

6- وقد يفسر عزوف هذا الصنف من الضباط عن الانغماس في الحياة السياسية إلى كونه يتخوف من الجزاء المدني (عزل، تنزيل رتب، حرمان من المناصب العليا) ولذلك فإنه يعمل قبل انسحابه من السلطة على ضمان عدم تكرار العنف السياسي، والحصول على ضمانات من السياسيين فيما يتصل بأية متابعات وأحكام قضائية قد تمسهم.⁽¹⁾

إن الجيش الذي يقوده هذا النموذج من الضباط هو جيش الطبقة الحاكمة، المحافظة، التي تحرص حرصاً شديداً على أن تظل ممسكة بالسلطة السياسية ومستأثرة بخيرات المجتمع المادية، وترفض بناء على ذلك أي شركاء فعالين في كلى المجالين بعد أن أصبحوا بحكم مواقعهم وامتيازاتهم المادية والمعنوية، جزءاً من الطبقة الحاكمة، وحماتها في الوقت ذاته.

(1) حدث مثل هذا في الأرجنتين بعد أن سلمت القوات المسلحة السلطة إلى المدنيين، وبعد وصول حكومة مدنية منتخبة إلى السلطة عام 1984 رفع عدد كبير من المواطنين دعاوي قضائية ضد عشرات الضباط، وكلها تدور حول تهمة التعذيب المفضي إلى الموت، واختفاء المواطنين في ظل الحكم العسكري، واكتشاف مقابر جماعية تضم جماعات المعارضة الذين اغتيلوا بأوامر الجنرالات. انظر حول ما سبق:

ثانياً: نموذج الحاكم (الرقيب والمهيمن)

يتسم هذا النموذج في شكله المجرد بخصائص تكون على النقيض من خصائص نموذج الحكم،⁽¹⁾ فالعسكريون لا يكتفون بالوصول إلى الحكم فقط، بل يسعون إلى السيطرة على كامل أجزاء النظام السياسي والأنشطة الاقتصادية:

- 1- رفض النظام القائم وتحدي شرعيته.
- 2- يفتقد الثقة بالحكم المدني.
- 3- وليس لديه توقعات بالعودة إلى الثكنات.
- 4- يمتلك تنظيماً سياسياً، وينزع إلى أن يصل بحكم الجيش إلى أقصى حد.
- 5- مقتنع بأن حكم الجيش هو البديل الوحيد للفوضى السياسية.
- 6- يضيف على الحرفية (Professionalisms) صبغة سياسية.
- 7- يعمل علانية.
- 8- لا يتخوف كثيراً من الجلاء المدني.

وعلى الرغم من أن عدد العسكريين الحكام أقل من أمثالهم المعتدلين إلا أنهم وفق نفس الرأي يتميزون بالقوة الهائلة في الممارسة، وكذلك بالأهداف السياسية والعسكرية الطموحة التي تعطيهم أهمية خاصة عند دراسة الظاهرة العسكرية. فإذا ما قورنوا بالنموذج السابق فإنهم لا يسيطرون على الحكومة وحسب، بل يمسكون بزمام الأمور على مستوى النظام ككل. وفي بعض الأحيان لا يكتفون بما سبق، بل أنهم يعملون على السيطرة على أجزاء كبيرة من الحياة السياسية

¹ Amos Perlmutter p.108

والاجتماعية والاقتصادية من خلال القيام بأعمال "التعبئة الجماهيرية" (Mobilization Structures) لتحقيق لهم أهدافهم في السيطرة.

إن أهداف العسكريين "الحكام" طموحة لدرجة أنهم يجيزون وصف أنفسهم بـ "الثوار" (Revolutionaries) أو (Radical Modernizers).

أما بالنسبة للتغييرات التي يطمحون إليها فإنها تحتاج لكي تتأصل إلى الوقت الكافي، مما يعني سيادة واستمرار الحكم العسكري لفترة لا نهائية. فبينما يعد الحراس (Guardians) – وفق النموذج السابق بإعادة الحكم إلى المدنيين خلال سنوات قليلة، فإن العسكريين "الحكام" لا يقرون هذا الوعد، بدعوى أن العمل على إعادة بناء الدولة الأخلاقي والهيكلية والمادي يتطلب عملا طويلا وعميقا⁽¹⁾.

ومن السمات البارزة "للحكام" (وفق هذا النموذج) أن المضمون الأيديولوجي لحكمهم غير معروف لهم، حتى ينجزوا تصفية ركائز النظام السياسي الذي أطاحوا به.

وعلى الرغم من أن أيديولوجيا "الحكام" يفترض أن تكون مقابلة لأيديولوجيا النظام السابق، إلا أن الاختيار الأيديولوجي بالنسبة لهم يعتمد – كما يرى بيرلموتر – على ماهية الوسائل التي يتخذها العسكريون لتحويل المجتمع إلى "شيء" غالبا مجهول (Unknown) بالنسبة لهم.

ولأن المستقبل مجهول بالنسبة للعسكريين "الحكام" فإنهم يسعون أولا إلى إحداث تغييرات في توزيع السلطة من خلال استبعاد كل مراكز القوى الموجودة، وتحطيم جذور وفروع الملكيات (Monarchies) والأقليات التقليدية الأخرى، والأحزاب السياسية، وشبكتها وروافدها المتمثلة في الاتحادات والنقابات العمالية، كما يعززون كل ذلك بالقضاء على سلطة ملاك الأرض الكبار

¹ A. Perlmutter : OP. Cit. P.109

وتبعية الفلاحين لهم، ومن ثم العمل على إنشاء التنظيم السياسي الخاص بهم الذي يصبح هو الإطار الوحيد للعمل السياسي في المجتمع.

أما النماذج التي حددها "أموس بيرلموثر" كمثال للحكم العسكري فتتمثل في نظام كل من: "عبد الكريم قاسم" في العراق من 1958-1963، "خوان بيرون" في الأرجنتين من 1955-1955، و"جمال عبد الناصر" في مصر 1952-1970، "هوارى بومدين" في الجزائر من 1965-1979، ومعظم النظم العراقية والسورية منذ 1963 ونظام "سلا زار" في البرتغال حتى عام 75، والجنرال "سوهارتو" في اندونيسيا بعد 1965 والجنرال "أيوب خان" في باكستان 1958-1970، حكام البرازيل المناهضين للشيوعية والكاسترويه منذ 1966 ونظام العقيد "معمر القذافي" منذ 1969 في ليبيا. (1)

II. تصنيف "كلود ويلش" Claude E. Welch

إلى جانب التصنيف السابق، يمكن الإشارة أيضا للتصنيف الذي تبناه "كلود ويلش" Claude E. Welch لأنماط التدخل العسكري في الحياة المدنية، والذي جاء على النحو التالي: (2)

أولاً: نمط العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية:

يقوم هذا النمط على التأكيد على السيطرة المدنية وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين كضمان لعدم تدخل العسكريين في الحياة السياسية، وتمثل الدول الغربية الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الصورة المثلى لهذا النموذج. حيث تلعب المؤسسة العسكرية دور جماعة الضغط، ويكون تأثيرهم على العملية السياسية في محيط يتصل مباشرة بالدور العسكري وخاصة

¹ Perlmutter : OP. Cit., p.108 -109

² شادية فتحي إبراهيم، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية"، مجلة النهضة، العدد 4، أكتوبر 2006، ص-5-4.

عملية صنع سياسة الأمن القومي، ويظهر هذا النمط في الدول التي تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية، وعادة ما تكون الدول المتقدمة.

ثانياً: نمط العلاقات المدنية العسكرية المتداخلة:

ساد هذا الشكل من العلاقات في إطار النظم الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتسم هذا النمط بوجود مؤسسة عسكرية تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الشيوعي، وفي هذا الإطار يمثل العسكريون جزء من النخبة الحاكمة ويرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثل أداة للشعب والحزب. ولذلك يمتد دوره إلى مجالات السياسة التعليمية والثقافية والصحية. ومن هنا يطلق على هذا الشكل نمط علاقات مدنية عسكرية متداخلة أو متغلغلة.

ثالثاً: النمط البريتوري: ¹

يشير الى حالة تتميز بضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل، مما يتيح الفرصة للعسكريين بالتدخل وتعظيم الدور السياسي لهم.

ومن خصائصه أو الأسباب التي تؤدي إلى ظهوره:

- ضعف وعدم فعالية الأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات السياسية.
- غلبة الصراع والشقاق بين أفراد النخبة الحاكمة من السياسيين.
- الزعامة الكاريزمية أو الزعيم القومي وتعبئة الجماهير حول شخصية الزعيم.

¹ ترجع التسمية هنا إلى خبرة روما القديمة حينما كان الحرس البريتوري Praetorian Guard يتولى حماية مجلس الشيوخ في روما، ولكنه بعد ضعف الدولة أصبح يتدخل في الأمور السياسية حتى إنه أصبح يفرض إرادته على عملية اختيار الإمبراطور نفسه.

- غياب معارضة سياسية فعالة وحقيقية وارتفاع قيمة وسائل القوة المادية والقهر والكبت في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة للنظام القائم.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية ونقص الموارد واعتمادها على إنتاج وتصدير محصول واحد،
- تفشى الفساد في الإدارة، وينصب اهتمام العسكريين على التوسع الاقتصادي.

رابعاً: النمط الانقلابي:

حيث يكون السيطرة على الحكم مطمع العسكريين، ويسود عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، وتكون النخب ضعيفة وغير قادرة على أن تكون حائل بين العسكريين وبين السلطة، ويطلق على هذه الجيوش مصطلح "الجيوش البريتورية".

المحاضرة السادسة:

الانقلابات العسكرية

مقدمة

ينطوي الانقلاب على الإطاحة المفاجئة، وغالبا ما تكون عنيفة لحكومة قائمة من قبل مجموعة صغيرة من العسكريين على النقيض من "الثورات" التي حققتها أعداد كبيرة من الناس الذين يعملون من أجل التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهكذا، فإن الانقلاب هو تغيير في السلطة من القمة، ويؤدي دائما إلى استبدال مفاجئ لكبار الموظفين الحكوميين، ولكن قد لا يقود بالضرورة إلى تغيير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدولة أو ينطوي على عملية إعادة توزيع كبيرة للسلطة بين الجماعات السياسية.¹

لقد تطور مفهوم الانقلاب في التاريخ السياسي. وفي القرن السابع عشر، حيث حظي باهتمام كبير؛ فقد تم تفسيره على أنه رد فعل ضد الخطر. واعتبر في ذلك الوقت أن هناك أوقاتا لم يعد فيها بوسع الدولة استخدام القوانين، حيث تجبرها الأحداث ذات الطابع الملح - على التحرر من هذه القوانين من خلال شعار "خلاص الدولة". في ذلك الوقت، كان الانقلاب أداة بيد الملك لاستعادة النظام.

ويفسر نجاح كتاب "الأمير" لنيقولا مكيافيللي في القرنين السادس عشر والسابع عشر هذه العقلية. توماس هوبز هو الآخر في كتابه "ليفياثان"، يضحخ الملكية المطلقة التي يعتبرها النظام الأرجح القادر على ضمان "السلام والأمن للشعب". في الواقع، انتصار العقد الاجتماعي الذي دعا إليه جان جاك روسو، كان فرصة لإرساء الديمقراطية، حيث أصبح الشعب، صاحب السيادة الوحيد "صانع الملك". ومنه فالانقلاب، كونه لا ينطلق من إرادة الشعب، فهو ينظر إليه على أنه عمل

¹ Patrick J. McGowan, "African Military coups d'état, 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 41, No. 3 (Sep., 2003), p. 342, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3876235>
Accessed : 01/04/2009

يهدف إلى استبدال الحكومات والسيادة، وبالتالي يشكل قطيعة لممارسة الشعب للسلطة. لذلك لن ينظر إلى الانقلاب على أنه تدير غير قانوني إلا مع الثورة الفرنسية وما بعدها.

وفي العصر الحديث، يعرف الانقلاب بأنه الاستيلاء غير المشروع والوحشي على السلطة من قبل الجيش أو من قبل سلطة سياسية تتمتع بدعم من الجيش. ويمكن أن يحدث بناء على مبادرة أو بمساعدة من الناس، أو جزء منه. والانقلاب هو "انتهاك للقانون وانتهاك مفاجئ ومتعمد للقواعد القانونية التي تتعلق بتنظيم وعمل السلطات المنشأة في البلد، إلى جانب الحريات المدنية وحفظ النظام". ذلك أنه يعمل على تغيير الحكام "خارج الإجراءات الدستورية المعمول بها، من خلال الإجراءات المتخذة داخل الدولة نفسها على مستوى قاداتها أو موظفيها". إنه يتم في تعارض تام مع النظام الديمقراطي الذي تطالب به اليوم جميع بلدان العالم؛ حيث لا توجد سوى طريقة قانونية واحدة للوصول إلى السلطة: الانتخابات الديمقراطية من قبل الشعب.

ويجب التمييز بين الانقلاب والمفاهيم القريبة منه، مثل مفاهيم التمرد أو الحرب الأهلية أو الثورة. التمرد هو نتيجة جزء من الناس الذين يتنافسون على السلطة ويسلحون أنفسهم وينسحبون في جزء من الإقليم أو حتى على أراضي دولة مجاورة تنطلق منها هجمات ضد رموز وجيش بلده الأصلي. كما أن في الحرب الأهلية تقاتل القوات المسلحة وشعب البلد نفسه، مقسمة في العادة بين أنصار النظام ومعارضيه. التمرد الشعبي هو نتيجة جزء من الناس الذين يتحدون الحكومة القائمة من خلال المظاهرات في الشوارع، وأحياناً بأشكال عنيفة. أما بالنسبة للثورة، فهي تهدف إلى الإطاحة بالنظام الاجتماعي والقانوني الراسخ والاستعاضة عنه بنظام جديد؛ فإنه "يفترض مسبقاً تعليق العمل العادي للقانون لإنشاء نظام جديد"

ويمكن أن يبدأ الانقلاب من قبل المدنيين أو الجنود. ومن أجل النجاح، يحتاج المدنيون إلى دعم الجيش أو بعض أعضائه. ويأخذ اسم "الانقلاب الداخلي" Putsch عندما يكون مدبراً من عناصر من الجيش، أو بعض ضباطه الذين يعملون لحسابهم الخاص من أجل تثبيت نظام عسكري. وأياً

كان اسمها، فإن الهدف من الانقلاب هو تغيير الحكومة القائمة وقت الانقلاب من قبل حكومة جديدة، سواء عسكرية أو مدنية ولكنها مواتية للجيش.

كتب مصطفى بن شنان بأن "الانقلابات لم تعد واحدة من خصائص أمريكا اللاتينية فقط، حيث انتهى التدخل المتكرر للجيش، على نحو خاطئ، ليعتبر عنصرا من عناصر الفولكلور الأمريكي اللاتيني. بل إن القارة الأفريقية، للأسف، استطاعت من تحطيم هذه الصورة النمطية. فإن أفريقيا، عرفت، ثمان وسبعون (78) انقلابا من 1960 إلى 1990، وثمانية وعشرين (28) من 1991 إلى 2001، في حين أن ظهور الديمقراطية من عام 1990 قد سمح في التفكير في نهاية التغييرات غير الدستورية للسلطة.

ومع هذا وعلى الرغم من أن الانقلاب، من حيث المبدأ، يستحق الشجب، فإن الأمانة الفكرية تدفع إلى الاعتراف بأن بعض الانقلابات القليلة جدا، تسمح حقا باستعادة الديمقراطية. فقد سمح بعض الانقلابيين باستعادة الحريات وممارسة السلطة الديمقراطية أو، على أية حال، سلطة أفضل بكثير من السلطة التي أطيح بها. لقد رأى بعض الكتاب فيها انقلابات منقذة أو ديمقراطية بكل بساطة. وهذا هو الحال مثلا في الانقلاب الذي وقع في أواخر عام 2009 ضد الرئيس محمدو تانجا الذي أتاح للنيجر العودة إلى الديمقراطية، والمثال نفسه يمكن أن نطلقه على الحالة الحاصلة مؤخرا في زيمبابوي بعد إزاحة الرئيس موغابي من طرف الجيش في انقلاب هادئ ومشروط.

إن الانقلابات في هذه الفئة يجب تمييزها عن الانقلابات الكلاسيكية التي تشكل الغالبية العظمى منها، فيما يتعلق أولا بالمديرين لها من ناحية، أو الأهداف المتوخاة منها أو طريقة الحكم المقترحة بعد ذلك، من ناحية أخرى.

أولا: أما بالنسبة للمديرين: في حالة الانقلابات الكلاسيكية، هم في الغالب الجنود، قد يكون المبادر الحقيقي هو من السياسيين والمدنيين بالاعتماد على الجيش للإطاحة بخصومهم. ما يسمى الانقلابات المنقذة يقوم بها الجنود الذين يتمتعون عموما باحترام جيد في هيئاتهم ولدى العامة.

ثانيا: أما فيما يخص أهداف الانقلابيين، فهي تختلف اختلافا جوهريا. في الحالة الأولى، وأيا كانت الأسباب التي أعطيت لتدخلهم، فإن الهدف الرئيسي للجيش هو تولي السلطة وممارستها في مكان الرئيس الذي أطيح به؛ يغير الرجل دون إحداث "ثورة" داخل النظام. ولذلك فإن العطش للسلطة هو، هنا، الدافع غير المعترف به للانقلاب. أما بالنسبة للفئة الثانية، فهي تسترشد برغبة الانقلابيين في تجنب الكارثة التي يبدو أنها تقود ممارسة نظام أكثر فأكثر استبدادية.

ثالثا: فيما يتعلق بطريقة الحكم هي الأخرى تختلف: إن الانقلابيين الكلاسيكيين الذين يسيطرون على السلطة يحلون عموما نظاما استبداديا محل نظام استبدادي آخر، حتى لو أعطوا في البداية انطبعا عن ترك الواجهة السياسية في أسرع وقت. والطريقة التي تحكم الانقلابات المنقذة معارضة تماما: يقوم المدبرون للانقلاب بإشراك الأحزاب السياسية وباقي النخب والمجتمع المدني وما إلى ذلك في اتخاذ القرارات الرئيسية. وهي تتيح ممارسة الحريات، وتشدد على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعطاء السلطة للسلطات التي ينتخبها الشعب، بشكل منظم وسريع.

هذا يقودنا إلى الإشارة إلى النظرة القانونية والفقهاء الدولي فيما يخص الظاهرة الانقلابية.

نظرة القانون الدولي العام للانقلابات العسكرية

لم تحظ ظاهرة الانقلاب كمفهوم بالتنظير الكافي في القانون الدولي العام، بل يبدو أنه يثير لدى بعض المؤلفين رد فعل رافض، كما لو أن الانقلاب لا يستحق حتى أن يتم تعريفه من الناحية القانونية. ومع ذلك، فإن بعض المراجع ترجع بشكل متكرر إلى الانقلاب.

وبالتالي، فإن بعض المؤلفين لا يترددون في اعتبار أن الانقلاب سيكون مفهوما خارج نطاق القانون، وبالتالي لا يستحق أي تحليل ككائن قانوني.

إن الطابع الصارخ المناهض للديمقراطية الذي يمثله الانقلاب هو أصل إدانته من طرف المناهج والمذاهب القانونية والسياسية الحديثة. لدرجة أن كاريه دي مالبرغ Carré de Malberg كتب في عام 1920 أنه "... ليس هناك مكان في علم القانون العام لفصل مخصص لنظرية قانونية للانقلابات أو الثورات وآثارها..." فمن الضروري الالتزام فقط بالإصلاح القانوني السلمي المنتظم في ظل الدستور الساري.

بينما يتساءل مؤلفون آخرون عن ضرورة اعتبار الانقلاب موضوعا للدراسة القانونية. حيث لا يمكن وضع الانقلاب خارج أي نظام قانوني ما دام يمكن اعتباره "مشروعا" وأحيانا مشروعا سياسيا.

وهكذا يتحدث مارسيل بريلو Marcel Prélot عن "أساليب أخرى لإنشاء دول أو تحولات قد تعرفها الأنظمة" حيث ميز التحولات "المتفق عليها" عن "القطيعة العنيفة"، هذه الأخيرة التي يصنف من ضمنها:

- التمرد: L'insurrection: انتفاضة شعبية، شغب بسيط أو البوادر الأولى للثورة
 - الانقلاب الداخلي وفرض الواقع بالانقلاب: Le coup de force ou putsch هو انقلاب من داخل النظام المؤسسي من قبل شخص لديه بالفعل الجزء الأكبر من السلطة أو الذي لديه شركاء أقوياء.
 - الانقلاب: الذي لا ينبع من الأفراد، خارج القنوات الدستورية المخطط لها، سلطة الدولة.
- ويعرف قاموس كابيتانت *Capitant* الانقلاب بأنه "الاستيلاء على السلطة بوسائل غير مشروعة (عادة عن طريق استخدام القوة المسلحة) أو محاولة بهذا المعنى، وهو عمل يجرمه القانون الجنائي عندما يؤدي إلى أعمال عنف"¹. وهذا التعريف مثير للاهتمام لأنه يشير إلى أن الانقلاب

¹ Vocabulaire juridique, Association Henri Capitant, Puf, 2000

غالبا ما ينطوي على عمل عسكري. وتبدو القوة المسلحة حاسمة بقدر ما يكون العنف ضروريا في معظم الأحيان.

ومن الجدير بالذكر أيضا التمييز الذي قام به مالابارت ونودي Malaparte et Gabriel Naudé بين الانقلاب الدفاعي والانقلاب الهجومي. إن الانقلاب الدفاعي لنودي يفهم على أنه عمل للحفاظ على النظام السياسي القائم في حين أن الانقلاب الهجومي هو قلب للنظام من أجل الاستيلاء على السلطة.

وإذا أدت كل الانقلابات إلى الاستيلاء على السلطة من قبل الجيش، تجدر الإشارة إلى أنها تقدم خلافاً في أسبابها، ودوافعها، وتقنيات تنفيذها وإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تختلف هذه البيانات من فترة إلى أخرى.

تصنيف الانقلابات:

وقد اقترح مصطفى بن شنان، في دراسة هذه الظاهرة، تصنيفا له، حيث أن كل حالة من حالات الانقلاب هي تقريبا فئة فريدة من نوعها. يعطي أربعة أمثلة:

- الانقلاب الكومبرادوري.
- الانقلاب باعتباره مظهرا من مظاهر الصراع الطبقي المتفاقم.
- الانقلاب على إيقاع الثورة.
- الانقلاب كسبب لوقف الانتقال.

في الواقع، يمكننا، عند مناقشة أسباب وملابسات وقوع انقلاب، طرح السؤال التالي: هل كان هذا الانقلاب لصالح إرساء المزيد من الديمقراطية؟ الجواب على هذا السؤال يقودنا إلى التمييز بين الانقلابات بالنظر إلى التدايعات الديمقراطية المترتبة على أساسها:

• الانقلابات التي يكون لها آثار إيجابية على الديمقراطية:

في انقلاب، يمكن أن يترتب على الوضع الديمقراطي في البلاد آثار إيجابية بطريقتين:

1- إما أن يكون الانقلاب سببا لإرساء الديمقراطية، وسيتم التمييز بين حالتين هنا:

أ) الانقلابات التي تعاقب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان (النموذج المالي في 1990 بعد الانقلاب الذي قاده أمادو توماني توري ضد موسى تراوري، بعد اتخاذ الأمر بقتل طلبة تظاهروا ضد حكمه. وانقلاب القائد داودا مالان وانكي في النيجر في عام 1999 ضد العقيد إبراهيم باري مينا سارا الذي أطاح بالرئيس ماهامان عثمان في كانون الثاني / يناير 1996 وقد جاء هو الآخر في ظرف عرفت فيه البلاد انسدادا سياسيا خطيرا، بعد أن رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي نظمها وترشح فيها رغم احتجاج وطني ودولي واسع). البلدان الأفريقية ليست الوحيدة التي تعرف الانقلابات بهدف ديمقراطي. حيث عرفت دول أخرى مثل تركيا والبرتغال هذه الحالة منذ فترة طويلة.

ب) وتلك الانقلابات التي تهدف إلى تصحيح حالة من التخلف الاجتماعي والاقتصادي السائدة في البلاد.

2- كما يمكن أيضا، أن يكون سببا في إعادة إحيائها ومد نفس جديد لها وتعافي الديمقراطية فيها. (مثل الانقلاب الذي أطيح فيه بالرئيس بيديه Bédié سنة 1999 بعد أن حاول التضييق على المرشح وترا من خلال وضع شروط إقصائية له.)

• **حالات أخرى ليس لها علاقة بواقع الديمقراطية**

وضمن هذه المجموعة، من الممكن أيضا التمييز بين الانقلابات التي هدفها الحصري هو إعادة تأهيل سلطة الدولة (أ)، من تلك التي أعدها جنود بنية الصعود إلى الواجهة والرغبة في الانتقام أو التعطش إلى السلطة (ب).

فرص نجاح الانقلابات¹:

المقصود بالفرص هنا الظروف السياسية والاجتماعية والعسكرية العامة التي تشكل شروطا سابقة تجعل عملية الانقلاب سهلة ونجاحها ممكنا. وتكتمل فرص الانقلاب العسكري في أي بلد بثلاثة عوامل:

العامل الأول: ضعف أو انعدام الحياة الدستورية، ففي الديمقراطيات المستقرة يتراكم لدى عامة الشعب ويروقراطية الدولة فهم للمعنى القانوني للحكومة، وأساس شرعية القيادة، ولا يقبل الناس الانقلابات العسكرية، بل هم يتمسكون بمبدأ الشرعية، وإجراءات انتقال السلطة سلميا، حتى ولو كانوا يكرهون القيادة القائمة. على عكس الدول التي تتحكم القوة أو العرف في انتقال السلطة فيها، فإن شعوبها لا ترفض الانقلابات ولا تقاومها، بل هي تدعمها في أكثر الأحيان أملا في حصول " شيء ما " أفضل مما هي فيه.

وفي أحسن الأحوال فإن عامة الشعب في هذا الصنف من الدول يعتبرون الصراع على السلطة قضية " بعيدة " عنهم، وهي شأن " من يهمهم الأمر " وحدهم. فانقطاع الصلة التعاقدية القانونية بين القيادة المستهدفة وشعبها، بما يفرزه من سلبية سياسية لدى عامة الشعب، هو الشرط الأول لجعل ذلك البلد مؤهلا للانقلابات العسكرية الناجحة.

فالشعوب التي تطيع قادتها بسهولة دون مساءلة أو اعتراض، تتخلى عنهم بسهولة دون مساءلة أو اعتراض. وكل ما يحتاجه الانقلابيون من الشعب لينجحوا هو تلك السلبية. كما الشعوب التي اعتادت على مساءلة قادتها ورفض أوامرهم إن شاءت، فإنها مؤهلة لرفض أوامر الانقلابيين والوقوف في وجههم بدرجة أكبر.

العامل الثاني: مركزية الدولة وهرمية السلطة فيها، لأن الانقلاب في جوهره سيطرة على السلطة في المكان الذي يوجد فيه مركز القرار، بما يمكن من بسطها على سائر أنحاء البلد. لذا فإن من

¹ زين الدين حماد. "كيف تصنع انقلابا عسكريا ناجحا." المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. 25 ماي 2016.....

المفارقات أن المركزية الإدارية والعسكرية التي يلجأ إليها العديد من الحكام من أجل شد قبضتهم على السلطة، وحماية أنفسهم من معارضيتهم، هي التي تسهل الانقلاب عليهم عسكريا. كما الدول التي توجد فيها مراكز متعددة للسلطة كالدول الفيدرالية والكونفدرالية مثلاً، فالانقلاب على قيادتها معقد وصعب للغاية، لأنه ليس انقلاباً واحداً، بل هو عدد من الانقلابات العسكرية بتعدد مراكز السلطة.

ومن هنا كانت الانقلابات في الدول الديمقراطية أصعب بكثير منها في الدول الاستبدادية، رغم أن المظاهر توحى بعكس ذلك. والسبب أن السلطة في الدول الديمقراطية موزعة على مؤسسات متعددة، بينما هي مركزة في يد مؤسسة واحدة أو حتى شخص واحد في الدول الاستبدادية. كما أن الانقلاب يكون أصعب إذا كانت القوة العسكرية للدولة موزعة على أقاليم، خصوصاً إذا وجد في الأقاليم من القوة العسكرية ما يكفي لاجتياح العاصمة، وإفشال الانقلاب. فوحدة السلطة السياسية والعسكرية عضويًا مما يعين على نجاح الانقلاب ضدها، وكلما تعددت وتوزعت صعب الانقلاب عليها.

العامل الثالث: عدم وجود مظلة حماية للنظام المستهدف من طرف دولة كبرى قوية، تمتلك الإرادة والوسائل لإجهاض الانقلاب عسكرياً أو خنقه سياسياً. ويكون الإجهاض العسكري للانقلاب بوجود قوات للدولة الحامية على أرض الدولة المحمية وحولها، أو بقدرة تلك الدولة على إرسال قوات في فترة وجيزة تتمكن فيها من القضاء على الانقلاب في أيام اضطرابه الأولى. أما الخنق السياسي فيكون بمنع الاعتراف بالقيادة الانقلابية، وتحريك فلول النظام المنهار ضدها، والتواطؤ مع دول الجوار على عدم التعامل معها، حتى تضطر إلى الإذعان في النهاية.

ومن هنا يلجأ العديد من قيادات الاستبداد في العالم الثالث إلى الدخول في أحلاف عسكرية سرية أو علنية، تحمي بها نفسها من شعبها ومن جيشها. وهو ما يجعل إمكانية الانقلاب منحصرة تقريباً في يد الدولة الحامية التي كثيراً ما تغدر بمن تحميهم، وتستبدلهم بغيرهم كلما وجدت مصلحة

في ذلك تخدم استمرار نفوذها أو زيادته. فإذا كان لانقلاب أن ينجح في دول محمية من هذا النوع، فلا يكون ذلك إلا إذا خطط الانقلابيون لأحد ثلاثة أمور:

- **الأول:** التفاهم مع الدولة الحامية، وإقناعها بأن نفوذها ومصالحها مضمونان في ظل النظام القادم أحسن من النظام القائم.
- **الثاني:** التفاهم مع قوة دولية أو إقليمية منافسة، تستطيع توفير الحماية العسكرية والغطاء السياسي والدبلوماسي للانقلاب.
- **الثالث:** التستر على هوية الانقلاب، وممارسة نوع من التضليل ضد الدولة الحامية، حتى يتمكن الانقلاب، ويصبح وأده مكلفا لها سياسيا وعسكريا.

المحاضرة السابعة:

العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية

نموذج الشيلي

مقدمة

هل حافظت القوات المسلحة على نفوذها في الديمقراطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية؟ أم أن تكريس المنافسة السياسية الحرة قلل من ثقلها السياسي؟ هل حدت القوات المسلحة المهيمنة بشدة من السيادة الشعبية؟ أم أن الاستجابة الديمقراطية والمساءلة تمتدان لتشمل مجالات أوسع من الحياة السياسية وتقللان من النفوذ العسكري؟ هذه الأسئلة يمكن أن نطرحها في مقدمة مناقشتنا لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية، المنطقة التي كادت أن تتحول الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين في الحياة السياسية فيها إلى فلكور خاص بدولها.

واقع العلاقات المدنية العسكرية ورهانات الطرفين

لقد واجهت جميع الأنظمة الديمقراطية الجديدة في أمريكا اللاتينية مسألة ما هو ميزان القوى بينها ومؤسسة الجيش. ذلك أن إعادة تعريف علاقات القوة بين الحكومات المدنية والقوات المسلحة كثيرا ما دعت إلى النزاع والتفاوض فيما بعد. والمساومة في العلاقات المدنية-العسكرية، مثلها مثل العلاقات الدولية، تنبع من المصالح المشتركة والمتضاربة بين الأطراف الفاعلة. وتتراوح هذه العلاقات بين التعاون (أو القبول) مقابل التحدي (أو عدم الاعتراف). وتحدد نظرة كل واحد من الطرفين وأولوياته طبيعة الصفقات التي قد يبرمها الطرفان.

تعود أسباب التوتر في العلاقات بين الطرفين في الأساس، إلى رغبة الحكومات المدنية في تعزيز نفوذها من خلال إعادة النظر في بعض الامتيازات التي اكتسبتها القوات المسلحة تحت الحكم الدكتاتوري؛ كما أن الجيش، بدوره، يريد الدفاع عن الوضع القائم الذي ساد في نهاية الحكم الاستبدادي. وعلى الرغم من الاختلاف فيما يود القادة المدنيون والعسكريون تحقيقه، فإن كلا

الجانبيين لهما مصلحة مشتركة في تجنب تصاعد النزاع الذي يهدد وجود النظم الديمقراطية المنشأة حديثاً.

الطرف المدني:

- وتميل الحكومات المدنية الجديدة إلى الطعن في إفلات العسكريين من المتابعات القضائية والعقاب، إلى جانب الامتيازات المالية، والاستقلال السياسي الذي يحظون به.
- وكثيراً ما يطالب المنتخبون الجدد بأن تقلل الحكومات النفوذ السياسي للجيش وتحمل الضباط المسؤولية عن أعمالهم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان.
- ولو لم يكن هؤلاء بحاجة إلى الجيش لضمان الاستقرار في البلاد، فإن الرؤساء المنتخبين، بغض النظر عما إذا كانوا ملتزمين بالمبادئ الديمقراطية أم لا، فإن جلهم يميل إلى اعتبار القوات المسلحة منافساً للسلطة والنفوذ، وكذلك لموارد الدولة. من الواضح على الأقل، أن هذا السلوك من قبل الرؤساء والمسؤولين المدنيين يعود بشكل أساسي إلى رغبة هؤلاء في الظهور في مظهر الطرف القوي الذي يحكم السيطرة على الجيش، ويمسك بزمام الأمور بشكل فعال.
- ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن الحكومات المدنية الجديدة تولي أولوية عالية لتحقيق الاستقرار والحفاظ على الديمقراطية، إلا أن لدى قادتها مصلحة واضحة في الاحتفاظ بوظائفهم الخاصة. وبالتالي هناك حد للتكاليف التي ترغب في تحملها لتحقيق هذه الأهداف.

الطرف العسكري:

- هذا بينما يتصدر قائمة المصالح والتفضيلات العامة لمعظم الجيوش الأمريكية اللاتينية التي خرجت مؤخراً من الحكم الاستبدادي، الدفاع عن الوضع الراهن بدلاً من سعيهم للعب أدوار أكثر تأثيراً.

- وبشكل محدد، فإن أولويتهم الأولى هي تجنب ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة الاستبدادية السابقة. إن القوات المسلحة في المنطقة، التي سمح لها منذ زمن

طويل بارتكاب مثل هذه الأفعال الخاطئة مع الإفلات من العقاب، ترفض رفضا قاطعا فكرة أنه يمكن للمدنيين أن يقوضوا قاعدة الطاعة من خلال جلب الضباط للمحاكمة.

- وينظر الضباط إلى أن الرهانات هي عالية بما فيه الكفاية لتبرير استخدام القوة لمنع هذا الاحتمال، حتى وإن كانوا في زمن لا تشجع فيه الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الدولي على القيام بهذا العمل.

- وتسعى الدوائر المسلحة أيضا إلى الدفاع عن اعتمادات ميزانيتها والحفاظ على استقلالها في اتخاذ القرارات بشأن مسائل عسكرية صريحة مثل هيكله القوات المسلحة والتزود بالسلاح.

- إن توفير الرواتب والميزانيات اللائقة الكافية لتعزيز الكفاءة المهنية العسكرية أمر مهم بشكل خاص لإعطاء الضباط سببا جديدا لينقلبوا على الحكومة. وهو ما دفع بعض الجيوش الأمريكية اللاتينية إلى الاحتفاظ ببعض الصلاحيات المؤسسية فيما يخص مسائل سياسية واسعة.

الخيارات المتاحة أمام المؤسسة العسكرية:

ما هي مسارات العمل التي يمكن للجيوش الأمريكية اللاتينية اتخاذها للدفاع عن مصالحها؟

- في العصر الحالي في ظل سياسة التحول الديمقراطي وسياسة ما بعد الحرب الباردة، فإن القوات المسلحة لا تملك القوة التفاوضية بقدر ما قد توجي به المظاهر الأولية. وقد ارتفعت تكاليف استخدام التكتيكات القسرية.

- ومعظم الضباط يدركون تماما أن الحلول الاستبدادية - مثل الانقلابات العسكرية - ستدان الآن من قبل قطاعات واسعة من المجتمع وكذلك المجتمع الدولي.

- وفي الوقت نفسه، يعترفون بالقيود الخاصة بهم في الحكم ويتجنبون العودة إلى الضغوط المؤسسية الناجمة عن الحكم العسكري، بما يجعل خيار الإطاحة بالحكومة المدنية أمرا مستبعدا للغاية.

لذلك أمام السلطة العسكرية خياران أساسيان:

إما القبول بالمطالب المدنية أو التحدي. اختيار عدم القبول يمكن أن تكون مكلفة جدا للجيش. ويمكن أن يؤدي الصراع المتصاعد إلى تأليب المجتمع المدني والسياسي ضد المؤسسة ودفعهم لخفض مستويات التسلح والميزانية المخصصة والامتيازات الأخرى. إن قرار التخفيض الحاد في تعداد القوات المسلحة وقدراتها التسليحية الذي يمكن أن ينجم عن الإدراك السلبي الذي يولده الصراع العلني في نظر الرأي العام، يشكل واحدا من أكبر المخاوف التي تواجهها الجيوش الأمريكية اللاتينية في الوقت الحالي. وباعتبار أن تكاليف المواجهة قد تفوق بكثير المكاسب المحتملة لهذا الإجراء، فإن هيئة الضباط لن تشكل تحديا واضحا للسلطات الحكومية إلا في الحالات القصوى فقط.

يجب الإشارة إلى أن مصالح وأفضليات الجيوش الأمريكية اللاتينية في الثمانينات والتسعينات تختلف بشكل كبير عن تلك التي كانت في الستينيات والسبعينيات. في السابق كانت القوات المسلحة أقل استعدادا للتنازل عن مصالحها إذا ما سعت الحكومات المنتخبة ديمقراطيا إلى تهديدها. أطاحت القوات المسلحة بالديمقراطيات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية من أجل حماية مصالحها المؤسسية، فضلا عن الحفاظ على الوضع الاجتماعي والاقتصادي القائم. كما أنه أثناء الحرب الباردة لم يكن المجتمع المدني المحلي ولا المجتمع الدولي يدافع بالصرامة الكافية عن الديمقراطية كما هو حاصل اليوم.

ومن ثم، فإن التكاليف المرتبطة باستخدام القوة كانت في ذلك الحين أقل مما هي عليه اليوم. لقد أصبح الحفاظ على الديمقراطية مؤخرا اهتماما محليا ودوليا مهيمنا. ولأن الانقلاب أصبح يفتقر إلى التشجيع والدعم المحلي والدولي، بل وقد يعرض أصحابه أيضا للعقوبات، فإن خيار الانقلاب - الذي استخدم على نطاق واسع في العقود السابقة - أصبح غير جذاب.

وبالتالي، فإن مجموع الخيارات أمام الضباط في الديمقراطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية أصبحت محدودة أكثر مما كانت عليه في الفترات السابقة.

وعلى الرغم من كل هذا، يتوقع الباحثون الذين يتبنون المنظور الانتقالي في هذا الشأن إلى الاعتقاد ببقاء مستوى عالٍ من الاستمرارية في التأثير العسكري على الحياة المدنية في هذه الدول.¹ حيث يشيرون إلى أن الجيوش الأمريكية اللاتينية عادة ما تحتفظ بالرقابة على عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي قادرة على سلب القوى الديمقراطية صلاحيات مؤسسية هامة، مثل التمثيل في مجالس الأمن القومي وهيئات صنع القرار الأخرى التي لديها نطاق سياسي واسع. والتهرب من السيطرة المدنية، والتدخل في العديد من مجالات السياسة الديمقراطية. ولذلك، يتوقع هؤلاء أن يكون هناك نفوذًا عسكريًا مستمرًا يستند إلى هياكل مؤسسية مجمدة خلال فترة انتقال النظام.

ومن خلال البحث في أدبيات العلاقات المدنية - العسكرية في أمريكا اللاتينية، نجد أنها تميز بين دول المنطقة من خلال درجة وأساليب سيطرتها على قواتها المسلحة، فنجد وندي هانتر في دراسته عن «الدولة والجندي في أمريكا اللاتينية» يضع ثلاثة مستويات للسيطرة المدنية، **المستوى الأول** تتحكم فيه الدولة والسلطات المدنية في قواتها المسلحة، بدرجة مقاربة للنموذج الغربي، وتحتصر دورها في مهمة الدفاع التقليدية وفي مهمات حفظ السلام الدولية بشكل شبه مطلق، ومثال لذلك النموذج الأرجنتيني. **والمستوى الثاني** الذي تكون فيه القوات المسلحة تابعة للسلطات المدنية مع تمتعها بقدر من النفوذ للمحافظة على قيامها بالأدوار التي تفضلها والتي لا تنحصر في الدور الدفاعي ومهمات حفظ السلام كما في النموذج السابق بل تشمل مهمات الأمن الداخلي وبعض الأدوار المدنية الأخرى، وهو ما يمثله النموذج البرازيلي. أما **المستوى الثالث** وفق دراسة هنتر، فتتمتع المؤسسة العسكرية فيه بدرجة كبيرة من الاستقلالية في اختيار الأدوار التي تود القيام بها، كأن تقوم بتقليل دورها في مهمات حفظ السلام الدولية، والتركيز على المهمات الدفاعية التقليدية والمهمات الداخلية، وهكذا تُدار الأمور في دولة تشيلي.²

¹ Wendy Hunter, "Continuity or Change? Civil-Military Relations in Democratic Argentina, Chile, and Peru" *Political Science Quarterly*, Vol. 112, No. 3 (autumn, 1997), pp. 453, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2657566>, Accessed 05-12-2017.

² Wendy Hunter, «State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Brazil, and Chile» United State Institute of Peace, *Peaceworks*, no. 10 (October 1996).

- وفي دراسة له عن القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية، يسرد براين لوفمن قائمة من الامتيازات العسكرية التي بقيت بعد التحول من الحكم العسكري إلى الديمقراطي، حيث تتضمن¹:
- الاستثناءات كعنصر أساسي في دساتير أمريكا اللاتينية،
 - تعليق الحماية القضائية للحريات والحقوق المدنية خلال حالات الطوارئ، أو عند تطبيق قوانين الأمن القومي،
 - تعريف الأمن الداخلي والأدوار السياسية للقوات المسلحة في الدستور الذي جعل من القوات المسلحة- افتراضياً- الفرع الرابع للأوصياء الحكوميين على الأمة،
 - قوانين أساسية بنيوية تزيد من ترسيخ الدور السياسي والاستقلال النسبي للقوات المسلحة في الأسس القانونية للدولة،
 - المحاكمات العسكرية على المدنيين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الأمن الداخلي أو حتى إهانة الضباط،
 - تمثيل رسمي للقوات المسلحة في صنع السياسات؛ على سبيل المثال، في الكونغرس والقضاء والأجهزة التنفيذية، والإدارة العامة، والمؤسسات العامة،
 - الاستقلال الذاتي - الجزئي - للقوات المسلحة في ميزانيتها، مثلاً: حدُّ أدنى للميزانية ثابت دستورياً، ونسب مئوية من عائدات التصدير، أو عائدات شركات معينة، أو الضرائب العامة، وغير خاضعة للرقابة - من السلطة التشريعية - قد تستخدم لدعم أجهزة الاستخبارات أو وظائف عسكرية خاصة،
 - الاستقلال الذاتي الدستوري والقانوني الواسع للجيش من الرقابة على المسائل المهنية الداخلية مثل التعليم العسكري، والترقيات، والتقاعد.
- بالتأكيد تراجعت تلك الامتيازات خلال السنوات التالية للتحول الديمقراطي. لكن لم يكن من السهل أن تنتهي الظاهرة العسكرية في أمريكا اللاتينية بمجرد أن وصلت الموجة الثالثة من التحول

¹ Bryan Loveman, "Protected Democracies and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America, 1978-1993" pp. 123-124

الديمقراطي إلى بلدانها. فهناك دول اختارت جيوشها أن تعود إلى تُكْنِها كالأرجنتين وأورغواي، أو حتى تسريح جيشها مثل كوستاريكا، ودول أخرى ظل الجيش فيها منخرطاً في العملية السياسية بطريقة أو بأخرى، لعدد من السنوات بعد التحول الديمقراطي. إذًا، هكذا تم التحول، الذي لم يُنهِ الظاهرة العسكرية بين عشية وضحاها، بل ظل العسكريون يمارسون بعض الأدوار السياسية خلال السنوات الأولى من التحول للحكم الديمقراطي. ولتفسير عملية التحول عن الحكم العسكري بدرجة أكبر، يلزم الإشارة إلى أنماط التحول التي تمت في بلدان تلك المنطقة من العالم، والتي شملت ثلاثة نماذج رئيسية:¹

- (1)** الانقسامات داخل الحكومة العسكرية، الناجمة عن الخلافات بين مكوناتها المختلفة.
- (2)** اتفاق/معاهدة بين النخب: وهو مسار أسهل وأكثر إنجاحاً للديمقراطية، ويُؤسس لصيغة تبادل السلطة المُتفق عليها، وكيفية توزيع المناصب القيادية في الدولة.
- (3)** التفاوض بين الحكومات العسكرية والمدنيين: لضمان استمرار دورهم في العملية السياسية وحماية أنفسهم من المحاكمة عن الجرائم التي ارتكبت خلال حكمهم، كما حدث في تشيلي والبرازيل. وتتماز هذه الصيغة الانتقالية بتقليل الصراع بين المدنيين والعسكريين، ولكن التقدم في الحالة الديمقراطية يكون ضعيفاً.

اتجاهات العلاقات المدنية العسكرية عقب التحول الديمقراطي²

بنهاية الحكم العسكري المباشر لدول أمريكا اللاتينية، تغيّر نمط العلاقات المدنية-العسكرية، التي تنوعت بحسب طبيعة عملية التحول التي شهدتها كل دولة، وبحسب درجة كفاءة النظام الديمقراطي في كل منها. ذلك أن القدرة على تحقيق الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تتوقف وبشكل عام على مدى نضج العملية الديمقراطية. وفيما يلي نقدم عرضاً لأبرز نماذج

¹ Juan Emilio Cheyre, «Characteristics of and Influences on the Armed Forces during Democratic Transition in Latin America» in: Dennis Blair, ed., Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions (New York: Brookings Institution Press, 2013), vol. 2, p. 14.

² عبد الله فيصل علام، "من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية" المستقبل العربي،

جديدة للعلاقات المدنية-العسكرية في أمريكا اللاتينية، شهدتها بلدانها عقب التحول عن الحكم العسكري، وهي كالتالي:

(1) رقابة مدنية وجيش احترافي في الثكنات:

يشير هذا النمط إلى حالة مأسسة ثابتة وناجحة للحكومات المدنية، على أساس تعاقب الحكومات الذي يتم تنظيمه من خلال انتخابات حرة. كما أن هناك دعماً شعبياً متزايداً واسع النطاق للنظام الديمقراطي نتيجة للشرعية التي يتمتع بها السياسيون المنتخبون ديمقراطياً، بما أدى إلى التآكل التدريجي في امتيازات وقوة الجيش. في مثل هذه الحالة تكون الحكومة العسكرية في العادة قد فقدت مصداقيتها علناً. فيختار الجيش إعادة تركيز جهوده على تعزيز الكفاءة المهنية والمؤسسية، في حين تنتقل قضية القانون والنظام إلى أيدي السلطات المدنية. الأرجنتين والبرازيل وأورغواي، وربما بوليفيا والسلفادور، هي أمثلة على هذا النمط.

(2) رقابة نسبية وجيش وصي ومراقب:

يشير هذا النموذج إلى الحفاظ على طموحات التدخل العسكرية، حيث يمكن الحفاظ على هذه الطموحات في سياق تتميز فيه الحكومات الديمقراطية بالضعف وتستمر فيه الصراعات السياسية بين السياسيين المدنيين. في ظل هذه الظروف، نصل إلى وضع يقوم فيه الجيش - أو يُدعى للقيام - بدور (Guardian) الوصي أو المحكم (Arbitrator) فيما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية التي عادت رسمياً.

وعلى الرغم من استقرار العملية الانتقالية في دولة تشيلي فإنها تدرج ضمن هذا النموذج أيضاً، فعلى الرغم من انتهاء النظام الدكتاتوري فيها إلا أن النفوذ السياسي للقوات المسلحة في ذلك البلد استمر بفضل التشريعات الموروثة من فترة بينوشيه) قانون العفو فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

النموذج الشيلي

1) خلفية تاريخية

قال الرئيس السلفادور أليندي في خطابه الأول أمام الكونغرس الشيلي في عام 1971، "إن القوات المسلحة التشيلية والكرابينيروس، المؤمنين بواجبهم وتقاليدهم من عدم التدخل في العملية السياسية، سوف تدعم منظومة اجتماعية تتطابق مع إرادة الشعب على النحو المعبر عنه من حيث الدستور الراسخ." كان ذلك مؤشرا واضحا من طرفه للتغييرات التي كان من المقرر أن تأتي إلى شيلي خلال فترة رئاسته.

وقد وعدت حكومة سلفادور أليندي باسترجاع مساحات كبيرة من الأراضي والاحتكارات، وإصلاح النظام الضريبي، وتأميم المصارف والائتمان، فضلا عن الصناعات والمناجم المملوكة للأجانب. وسيسعى نظام ألندي إلى إنهاء "تبعية" شيلي، كدولة تعيش على هامش الولايات المتحدة. وكانت الصناعات الرئيسية، مثل النحاس¹، مملوكة جزئيا أو مملوكة للأغلبية من قبل التكتلات الأمريكية. وكانت الاستراتيجية الاقتصادية الأولية لحكومة ألندي تأميم صناعة النحاس وغيرها من الشركات الكبرى. وقد تمكنت حكومة ألندي، خلال أسابيع من تولي منصبها، من الحصول على موافقة بالإجماع على التعديل الدستوري الذي يسمح بتأميم مناجم النحاس.

وبالإضافة إلى ذلك، جمد ألندي الأسعار ورفع الأجور سعيا إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة. وخلال هذه الفترة، انخفض سعر النحاس في السوق العالمية ولم تتمكن الحكومة من تغطية نفقاتها المتزايدة. وأسفرت السياسات الاقتصادية عن معدل تضخم مذهل. وكان أحد العوامل الرئيسية في المشاكل المالية للحكومة هو العجز المتراكم من الشركات التي تم تأميمها. وفي الفترة بين أغسطس 1972 وأغسطس 1973، بلغ معدل التضخم السنوي 647 في المائة.

من المعلوم أن إدارة نيكسون عارضت الإجراءات التي اتخذها الرئيس ألندي. وكان الحصار غير المعلن من قبل الولايات المتحدة والتضخم الهائل، من المشاكل الرئيسية في السنة الثانية من ولاية أليندي.

¹ تمتلك شيلي أكبر احتياطيّات النحاس في العالم، والنحاس هو أهم مورد طبيعي للاقتصاد الشيلي.

كما قيام الولايات المتحدة بإلغاء القروض المقدمة من المصارف الأمريكية والحد من بيع سلع حساسة معينة إلى الشيلي. وقد تم تصميم هذا التكتيك لإضعاف استقرار حكومة ألندي. وبدأت الاضطرابات الاجتماعية في النمو وبدأ بالمقابل تلاشي الدعم الشعبي للنظام حيث عانى من الانهيار الاقتصادي جميع شرائح المجتمع.

لقد واجه الرئيس ألندي مشكلة في الاستقرار في حكومته. وفي غضون أقل من ثلاث سنوات قام بتجديد حكومته مرات عديدة. ولم يكن لدى مختلف وزرائه القدرة على السيطرة على عدد لا يحصى من المشاكل المرتبطة بتأميم الصناعة. ولم تكن الخبرة الفنية متوفرة للقيام بمثل هذا العمل الضخم. وأدى انتشار الإضرابات على الصعيد الوطني إلى شلل البلد.¹ كما أن الجيش كان يزداد قلقه بسبب عدم الاستقرار الذي يضرب حكومة ألندي.

في 11 سبتمبر 1973 قاد الجنرال أوغوستو بينوشيه انقلابا على الحكومة التي غيرت بشكل لا رجعة فيه طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في شيلي. خلال الإطاحة، انتحر الرئيس السلفادور ألندي وبدأ نظام استبدادي مدته سبع عشرة سنة. كان للإطاحة بحكومة الليندي هدفين أساسيين: (1) تدمير أطراف اليسار والمتعاونين معهم. و (2) إعادة هيكلة أساسية للسياسة التشيلية والمؤسسات والحياة السياسية. وقد تحقق الهدف الأول من خلال نظام قمعي حل المؤتمر، وألغى نظام الحزب، وحظر الاجتماعات العلنية. ولم يتحقق الهدف الثاني إلا جزئيا. وقد تم إحياء المؤسسات السياسية التي كانت حاضرة في بداية النظام قبل استفتاء عام 1988. وأدى الانكماش في الاقتصاد إلى احتجاجات في عام 1982 مما أدى إلى عودة نشاط الأحزاب السياسية. الأحزاب السياسية التي انبثقت عن الحركة الاجتماعية في عام 1982 كانت مماثلة لتلك التي كانت موجودة قبل النظام العسكري.

وقد تمكن النظام الاستبدادي للجنرال بينوشيه من توطيد السلطة السياسية بسبب أربعة عوامل:

¹ تعتمد تشيلي اعتمادا كبيرا على نقل البضائع عن طريق الشاحنة، بحكم الطبيعة الجغرافية للبلاد. وكانت إضراب سائقي الشاحنات ونقابات العمال الأخرى عاملا مدمرا للاقتصاد الضعيف أصلا.

1) تمكن بينوشيه وعصبه من الاعتماد على أطر الشرعية الدستورية التقليدية لتبرير حكم رجل واحد.

2) اعتمد المجلس العسكري على الانضباط والتسلسل الهرمي للقوات المسلحة والقوة المتزايدة للشرطة السرية.

3) حظيت العصابة الحاكمة بالدعم القوي من جانب معظم قطاعات الأعمال والقطاعات الوسطى.

4) تمكن المجلس العسكري من الاستفادة من الانقسامات الحادة المستمرة في المعارضة.

وقد تمكن الجنرال بينوشيه من توطيد سلطته وبدأ سلسلة من التغييرات في السياسات. وباعتماده دستور عام 1925، حاول نظام بينوشيه إضفاء الشرعية على حكومته الاستبدادية. وقد منح المرسوم الصلاحيات التنفيذية الكاملة لبينوشيه التي أعطته الدور المهيمن في المجلس العسكري. وتمكن الجنرال بينوشيه من إصدار مراسيم تفيد بأن أعضاء المجلس العسكري الآخرين لا يستطيعون استخدام حق النقض. وبالنسبة إلى النخب الشيلية ومجتمع الأعمال التجارية، وبغض النظر عن مدى اعتراضها عن حكومة بينوشيه بسبب سياساتها المتشددة في السوق الحرة، فقد ظلت في نظرها بديلاً أفضل بكثير عن الحكومة الديمقراطية التي قادها أليندي، بسبب عدم اليقين في السياسات الديمقراطية التي كان سيتبعها.

وقد وضعت حكومة بينوشيه عدداً من الصفقات مع الشركات الأمريكية، لتشمل كينكوت وإيتي Kenecott and ITT، التي كانت قد استولت على أصولها حكومة أليندي. وفي عام 1974، سمح بحوافز مالية للاستثمار الأجنبي في شيلي. وقد حظي برد فعل إيجابي من العديد من الشركات المتعددة الجنسيات. وكان ذلك سبباً للتغاضي عن قمع حقوق الإنسان وإساءة معاملة أولئك الذين يعتقد أنهم غير مخلصين للحاكم العسكري الجديد.

ومن أجل تهدئة المجتمع الدولي، أجرى الجنرال بينوشيه استفتاء عام 1978 لإظهار تأييده الشعبي. وكان على الناخبين التصويت بنعم أو لا على الاقتراح التالي: "في ضوء العدوان الدولي الذي

يسلط على الأمة، أؤيد الرئيس بينوشيه في دفاعه عن كرامة الشيلي، وأعيد التأكيد على شرعية حكومة الجمهورية في قيادة عملية إضفاء الطابع المؤسسي على البلاد" وقد وافق الناخبون الشيليون على الاستفتاء.

وبعد سبع سنوات من الإطاحة بالرئيس أليندي، أراد الجنرال بينوشيه أن يعطي مزيدا من الشرعية لنظامه. وقد فعل ذلك من خلال إجراء استفتاء عام 1980، للموافقة على دستور يحل محل دستور عام 1925. وكان هذا الدستور الذي تم وضعه بعناية هو المحور المؤسسي لجهود النظام لإعادة تشكيل السياسة التشيلية. وقد حظي الدستور بالقبول في الاستفتاء الذي يسيطر عليه بشدة. كما منح الاستفتاء بينوشيه ثماني سنوات أخرى في السلطة فيما أسماه الديمقراطية المحمية. رسميا كانت الفترة الزمنية تسمى فترة انتقالية للديمقراطية وتعزيز قوة بينوشيه الشخصية.

سمح الجنرال بينوشيه بإجراء استفتاء آخر في عام 1988 للسماح لنظامه بالبقاء في السلطة لمدة ثماني سنوات أخرى. هذه المرة لم يصوت لصالحه، لذلك أجبر على إجراء انتخابات عامة. جاءت غالبية الأصوات (57 في المائة) معارضة للنظام العسكري.

وقد شدد معارضو الجنرال بينوشيه على الهدوء من قبل السكان خشية أن تسبب أية اضطرابات ذريعة يستغلها الجنرال بينوشيه لإلغاء الاستفتاء. وكان الجنرال بينوشيه قد وضع قواعد اللعبة مع استفتاء كان يعتقد انه سيفوز فيه. ومع ذلك، حصل بينوشيه على ثلاثة وأربعين في المئة فقط من الأصوات وأصبح ضحية مناورته الخاصة. وقد انتخب باتريسيو ايلوين، من حزب الكونسيرتاسيون، رئيسا للبلاد في عام 1989، وسلم بينوشيه الحكومة إلى ايلوين في عام 1990. ولكن قبل ذلك كان الجنرال بينوشيه قد أصدر تشريعات لضمان استمرار دور الجيش في السياسة الشيلية. ويكمن جوهر جهود بينوشيه في إرساء حق سياسي قوي لجيش يقود بكل قوة. من خلال دستور عام 1980 والقانون الأساسي للقوات المسلحة لعام 1989، كان بينوشيه يأمل في ربط أيدي خلفائه المدنيين.

وعندما تولى النظام الديمقراطي السلطة في عام 1990، واجه المحكمة الدستورية المكونة من سبعة قضاة، عينهم بينوشيه، ولم يكن بالإمكان إزاحة أحدهم قبل أن يبلغ سن التقاعد (خمسة وسبعين سنة). وفي حين أن التشريع الذي تم سنه كان عائقاً أمام الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، فقد حاول الرئيس إيلوين والرئيس إدواردو فراي من بعده تقليص الصلاحيات العسكرية في شيلي بمختلف المبادرات التشريعية.

تطورت العلاقة بين المدنيين والعسكريين في الشيلي على مر الزمن. فأحد الجوانب الحاسمة للتحول الديمقراطي في تشيلي هو أنها خطط لها ونفذت من قبل الرئيس بينوشيه، الذي أدرك أهمية الاعتراف الدولي بشرعية النظام. وقد وافق الجيش على التفاوض للانتقال إلى حكومة مدنية، لكنه تمكن من السيطرة على شروط التفاوض. لذلك عندما جاءت حكومة ألوين Aylwin إلى السلطة في عام 1990، كان خروج الجيش من الممارسة المباشرة للسلطة قد أعد مسبقاً. وقد أنشأ دستور 1980 آلية للخلافة من شأنها أن تضمن استمرارية في السلطة للقادة العسكريين، والقائد العام للقوات المسلحة حتى عام 1997، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة القضائية. بالإضافة إلى أن القانون الأساسي للقوات المسلحة ضمن ميزانية مستقلة للقوات المسلحة. وبشكل عام، كانت الامتيازات والمجالات التي ضمن فيها الجيش استقلالاً قبل التحول الديمقراطي وذلك بمأسستها في الدستور، ثبت للحكومة الجديدة صعوبة تعديلها. لأنهم أقل قوة وسلطة من الجيش. فقد كانت القوي المدنية لديها مجالاً وفرصاً أقل من أجل المناورة، ولم تستطع تحدي هذا الوضع. وعلى الرغم من ذلك كانت الحكومة الديمقراطية قادرة على إزاحة بينوشيه عن الرئاسة في عام 1989. هناك جانب آخر مهم ميز الانتقال الديمقراطي في تشيلي، هو أن بينوشيه أستمر في العمل كقائد عام للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية الممتدة حتى عام 1998، ونصب نفسه عضواً مدى الحياة في المجلس الشيوخ.

ومع ذلك فالإصلاح الدستوري في عام 2005 أزاح في النهاية الجوانب الأكثر إشكالية لاستقلال الجيش من خلال إلغاء حق الجيش في حماية النظام المؤسسي؛ منح الرئيس الحق في عزل قادة للقوات المسلحة، إنهاء سيطرة الجيش على مجلس الأمن القومي؛ إلغاء مسألة أعضاء مجلس

الشيوخ المعينين، والتي تشمل القادة المتقاعدين من كل أفرع القوات المسلحة. وبشكل عام، فعملية التحول في العلاقات المدنية العسكرية كانت طويلة وتطلبت تنسيقاً بين الحكومة والقوات المسلحة. كما تم بذل جهد تثقيفي وتعليمي كبير داخل الجيش.

خلاصة:

تدل تجارب دول أمريكا اللاتينية على أن الترتيبات الدستورية والمؤسسية السائدة عند بدء عملية التحول الديمقراطي لا تغلق الباب أمام فرص المناورة السياسية من جانب النخب المدنية، كما أن الشروط المؤسسة لعملية التحول الديمقراطي التي يفرضها الجيش، لا تلغي قدرة الساسة المنتخبين على الاستفادة من البدائل المتاحة لهم لتعظيم نفوذهم فيما يخص السياسات التي تؤثر على الجيش وحشد التأييد الشعبي لها.

ولعل في مقدمة الدروس المستفادة من واقع تجربة أمريكا اللاتينية تجنب التغيير المفاجئ وأسلوب الصدمات، فعملية تدعيم السيادة المدنية على الجيش عملية صعبة ويستغرق إتمامها وقتاً طويلاً، والتحول إلى السيادة المدنية ينبغي أن يكون تدريجياً بما يقلل من احتمالات حدوث مواجهات مع المؤسسة العسكرية خصوصاً إذا كانت قد اعتادت أن تكون اللاعب الأهم في الحياة السياسية لفترة طويلة، وعملية ترسيخ الديمقراطية عملية معقدة وديناميكية بمعنى أن عناصرها لا تعمل منفردة عن بعضها البعض، ومن غير المنطقي أن تطالب المؤسسة العسكرية في اللحظة الآنية وعلى الفور بأن تفتح جميع ملفاتها فيما يخص امتيازاتها ومهامها وطرق تدريبها.

كان انتقال النظام في تشيلي مقيداً بدرجة كبيرة من قبل الحكم الاستبدادي السائد في عهد بينوشي، بهدف الحفاظ ودعم العديد من الامتيازات المكتسبة للعسكريين. وبالتالي، فإن منظور أساليب الانتقال يتوقع تأثيراً عسكرياً مرتفعاً باستمرار في ظل الديمقراطية الجديدة. ومع ذلك تمشياً مع فرضية الديناميكية الانتخابية، قلل السياسيون التشيليون من السلطات المؤسسية للقوات

المسلحة واتخذوا قرارات سياسية ضد التفضيلات العسكرية.¹ مهما كانت هذه التدابير صغيرة وتدرجية، فإنها تشكل إنجازاً مثيراً للإعجاب في ضوء الضمانات المؤسسية الواسعة التي احتفظ بها الجيش في انتقال النظام.

هذا، كما احتلت الالتزامات البراغمتية بالسيادة الشعبية والإصلاح الاجتماعي بشكل بارز حسابات انتخابية لإضعاف الجيش سياسياً. سمحت القوة التنظيمية للأحزاب السياسية في شيلي للتحالف الحاكم من يسار الوسط بتنسيق أعضائه حول استراتيجية للحد من التأثير العسكري المتعمد والحازم، ولكن في نفس الوقت حرص على دعم الاهتمام الجماعي بالديمقراطية البقاء على قيد الحياة من خلال عدم دفع الجيش وراء التسامح.²

¹ Wendy Hunter. "Continuity or Change? Civil-Military Relations in Democratic Argentina, Chile, and Peru" Political Science Quarterly, Vol. 112, No. 3 (Autumn, 1997), p. 455

Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2657566> , Accessed: 05-12-2017 12:54 UTC

² Ibid, p. 456

المحاضرة الثامنة:
العلاقات المدنية العسكرية في آسيا
نموذج الهند

مقدمة

اعتبرت الهند لفترات طويلة النموذج الأبرز بين دول العالم الثالث فيما يخص تكريس الديمقراطية في المجتمعات ذات الديمغرافيا الكبيرة وتجسيد مضامين نظرية العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية، من خلال تطبيق معايير الديمقراطية في اختيار القيادة المدنية وتأسيس تقاليد سياسية تعطي الحق الشرعي للقيادة المدنية للتحكم في القوات المسلحة،¹ مثلها مثل الديمقراطيات العريقة في العالم.

من المهم الإشارة إلى أن الهند كانت السباقة بين هذه الدول إلى وضع الأسس الأولى لقاعدة الرقابة المدنية للمؤسسة العسكرية، وذلك منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1947. وقد استطاعت الحفاظ على الحد الأدنى من النظام الديمقراطي والتحكم المدني في القوات المسلحة على الرغم من الصعوبات الداخلية وخاصة الإقليمية التي تزامنت مع تلك المرحلة التاريخية الحاسمة من تاريخ البلاد، وبخاصة حروبها مع باكستان.² ومع ذلك، لم يكن ذلك ليحول دون بناء مؤسسات مدنية في البلاد تميزت على الأخص بعدم تدخل الجيش في الحياة المدنية كما هو سائد بكثرة في العديد من الدول المجاورة لها أو المستقلة حديثاً.

هذا ما جعل العلاقة بين المدنيين والعسكريين في الهند يعد في صلب فهم العلاقات المدنية-العسكرية حتى اليوم. فالهند قد تكون الحالة الوحيدة في العالم التي يتم فيها إلغاء منصب القائد

¹ عامر مصباح، نظرية العلاقات المدنية-العسكرية "الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي" القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018.
² خاضت الهند أربع حروب مع باكستان (1947، 1965، 1971 و 1999) وواحدة مع الصين (1962)،

العام للجيش الهندي وإلحاقه بوزير الدفاع، مما أعطى وزارة الدفاع رقابة بيروقراطية صارمة على المؤسسة العسكرية.

السؤال الذي يجب أن نطرحه هو:

كيف لم يصل العسكريون في الهند إلى الحكم بعد الاستقلال؟ برغم وصولهم لحكم باكستان، والتي كانت أصلاً جزءاً من الهند قبل أن تنفصل عنها؟ لماذا لم تسقط الهند في تلك الهاوية التي سقطت فيها كثير من الدول المجاورة لها في آسيا بعد الاستقلال مثل بنجلاديش وبورما وسريلانكا، ودول أخرى في أفريقيا وأمريكا الجنوبية؟

يمكن الاعتماد على ثلاثة أنواع من المتغيرات التاريخية والاجتماعية-السياسية والاستراتيجية، التي تسهم في فهم هذه الظاهرة

1) المعطيات التاريخية

يجب الإشارة إلى أنه بمجرد وصوله إلى السلطة، تولى جواهر لان نهرو وهو أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، تنفيذ مخططه الرامي إلى إبعاد الجيش من الحياة السياسية وإخضاعه بشكل تام إلى السلطة المدنية. ولم تكن رمزية أول قراراته لتمر دون اعتبار، حيث قام بنقل مقر إقامة قائد الجيش إلى مكان آخر، وتخصيص المقر الأصلي التقليدي لقائد الجيش إلى رئيس الوزراء. وكان ذلك مؤشراً واضحاً على طبيعة العلاقة التي سترسم فيما بعد بين المؤسستين العسكرية والرئاسة.

كما لم يتوقف نهرو عند هذا الحد، بل اتخذ إجراءين قلما يتخذان من طرف القيادات السياسية عند استلامها للحكم في دول العالم الثالث، وهي اقتطاعه أجزاء من رواتب ضباط الجيش التي كانوا يتقاضونها قبل استقلال البلاد، من الحكومة البريطانية. ومن المعلوم كما سبق الإشارة له في المحاضرات السابقة، أن ما يقدم عليه الرؤساء الجدد في العادة في مثل هذه الدول مباشرة بعد توليهم السلطة، هو اتخاذ قرار بزيادة مرتبات كبار الضباط وليس العكس، والسبب في

ذلك واضح لا يحتاج للشرح الكثير. ثم عين نهرو مثقفا يساريا مدنيا وليس عسكريا وهو كريشنا مينون كوزير للدفاع، وهي العلامة الفارقة للجيش الهندي بأن الأمور صارت تخضع للسلطة المدنية. بدوره أوقف كريشنا نظام الترتي بالأقدمية في الجيش وجعل الترتي على أساس الأداء، وأعاد هيكله الجيش. وبالرغم من فشل كريشنا في حسم النزاع الحدودي مع الصين، إلا أن المؤرخين العسكريين رأوا أن لكريشنا الفضل في تحديث وتقوية البنية التحتية للجيش الهندي وجعله من أقوى جيوش العالم.

نجح نهرو في جعل المؤسسة العسكرية غير قابلة للانقلاب على الحكم المدني بخطط محكمة اعتمدت على:

- التنوع العرقي للجنود والضباط والمساواة بينهم، خصوصا في المناصب العليا والقيادية،
- إحداث توازن بين المدني والعسكري داخل المؤسسة العسكرية الهندية،
- الاهتمام الشديد بنظام الترقيات المبني على الكفاءة،
- منع الضباط من الإدلاء بأي تصريحات عامة أو تدخل في شؤون الدولة،
- انشاء قوات شبه عسكرية لا تخضع للجيش لكن تحدث توازنا معه مثل: قوة الشرطة المركزية الاحتياطية، حرس الحدود، شرطة الحدود الهندوتيبيتية، القوة الأمنية الصناعية المركزية، بالإضافة إلى قوات أخرى محلية في مناطق من الهند.
- كما حرص نهرو ومن خلفه على إرسال قيادات الجيش المتقاعدين للعمل كسفراء في الخارج بهدف ابعادهم عن قواعدهم وأتباعهم في الجيش أكثر مما يبدو مجرد مجاملة لهم واتقاء لشركهم.¹

¹ وائل عباس، "وصفة نهرو السحرية ضد الانقلابات العسكرية" <https://hunatotak.com/article/16866> تم تصفحه في 2017/12/17

2) المعطيات التنظيمية:

إذ من الضروري الإشارة إلى أن الجيش الهندي يعتبر المثال الأبرز، للجيش المهني غير المسيس رغم حجمه الكبير كونه ثاني أكبر جيش في العالم. ولم يشر الدستور إلى المؤسسة العسكرية، إلا في بعض المواد التي تشير بشكل أو بآخر إلى وجود رقابة مدنية على دور القوات المسلحة لمنع أي محاولة تدخل لها في الشؤون السياسية:

- حيث نصت المادة 53 من الدستور الهندي على أن: (رئيس الدولة هو القائد الأعلى لقوات الدفاع الخاصة بالاتحاد، وتنظم بموجب القانون ممارسة تلك السلطة).
- كما نص الدستور على أن رئيس الدولة هو المسؤول عن إعلان حالة الطوارئ لمواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي، وذلك وفقا للمادة 352 والتي تنص على أنه (إذا اقتنع رئيس الدولة بوجود حالة طوارئ خطيرة تعرض أمن الهند أو أمن أي جزء من أراضي الهند للخطر، سواء بواسطة حرب أو اعتداء خارجي أو عصيان مسلح، يجوز له أن يصدر إعلانا بهذا الشأن)، وذلك بناءً على موافقة مجلس الوزراء والبرلمان معاً.

وقد فرضت رئيسة الوزراء الهندية السابقة أنديرا غاندي Indira Gandhi المنتخبة ديمقراطياً، حالة الطوارئ في الفترة الممتدة ما بين عامي 1975-77؛ استخدمت خلالها الشرطة بشكل كبير من أجل التحكم في الوضع الأمني داخل البلاد.

وفي محاولة لتنظيم العلاقات المدنية العسكرية، تم إنشاء مجلس الأمن القومي لتقديم المشورة في قضايا الأمن القومي، ولم يشر الدستور لهذا المجلس، وأنشئ بموجب قانون صدر عام 1998. ويضم المجلس في عضويته كلاً من مستشار الأمن القومي، ووزراء الدفاع والشؤون

الخارجية والداخلية والمالية، ونائب رئيس لجنة التخطيط. ويمكن دعوة أعضاء آخرين لحضور اجتماعاته الشهرية عند الحاجة، ويجتمع الأعضاء بصورة شهرية.¹

3) المعطيات الاجتماعية

وقد تم تشكيل الجيش الهندي على أساس مراعاة الاعتبارات العرقية والطائفية السائدة في البلاد. ذلك أن قيام نظام سياسي ديمقراطي أوجد فرصاً متعادلة نسبياً أمام كل الأقليات والكيانات السياسية لأن تكون ممثلة في مؤسسات الدولة وتشارك في صناعة سياسة الدفاع الوطني بطريقة أو بأخرى.

- العامل التاريخي الأول المساهم في تثبيت خاصية التحكم المدني هو دور الاحتلال البريطاني منذ الأيام الأولى "لشركة الهند الشرقية East India Company" في جنوب آسيا في وضع أسس الحكم البريطاني لفترة طويلة والقائم على مبدأ التحكم المدني في القوات المسلحة البريطانية والهندية آنذاك؛ وبالتالي انتشار الثقافة السياسية المدنية في الحكم خلال فترة الاحتلال، ثم استمرت في التأثير على البيئة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال عام 1947.

- ومع استقلال الهند عام 1947 حدثت الكثير من التطورات بسبب النزعة الاشتراكية لحزب المؤتمر الوطني الهندي التي أتاحت الفرصة لصعود الكثير من الضباط من الطبقة الوسطى إلى مراكز القيادة؛ على عكس ما كان سائداً في المرحلة الاستعمارية أين كانت القيادة مقصورة على الضباط من الطبقة الأرستقراطية الهندية المتأثرة بأسلوب الحياة البريطانية في السياسة والاجتماع على حد سواء.

أدى هذا التغيير إلى تطعيم القوات المسلحة بالعاملين المنحدرين من الفئات الاجتماعية المختلفة، بما يخلق نوعاً من التوازن في القيادة والتمثيل المتوازن للفئات المجتمعية في القطاعات العسكرية

¹ أحمد زكي، "الهند: جيش تحت الرقابة المدنية"، الوطن، <https://www.elwatannews.com/news/details/1453> تم مطالعته في 2017/12/17

المختلفة؛ وذلك من أجل مواجهة النزاعات الاثنية والدينية والطبقية بين فئات المجتمع وتعزيز النمط الديمقراطي في اختيار القيادة السياسية والمسئولين المحليين داخل المجتمع.

وبالتالي تأكل التمايزات الطبقية تدريجيا والتي كانت سائدة خلال فترة الاحتلال البريطاني، وهي الظاهرة التي أثرت بدورها على تكوين الجيش الهندي من خلال صعود الكثير من القيادات العسكرية المنحدرة من الطبقات المتدنية في المجتمع. لا يتعلق الأمر فقط بالمنظمات العسكرية والأمنية، وإنما أيضا النظام السياسي الديمقراطي الذي خلق فرصا كبيرة أمام الأفراد والجماعات المتدنية في الهرمية الاجتماعية لأن تكون ممثلة في المؤسسات السياسية على المستوى المحلي والأقاليم وفي هرم السلطة عن طريق عملية الانتخاب الديمقراطي.

هذا التوازن الناشئ عن تأسيس العملية الديمقراطية الهندية هو المسئول عن صناعة أرضية سياسية-مجتمعية للعلاقات المدنية-العسكرية؛ بحيث أنه لم يحدث أن تصدعت العلاقة بين الجيش والقيادة المدنية او وقعت صراعات خطيرة على السلطة بين الجانبين، بالرغم من النزاعات الأمنية الداخلية بين الطوائف أو الخارجية مع دول الجوار. إنه التقليد السياسي السائد في بريطانيا والديمقراطيات العريقة بصفة عامة، التي لم تؤثر فيها النزاعات الكبرى على العملية الديمقراطية والتحكم المدني في القوات المسلحة؛¹ لذلك يمكن اقضاء الهند مما سمي بموجة الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اجتاحت العالم، لأنها لم تؤثر على الديناميكية الديمقراطية فيها ولم تفرض عليها مثلا مرحلة التحول الديمقراطي كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث؛ على اعتبار أن الهند كانت قد قطعت أشواطا كبيرة في تأسيس الديمقراطية وترسيخ النظام السياسي الديمقراطي واستقراره، مقارنة مع روسيا مثلا ودول أوروبا الشرقية.

الاختبار القيم وذو مصداقية فعلية للعلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية كان عام 1977، عندما تغلب تحالف المعارضة في الانتخابات العامة على "المؤتمر الوطني الهندي the Indian National Congress"، الذي قاد حركة التحرير الوطني وسيطر على الحكم تقريبا من

¹ أجرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا الانتخابات العامة الرئاسية في الأولى والبرلمانية في الثانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

(1947-1977)؛ لكن عندما هزم في الانتخابات العامة تنحى عن السلطة دون أن تؤثر شرعيته التاريخية في تعطيل أو منع عملية انتقال سلمي وسلس للسلطة إلى المعارضة.

الأكثر من ذلك، أنه بالرغم من الطبيعة الهجينة للمجتمع الهندي (وجود مئات من الطوائف، اللغات، الجماعات الدينية والمذهبية)، التي من الناحية التقليدية عادة تكون مبررا لسيطرة الحكم العسكري من أجل الحفاظ على استقرار البلاد وتحكم في سلوك المواطنين، إلا أن العملية الديمقراطية انطلقت منذ الأيام الأولى للاستقلال واستمرت في تثبيت معاني الثقافة السياسية الديمقراطية في مواجهة تحديات الصراعات الدينية والطائفية والإثنية، ولم تكن أبدا الديمقراطية مصدرا لإنتاج التهديدات الأمنية أو تهديد وحدة البلاد؛ وهي الخاصية التي تتميز بها العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية في الهند.

في نفس الوقت، تجدر الإشارة إلى أن الخاصية الهجينة انتقلت من المجتمع الهندي إلى العلاقات المدنية-العسكرية، بحيث أن هذه الأخيرة ليست مجسدة تماما كما هي مقترحة في الأطروحة النظرية الصرفة، وإنما أدخلت عليها الكثير من التعديلات بفعل تأثير الظروف الأمنية الداخلية والخارجية، والخصوصيات السوسيو-سياسية للمجتمع الهندي؛ ولذلك هناك من أطلق عليها وصف "العسكرة المدنية Civilian Militarism"¹، من أجل تشخيص مضمون وسلوك العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية في الهند.

(4) المعطيات الجيوسياسية

في الواقع ليس من السهل السيطرة على الأوضاع الأمنية ومواجهة التحديات الاستراتيجية في بلاد ذات مساحة قارية وكثافة سكانية غير عادية، تعرضت لصراعات كبرى أدت في نهاية المطاف إلى شطر البلاد إلى دولتين، من أجل وقف المذابح الدينية في البلاد؛ ليس هذا فحسب، وإنما استقلال باكستان عن الهند قد تلازم باستمرار الصراع المسلح على الحدود والبؤرة المستمرة

¹Rajesh Basrur, «India : Imbalance Under Civilian Control,» in *Global Politics Of Defense Reform*, ed. Thomas Bruneau and Harold Trinkunas (United States of America: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 201-03.

إلى اليوم وهي النزاع على إقليم كشمير، بالإضافة إلى المنافسة الأمنية وسباق التسلح على المستوى التقليدي ثم تطور لاحقا إلى المستوى الاستراتيجي في عام 1998. لذلك، وجود سلطة مدنية في نيودلهي حتى ولو بإدارة عسكرية وأمنية في كثير من الأحيان، يعتبر نجاحا كبيرا للعلاقات المدنية-العسكرية مقارنة بجيرانها في المنطقة مثل باكستان وأفغانستان الذي مزقتها الحرب.

المفارقة الاستراتيجية المثيرة للاهتمام –والتي أشار إليها باري بوزان وأوول ويفر¹– أن التهديدات الأمنية وعوامل المنافسة الاستراتيجية بين الهند وباكستان التي بدأت في عام 1947 قد استمرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأضيفت إليها التهديدات والمخاطر الأمنية المنبثقة عن العولمة الاقتصادية، تطور التكنولوجيا، ظهور التهديدات غير التقليدية (الإرهاب، الجريمة المنظمة)، وانتشار الأفكار والمنافسات الاقتصادية والتجارية؛ والتي عملت مجتمعة (ولو بمستويات متباينة) في التأثير على الفعالية العسكرية والكفاية الدفاعية للهند.

هناك تهديدان رئيسيان برزا كتحديين جديين للحكومة الهندية في فترة ما بعد الحرب الباردة وهما انتشار الإرهاب القريب مصدره من الأراضي الهندية وهو أفغانستان كنتيجة طبيعية للفراغ الاستراتيجي والأمني الذي خلقه اختفاء الاتحاد السوفياتي من نظام العلاقات الاستراتيجية الدولية عام 1991، والذي كان قد تسبب بشكل كبير في إنتاج الإرهاب بواسطة غزوه لأفغانستان عام 1979 وفشله في السيطرة على جماعات المجهدين الأفغان المدعومين من قبل أمريكا.

ويتمثل التهديد الثاني في الانتشار النووي بعد عام 1998 عندما أعلنت باكستان نفسها كقوة نووية بموجب التجارب النووية التي أجرتها في ربيع 1998 بالتزامن مع تجارب أخرى للهند؛ والتي تلتها منافسة حادة حول امتلاك أدوات إطلاقها وتوصيلها بواسطة الصواريخ باليستية العابرة للقارات.² لذلك، تركزت الفعالية العسكرية والكفاية الدفاعية للقوات الهندية حول احتواء التهديدات الإرهابية خاصة تلك الموجهة ضد المواقع الحيوية في البلاد مثل مراكز السياحة

¹ نقلا عن عامر مصباح
² المرجع نفسه

والتجارة وأسواق المال التي يرتادها عشرات الآلاف من الأجانب سنويا. وفي نفس الوقت، تحقيق شروط الدفاع عن الأراضي الهندي ضد الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، سواء القادمة من باكستان أو الصين المجاورتين.

ما يمكن استنتاجه عند دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في الهند ومحاولة فهم الخصوصية التي تطبعها وتميزها عن غيرها من دول الجوار، يدفعنا إلى الاعتقاد بأن القوات المسلحة في هذا البلد كانت حريصة على عدم التورط في نزاعات داخلية حول السلطة مع مختلف القوى السياسية، أو الانغماس في مغريات السلطة والاستئثار بالحكم، ولا حتى الوقوع في مستنقع الفوارق العرقية والدينية واستغلاله لصالح هيمنتها على الحياة السياسية في البلاد. لقد تجنب الجيش في الهند كل ذلك لأنه كان يدرك أن ذلك سوف يضعفه ويضعف فعاليته العسكرية وكفايته الدفاعية ويشتت قدراته التي يفترض أنه يدخرها من أجل أداء مهام الدفاع ضد الأخطار الإقليمية على وجه الخصوص وممارسة الردع بشتى أشكاله ضدها.

بل من المهم الإشارة إلى أن استمرار التهديدات التقليدية التي ورثتها الهند عن حقبة الحرب الباردة والعلاقات العاصفة والمضطربة على الدوام مع الجارتين اللودتين باكستان والصين، وانضمام مصادر تهديد أخرى غير تقليدية وتحديات أمنية لا تماثلية، عملت جميعها كمصادر جديدة للدفع بالمؤسسة العسكرية للتفكير أكثر في إجراء إصلاحات واسعة وتحديث مستمر لعتاد الجيش وجاهزيته بما يكرس حرفيته ويسهم في توطيد العلاقات المدنية-العسكرية كممارسة.

مع وجود الأسلحة النووية ، فإن إدارة الحروب الخارجية والداخلية تتطلب فهم آليات العقيدة والاستراتيجية. غالبًا ما يبدو أن أهداف الهند العقائدية والإستراتيجية تفتقر إلى الوضوح ، لكن عددًا من الابتكارات النظرية والتنظيمية في السنوات الأخيرة تشير إلى أن هذه التغييرات تُجرى للحفاظ على الطابع المهني للجيش الهندي. حيث اقترح فريق من الجنرالات بقيادة رئيس أركان الجيش السابق ، الجنرال ف. ك. سينغ (عندما كان قائداً للجيش الشرقي) سلسلة من الخطوات الجذرية لإحداث تحول في الطريقة التي يتم بها نشر الجيش الهندي وتشغيله ، على حد سواء

الهجومية والدفاعية . هذه التغييرات تسعى في المقام الأول إلى بناء قدرات الجيش لخوض الحرب على "الجبهتين ونصف - إشراك كل من باكستان والصين في وقت واحد في حين أن إدارة الاضطرابات الداخلية. دفع فشل عقيدة سندارجي في الثمانينيات الهند إلى وضع استراتيجية جديدة معروفة باسم "البداية الباردة". هنا ، أعيد تصميم السلك الدفاعي بالقرب من الحدود مع باكستان كقوات "محورية". لقد أجبر هجوم مومباي عام 2008 المدنيين على إنشاء عقيدة جديدة يمكن أن تعبئ نفسها بسرعة لشن ضربات تقليدية محدودة على الجانب الباكستاني من الحدود ، فور وقوع هجوم إرهابي. أعطيت هذه السلك المحوري عناصر هجومية معززة داخل مجموعات قتال متكاملة تتألف من قوات بحجم الفرقة تضم المدرعات والمدفعية والطيران والأصول المصممة لضرب باكستان بسرعة قبل أن يتمكن حشد الإضراب - الموجود في عمق أعرق داخل الهند - من التعبئة.¹

¹ Ayesha Ray. "Indian civil-military relations from: Handbook of Indian Defence Policy, Themes, structures and doctrines." Routledge. 05 Oct 2015. Accessed on: 16 Dec 2017, <https://www.routledgehandbooks.com/doi/10.4324/9781315674742.ch3>

المحاضرة التاسعة:

العلاقات المدنية العسكرية وخصخصة الأمن في أفريقيا

مقدمة

دفعت الأهمية المتزايدة لمجموعات المرتزقة الجدد أو ما أصبح يطلق عليه بشركات الأمن الخاصة (PSC)، ودورها المتنامي في الدول النامية إلى أن تصبح إحدى محاور التحليلات المعاصرة للصراعات الدائرة في القارة الأفريقية.¹ وقد شكل نشاط هذه المجموعات محور دراسات وبحوث أكاديمية عديدة حول خصخصة الأمن على المستويين الوطني والإقليمي. وفي حين تم تقديم تعريفات متنوعة للمقصود بمفهوم الخصخصة، فإن هذه الدراسة تحاول أن تتجاوز هذا الأمر وتضع خصخصة الأمن في إطار النقاش الأوسع حول "علاقة خصخصة الأمن بدور الدولة التقليدي الفييري في أفريقيا والإشكالية المستمرة حول بناء الدولة فيها واستمرارية بقائها".

في الواقع، منذ إقامة نظام ويستفليا كان ميلاد الدولة ككيان سياسي متزامنا مع السيطرة المطلقة على الجيش واحتكار الحرب، وكانت هذه السيطرة ليس فقط مسؤولية الدولة، بل وسبب وجودها أيضا. وعليه فإن فقدان هذا الاحتكار وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالحرب أو توفير شروط الأمن والاستقرار، لا يمكن أن يكون إعلانا فقط عن تراجع الدول، ولكن قد ينذر أيضا بزوالها وانهارها.

تجدر الإشارة إلى أن الظاهرة لا تأخذ دائما نفس الأشكال بل تتجلى بطرق مختلفة، كما يشير إلى ذلك هرفريد مونكلر Herfried Münkler.² حيث تناول هذا الأخير ظاهرة التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أو ما أسماه بالمناولة العسكرية من زاويتين مختلفتين: الأولى في بلدان الشمال، والثانية في بلدان الجنوب.

في الحالة الأولى، تظهر الاستعانة بمصادر خارجية والحاجة إلى خصخصة القطاع، كعملية مرتبة ويتم الإعداد لها بشكل جيد ويتم تنفيذها بخطوات محكمة، وهو ما يجعلها أقرب إلى المسار أو العملية المنظمة وأبعد من أن تكون ارتجالا من طرف السلطات الأمنية أو السياسيين. حيث تبدو الاستعانة بمصادر خارجية خاصة مسارا منظما يكون فيه الانسحاب التدريجي للدولة مرغوب فيه وتدفعه الحاجة إلى ترشيد النفقات وتفادي الخسائر البشرية في ميادين القتال، ناهيك عن الضغوطات المجتمعية والرأي العام الراض لخوض الحروب. ولا تقوم

¹ يقصد في كل أجزاء هذا المقال بعبارة القارة الأفريقية أو أفريقيا، كل المنطقة الواقعة جنوب الصحراء من دون أن تشمل دول شمال القارة (دول المغرب العربي ومصر)

² Herfried Münkler, 'Clausewitz and the Privatization of War', in Hew Strachan and Andreas Herberger-Rothe, Clausewitz in the 21st Century, Oxford University Press, 2007, p 220.

الدولة في هذه الحالة إلا بتفويض جزء من احتكارها لـ "العنف المشروع"، لكنها تظل ذات سيادة فيما يتعلق بصنع القرار السياسي الذي لا يزال غير قابل للمس.

في الحالة الثانية، الاستعانة بمصادر خارجية هو مظهر من مظاهر التآكل الكلي لسلطة الدولة. تأخذ هذه الظاهرة شكلين مختلفين عن بعضهما البعض. في "الدول الفاشلة والهشة"، يمثل اللجوء إلى هذا النوع من الخدمات دليلاً على تآكل سلطة الدولة التي تكون غير قادرة على ضمان أمن مواطنيها كخدمة عامة تمثل جوهر أدوارها الوجودية. هذه الدول تقوم بانتداب شركات أمنية خاصة خارجية وهي تفتقد لأدنى أدوات الرقابة عليها وعلى نشاطها الذي سرعان ما يتحول إلى منافس وبديل عن دور الدولة الأساسي في هذا المجال، بل ويتجاوز كل الضوابط بحيث لا يتردد في الحصول على أقصى قدر من الأرباح ولو على حساب استقرار وأمن الدولة التي منحتة التفويض.

في مقدمة دول الجنوب كما سماها مونكر، تعد الدول الأفريقية من بين الدول التي بدأت تتعامل بشكل كبير وتلجأ إلى خدمات هذه الشركات. وقد عبر المتتبعون للشأن الإفريقي في السنوات الأخيرة عن مخاوف متزايدة من انتشار ونمو قطاع الأمن الخاص فيها.¹ يجب الإشارة إلى أن هذه الأخيرة كانت قد عرفت ظاهرة المرتزقة (التي لا تختلف كثيراً عن ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة) في أثناء الحقبة الاستعمارية ومحاولات التحرر من المستعمر الذي لجأ إلى خدماتهم من أجل محاربة وعرقلة مسار التحرر الوطني في القارة. استيقظت أفريقيا ما بعد الحرب الباردة على واقع الشركات عالية التنظيم التي تقدم خدمات عسكرية وأمنية لأي جهة قادرة على أن تدفع نظير تلك الخدمات.

من المهم أن نفكر في كيفية تأثير خصخصة الأمن بمختلف أنواعه أمنية كانت أم عسكرية، على دور الدولة كونها تبقى الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية. علاوة على ذلك، فإن الأمن يظل جوهر الدولة وخاصيتها الرئيسية، وسبب بقائها، وتنازلها عن احتكار إدارته وضبطه يترتب عن التنازل عنه عواقب وخيمة على نظام الدولة كما هو متعارف عليه بشكل تقليدي. لذلك يمكن أن نطرح التساؤل التالي، هل تمثل خصخصة الأمن تراجعاً وانحطاطاً للدولة وتخلياً عن أدوارها المقدسة في إفريقيا؟

¹ Sabelo Gumedze (Eds). "PRIVATE SECURITY IN AFRICA, MANIFESTATION, CHALLENGES AND REGULATION". ISS MONOGRAPH SERIES. N° 139, NOVEMBER 2007, p. 33.

التأصيل المفاهيمي

يشير مصطلح "خصخصة الأمن" إلى الخدمات الأمنية المقدمة إلى العملاء على اختلاف طبيعتهم من قبل وكالات أو شركات تنشط باستقلالية يفترض أن تكون تامة عن إرادة الحكومات. وتشير ميشال سمول Michelle Small إلى أن الأمن المخصص اليوم هو في الأساس إشارة إلى صناعة حصرية ومكثفة ذاتيا بعيدة عن إرادة الدولة وتاجر في الخدمات المهنية العسكرية والأمنية، والمعدات، والتدريب، والخدمات اللوجستية.¹ وقد تم تسهيل نموها من خلال الرغبة في تقليل العبء الذي تتحمله مؤسسات وأجهزة الدولة لحماية مواطنيها. أصبحت هذه الجهات الفاعلة أطرافًا فاعلة في قطاع الأمن بعد الحرب الباردة.

وعلاوة على ذلك، يُعرّف بيتر سينغر الشركات العسكرية الخاصة بأنها "هيئات متخصصة في توفير المهارات العسكرية - بما في ذلك العمليات القتالية التكتيكية، والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات وتحليلها، والدعم العملي، وتدريب القوات، والمساعدة التقنية".² وقد عرّف كل من فريد شيرير وكاباريني Fred Schreier, Marina Caparini شركات الأمن الخاصة بأنها "شركات متخصصة في توفير الأمن وحماية الأفراد والممتلكات".³

وعليه تتكون خدمات الأمن الخاص بشكل عام من الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC) (Private Military and Security Companies)⁴ التي تباع الخدمات العسكرية والأمنية. قد يكون من الصعب التمييز بين هذين النوعين من الشركات، على الرغم من أن الشركات العسكرية الخاصة (PMC) ترتبط في الغالب بأنشطة مصممة لتكون عسكرية، قتالية وميدانية. في حين أن الشركات الأمنية الخاصة (PSC) تهتم بشكل أساسي بحماية الأفراد والممتلكات، وبالتالي يكون نشاطها دفاعيا ووقائيا في الأساس. وقد يوجد من الشركات الأمنية الخاصة من يوفر الخدمتين معا.⁵ وهو ما يخلق نوعا من الغموض والخلط بين المفهومين.

¹ Michelle Small. "Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa", *Occasional Paper Series*, Vol. 1, N° 2, 2006. Durban, South Africa: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), p. 7

² Peter W. Singer. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security", *International Security*, Vol. 26, N° 3, 2001/2002, pp. 186-220.

³ Fred Schreier, Marina Caparini. "Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies", *Occasional Paper No. 6*. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2005, p. 2

⁴ يصعب التمييز بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة، نظراً لتنوع الخدمات التي قد توفرها أي شركة بعينها وتزايد الضبابية بين المهام العسكرية التقليدية والمهام الأمنية الأخرى في نزاعات اليوم، والتي لم يعد فيها الفصل سهلاً بين المدني والعسكري. من ثم، يستخدم مصطلح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) طوال هذا البحث للدلالة على المجموعة الكاملة من الشركات الأمنية الربحية، لأنه يصف بوضوح طبيعة الخدمات التي توفرها هذه الشركات.

⁵ Karin Dokken. "African Security Politics Redefined." Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008.p. 187

ذلك أن بعض الشركات العسكرية الخاصة تقدم خدمات أمنية وبعض الشركات الأمنية الخاصة تقدم خدمات عسكرية. وهكذا، فإن تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا يزال معقدًا لأنه ليس شاملاً بما يكفي لتغطية كل شيء يخص النشاط الذي تقوم به هذه الشركات فعليًا.

لذلك، يفضل البعض¹ استخدام مصطلح صناعة الأمن عند الإشارة إلى خصخصة الأمن. إنها صناعة تعمل علانية في السوق العالمية، وهي منظمة بالكامل تحت إدارة خبراء محترفين يعملون في إطار شركات ربحية. وعلى الرغم من محاولة سينغر إيجاد تسوية لهذه المعضلة وحل لغز التعريف من خلال نظام تصنيف الشركات العسكرية والأمنية على أساس التسلسل الهرمي للخدمات المقدمة من قبلهم - كما سنناقشه لاحقًا - وهو يميز بين ثلاثة أنواع من الشركات: شركات مزودة للخدمات العسكرية (النوع 1)، وشركات تقدم الاستشارات العسكرية (النوع 2)، وشركات الدعم والاسناد العسكري (النوع 3)، إلا أنه مع ذلك، لا يحل مشكلة التمايز والانقسام الحاصل بين نشاط العسكريين والأمنيين، وبالتالي يعد مصطلح "قطاع الأمن الخاص"² الأكثر حيادية لتعيين كل من الشركات العسكرية والأمنية.

الفرق بين قطاع الأمن الخاص وجماعات المرتزقة³

تتشترك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في سمتين بارزتين مع جماعات المرتزقة، في أن كلاهما يحركهما في المقام الأول ضرورات الربح بدلا من الأسباب السياسية والدوافع الأيدولوجية. كما أن كلاهما تنشطان بشكل لافت في المناطق التي يحدث فيها النزاعات. وقد أطلق تاريخيا على المقاتلين الذين يشاركون في القتال بدافع الربح والكسب المادي تسمية المرتزق Mercenaire.

من المهم الإشارة إلى أن نشاط المرتزقة يعد غير قانوني بموجب الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام 1989 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1977 الداعية إلى القضاء على جميع أشكال نشاط المرتزقة في أفريقيا.

¹ Sabelo Gumedze. "Private Security in Africa, Manifestation, Challenges And Regulation". ISS MONOGRAPH SERIES, N° 139, November 2007, p. 23

² Ibid, p. 23

³ ينص البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف الصادر في 12 أوت 1949 على تعريف شامل للمرتزق يحتوي على ستة معايير هي: (أ) المرتزق هو أي شخص يتم تعيينه محليًا أو بالخارج للقتال في نزاع مسلح؛ (ب) يشارك بشكل مباشر في الأعمال القتالية؛ (ج) الرغبة في تحقيق مكاسب مادية خاصة هي الدافع الأساسي للمشاركة في الأعمال القتالية؛ (د) ليس من الرعايا أو طرف في نزاع أو مقيم في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ (هـ) ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد طرفي النزاع؛ (و) لم يتم إرساله من قبل دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية كعضو في قواتها المسلحة.

ومع ذلك، تظل قرارات كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي غامضة بعض الشيء بحيث تشير وتخص بالذكر تحديدا نشاط المرتزقة الذي يهدف إلى الإطاحة بالحكومات، وهي بذلك لا تخص بالضرورة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي لا تعتبر نفسها معنية بهذه القرارات ولا تشملها.¹

ما هو واضح هو أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعمل مثل غيرها من الشركات التجارية العادية ذات الهيكل المؤسسي والوضع القانوني والعلاقات التجارية. علاوة على ذلك، تعمل العديد من هذه الشركات بالموازاة أو بالتوافق مع شركات القطاع الخاص الأخرى في الميادين الاقتصادية والتجارية كجزء من التكتلات الصناعية الضخمة التي تعتمد على رأس المال، وتستفيد من نظام منتظم للتمويل وتعمل في الساحة الدولية وهي في الوقت ذاته حاجة إلى حماية نفسها ومصالحها في مناطق عديدة من المعمورة.

لذلك صار من الطبيعي أن ترفض العناصر المسلحة المنضوية تحت شركات أمنية وعسكرية خاصة اليوم نظرة البعض لها بأن نشاطها يندرج في عداد أعمال المرتزقة. وهي من أجل ذلك تقدم حججا قوية للتأكيد على أنها تعمل في إطار الحفاظ على السلام والأمن في ربوع العالم وبالتالي هي جزء من الحل وأداة للتسوية وليس العكس كما يشاع. وقد عبر Eben Barlow مدير Executive Outcomes² سابقا بشكل واضح عن وجهة النظر هذه المدافعة عن الدور الذي تلعبه هذه الشركات عندما قال: "إن دور شركتنا هو تقديم الدعم لدولة تتحرك نحو الديمقراطية،... لا يمكن لأحد أن يشكك في حقيقة أن الشركات العسكرية الخاصة كانت عامل استقرار في أفريقيا."³

ما هو جدير بالملاحظة هنا هو كيف تسعى الشركات العسكرية الخاصة لتصوير نفسها كدعائم للسلام والاستقرار والديمقراطية في أفريقيا بدلاً من مجرد نشاط تؤديه أي مجموعة من المقاتلين المرتزقة. وهو الخطاب الذي أصبحت تتبناه جميع الشركات التي تنشط في هذا الميدان بحيث تجعل من نفسها طرفا موثوقا به ينشط في سبيل تسهيل مهمة الدول والمنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولسان حالها يقول «We are Peace Enforcers»⁴ وقد نجحت في تسويق صورة إيجابية عن نفسها تعكس مدى خبرتها وتحكمها في اختصاصها ونجاعة تدخلاتها والخدمات التي تعرضها، وكلها معطيات لا يمكن إثباتها بالنظر إلى التجاوزات

¹ Sabelo Gumedze. Op. Cit, p. 23

² تأسست شركة Executive Outcomes في عام 1989 من قبل Eben Barlow، وهو ضابط سابق في جنوب أفريقيا من وحدة النخبة المتخصصة ضد حرب العصابات. وتم حلها رسميا سنة 1998 بعد أن أصدرت حكومة جنوب أفريقيا، قانوناً لتنظيم قطاع المرتزقة ومكافحة تجاوزه، يتعين بموجبه على مواطني جنوب أفريقيا التماس إذن مسبق من حكومتهم للقتال في الخارج أو لتقديم المساعدة العسكرية لجهة خارجية.

³ Sabelo Gumedze. Op. Cit, p. 24

⁴ Richard Banégas. « De la guerre au maintien de la paix le nouveau business mercenaire » *Critique internationale* N°1 - automne 1998, p. 187

الكثيرة التي صاحبت تدخلاتها في مناطق النزاع، ونههما المتزايد لتحصيل الأرباح ولو على حساب الدول التي تستعين بخدماتها.

علاقة الدولة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة

يثير موضوع علاقة الدولة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية والأكاديمية على حد سواء، ذلك أنه يتعلق بموضوع من أشد المواضيع حساسية ما دام يتصل بشكل مباشر بأدوارها ومدى استقلاليتها وسيادتها. لذلك صار من اللازم الإشارة إلى كيفية تأثير الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على دور الدولة ومسؤولياتها فيما يخص القطاع الأمني. تظل الدولة ككيان سياسي الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية بالرغم من ظهور فواعل أخرى جديدة بدأت تنافسها في أدوارها الأساسية، وعلاوة على ذلك، فإن توفير الأمن يدخل في صميم وجود الدولة، فهو السمة الأساسية المحددة لها، وسبب وجودها،¹ وتنازلها عنه لصالح جهات أخرى، سيترتب عنه عواقب وخيمة على الدولة كما هو متعارف عليه بشكلها التقليدي.

المبدأ التنظيمي الأساسي، بل والرمز النهائي للدولة، هو قدرتها على إدارة وتنظيم ومراقبة جميع أدوات العنف والقوة والقسر، وهنا تكمن "العلاقة الجوهرية" بين الدولة وفرض الأمن. وقد استطاعت الدول في جوهرها التحكم في القطاعات المتعلقة باستخدام القوة واحتكار أدوات القهر منذ أن تحولت الجيوش إلى "جيوش من المواطنين" تم فيه الاستغناء عن اللجوء إلى خدمات المرتزقة.

لذلك فإن إضفاء الطابع المؤسسي على دور الدولة الضامن للنظام والمحتكر الوحيد لأدوات القهر، وضع حداً بين أشكال العنف المشروعة وغير المشروعة. وقد اختيرت الدولة باعتبارها المزود الشرعي الوحيد والمعترف به للأمن والإكراه. في الواقع، هذه هي نقطة البداية المفاهيمية التي يستخدمها ماكس فيبر في تعريفه لما يشكل في نظره الدولة كمؤسسة مسؤولة عن حماية المواطن والضامن لأمنه والسير الحسن لظروف عيشه. وهو بالتالي أحد المهام المقدسة التي لا يصح أن تؤديها جهة أخرى وإلا تكون الدولة في هذه الحالة قد أخلت بأحد أقدس أدوارها، بل أيضاً وظيفتها الرئيسية في سياق "العقد الاجتماعي" المبرم بين الحاكم والمحكوم، والذي يجعل من توفير الأمن أهم واجبات الدولة الأساسية.

¹ Michelle Small. "Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa." Occasional Paper Series: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Vol. 1, N° 2, 2006, p.

وهو ما يشير إليه شارل تيلي Charles Tilly في كتاباته، بمعنى أن الدولة هي ترسيخ للعقد المبرم بين الحاكم والمحكوم من خلال تبادل الحماية مقابل الولاء، وامتيازات أخرى مثل تحصيل الضرائب والدخل والعمل، أي القاعدة الاقتصادية للدولة عموماً. " وعليه فإن الأمن هو اتفاق تعاون بين المتخصصين في مجال العنف والمنتجين الاقتصاديين [...] يتم تعبئة الموارد الاقتصادية والقسرية بفعالية من أجل [تصديق الدولة] وأحسن دليل على عدم كفاءة [الدولة] هو ظهور الجمعيات الأهلية لحماية المواطنين".¹ وبالفعل، عندما يحدث هذا، فإنها فشلت في وظيفتها الجوهرية.

إن قبول الدولة بخصخصة الأمن لا يحرم الدولة فقط من كونها درعاً أمنياً فحسب، بل يفقدها الحق في استخدام القوة الشرعية أيضاً. ذلك أن خصخصة الأمن يقوض أساساً مشروع بناء الدولة لأنه يقوض أسس العقد الذي يجعل من مواطني الدولة أتباعاً ومنتمين لها، وذلك بعد أن تخلت عن أهم ركن في العقد الذي يجمعها مهم وهو ضرورة حمايتهم. كما أنه يؤدي إلى تحول هؤلاء إلى جهات أخرى توفر لهم هذه الخدمة وهو ما يفقدها بالتالي الامتيازات التي كانت تحظا بها نظير ولائهم لها وفي مقدمتها المزايا الاقتصادية من ضرائب وغيرها.²

السياق الدولي والقاري المصاحب لتنامي الظاهرة

لفهم طبيعة تطورها وزيادة عددها وتنامي حاجة بعض الأنظمة الأفريقية لها، من الضروري وضع الشركات العسكرية الخاصة أو شركات الأمن الخاصة في سياقها السياسي-التاريخي والاقتصادي على المستويين الدولي والقاري، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات:

أ - الاعتبارات القائمة على المستوى الدولي:

1- التوجه نحو خصخصة الصناعات العسكرية:

فقد شهدت سنوات السبعينات عودة المفاهيم الليبرالية للاقتصاد، هذه النظريات تخضع الدولة لنفس المنطق الإداري مثل القطاع الخاص، ولا تستثني أي قطاع بما في ذلك القطاعات السيادية. مع بداية الثمانينيات ازدادت

¹ Charles Tilly. "War Making and State Making as Organized Crime" in Bringing the State Back In edited by Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpolm (Cambridge: Cambridge University Press, 1985). (تم تصفحه في 20 03 2018) <http://www.jesusradicals.com/uploads/2/6/3/8/26388433/warmaking.pdf>, p-p. 171-172.

² Michelle Small. Op. Cit, p. 15.

خصخصة الصناعة الدفاعية وانطلقت السوق العسكرية. وقد طورت حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الشركات بين القطاعين العام والخاص، ليصبح من خلالها قطاع السوق لاعبا كاملا في الهندسة الدفاعية.

2 تفاقم النزاعات منخفضة الحدة:

حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى إضعاف الدول الفقيرة التي كانت مدعومة في السابق من قبل الدولتين العظميين. وقد انتشر العنف الذي كان مركزا في السابق بيد الدول إلى جهات فاعلة من غير الدول حيث زادت حدة النزاعات منخفضة الحدة (Low Intensity Conflicts) التي عرفت زخما كبيرا مع نهاية الحرب الباردة، حتى وإن كان ضحاياها لا يقلون عددا عن الحروب الأخرى.

3- كثرة النزاعات اللاتماثلية:

حيث بدى واضحا مع تفاقم الأزمات الأمنية في القارة الأفريقية، أن الجيوش الغربية المدربة على خوض حروب عالمية غير مستعدة تماما لمواجهة عدو متقلب، من غير الدول، في حرب لا تخضع بالضرورة لمعايير متعارف عليها منذ زمن، وفي مواجهة عدو غير نظامي أو ما صار يطلق عليه بالنزاعات اللاتماثلية. وبالتالي أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة حلاً عندما يريد المرء أن يكون لديه رجال على المدى القصير، وأن يكون الرجال سهل التحكم فيهم، ولا يتم مراقبة نشاطهم من قبل المؤسسات التشريعية في تلك البلدان.

4- تفشي النزاعات الداخلية الأهلية والنزاعات الانفصالية:

وتم ذلك بشكل لم يسبق له مثيل بعد نهاية الحرب الباردة. وهو ما خلق واقعا دوليا جديدا، صارت فيه النزاعات الداخلية هي الغالبة وصار فيه التدخل من أجل وضع حد لها أو تسويتها أمرا بالغ الصعوبة. هذا الأمر طرح بجدة على هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الإقليمية التي أصبحت تعنى بالشأن الأمني وتخوض فيه، بعد أن تم تكييف مواثيقها المؤسسة لهذا لغرض. من الواضح أن هذه المنظمات واجهت معضلة مزدوجة عندما قررت التدخل في هذه النزاعات. أولها تردد أو رفض الكثير من الدول التطوع من أجل تشكيل القوات الأممية أو الإقليمية المكلفة بحفظ السلام، وثانيا أن التدخل في هذا الشكل من النزاعات يختلف تماما عن تلك النزاعات التي يكون أطرافها دولتين أو أكثر تخوضان حربا بجيشين نظاميين ويخضع كلاهما إلى القانون الدولي الذي ينظم هذا النوع من العلاقات الدولية أثناء الحروب.

يمكن أن نضيف معضلة أخرى وهي رفض التشريع الدولي التعامل مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والاستمرار في اعتبارها شكلا من أشكال المرتزقة. من الواضح أن هذه الهيئات لم تجد بدا من الاستعانة بالشركات الخاصة التي توفر خدمات أمنية وعسكرية رفضت الكثير من الدول القيام بها. لذلك صار في السنوات الأخيرة

مألوفًا تدخل هذه الشركات لوضع حد لتمرد عسكري أو حماية قوافل الإغاثة الإنسانية، أو الفصل بين القوات المتقاتلة، أو تقديم الخبرة للجيش الوطنية التي أعيد تشكيلها بعد حروب أهلية، أو تقديم خدمات لوجستية لقوات أممية في مناطق الفصل بين القوات المتنازعة وتقديم الحماية للمراقبين الدوليين وغيرها من المهام الكثيرة.

5- تراكم الخبرة القتالية والقدرات العسكرية:

هذا كما خلفت عدة عقود من العداء بين الشرق والغرب، والتحضير لحرب لم تحدث أبداً، مخزونات هائلة من الأسلحة ولكن أيضاً عدداً كبيراً من المقاتلين وخبرة قتالية عالية المهارة دون عمل يتم تسريحهم في آخر المطاف.¹ وفي مواجهة التسريح الهائل للأفراد الذين لا يستطيعون فعل أي شيء غير ممارسة حرفتهم الأصلية وهي "الحرب"، فإنه سرعان ما انضم هؤلاء إلى صفوف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي كانت بحاجة إلى استغلال خبرتهم وكفاءتهم، وهم بالمقابل بحاجة إلى من يدفع لهم نظير ما يمكن أن يقدموه من خدمات. كل هذا وفر بيئة مواتية للغاية لتنمية الصناعة العسكرية الخاصة التي استطاعت أن تمتص الفائض الكبير من العسكريين المحالين على التقاعد أو البطالة.

6- الهوس الأمني والتوجس من العمليات الإرهابية:

يعد قطاع الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة، أحد القطاعات التي استفادت بشكل كبير من الأجواء الأمنية التي سادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث استطاع جني أرباح ضخمة من خلال استغلال المخاوف الأمنية المتزايدة وحالة الهوس الأمني والتوجس من العمليات الإرهابية التي أصابت المجتمعات الغربية والأمريكية على وجه التحديد. هذا المناخ الأمني المتشنج كان مبرراً لاحتياجات أمنية متزايدة في إطار الحرب على الإرهاب التي أعلنتها بعض الدول والتي أسهمت في توسع القطاع بالفعل وازدياد نفوذه في ميدان الخدمات العسكرية والأمنية.

7- تبني الدول الكبرى لأسلوب الحروب الهجينة: سمحت الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

تمكين الدول من خلال جيوشها النظامية من خوض حروب يطلق عليها تسمية الحروب الهجينة، ستكون الحروب المختلطة حروباً تسعى إلى حشد خبرات الحروب النظامية وغير النظامية، وبالتالي الجمع بين القتال التقليدي العادي والتقنيات التمردية. يمكن للدول بالتالي اللجوء إلى التكتيكات التقليدية مثل الغارات الجوية، واستعمال نيران المدفعية، والأسلحة التقليدية الأخرى، وكذلك التكتيكات غير التقليدية من حرب المدن

¹ Philippe Champleau et François Misser. « Le retour des mercenaires », *Politique Internationale*, n° 94, hiver 2001-2002, p.219.

والاغتيال المستهدف، الهجوم السيبراني وغيرها من أدوات القتال الحديثة.¹ ولكن في كلتا الحالتين استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة ستكون ضرورية. وستخاض هذه الحروب بشكل عام في المدن والحوضر حيث يتركز جزء كبير من السكان، وهو مكان آمن يختبئ فيه المتمردون والإرهابيون ويسهل التحصن فيه. مما يزيد من حاجة الجيوش النظامية إلى الاستعانة بخبرة الخواص في مجال قتال المدن والشوارع أو ما كان يطلق عليه في الماضي بحرب العصابات.

8- تصاعد النزعة المعارضة للحرب داخل المجتمعات الغربية:

ومن العوامل غير المباشرة التي أسهمت في صعود نجم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتنامي اللجوء لخدماتها، هو تصاعد النزعة المعارضة للحرب داخل المجتمعات الغربية والتي قادتها منظمات المجتمع المدني والجمعيات المعارضة لتدخل الجيوش خارج البلاد كما حصل في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في حربي أفغانستان والعراق. هذا الواقع دفع المسؤولين في هذه الدول إلى الالتفاف على المعارضة الشديدة للسياسات التدخلية وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اللجوء إلى خوض العمليات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي للحلفاء دون الحاجة إلى الاستعمال المباشر للقوات النظامية. الالتفاف حصل أيضا من أجل تجنب المواقف المعارضة التي بدأت تضيق الخناق على قرارات التدخل العسكري الأمريكية خاصة في أروقة الكونغرس أو في مجلس العموم البريطاني. وبالتالي التعاون مع هذه الشركات سيجعل القيادة السياسية والعسكرية غير ملزمة بتقديم تبرير للرأي العام الوطني والدولي على التصرفات وحتى التجاوزات التي ترتكبها هذه الشركات في ميدان القتال، والتي في أغلبها تتم ضد المدنيين ومثال بلاك ووتر Blackwater في العراق ليس ببعيد.

ب- الاعتبارات القائمة على المستوى القاري:

1- الحاجة إلى تسوية النزاعات التي يطلق عليها بالنزاعات منخفضة الحدة:

حيث أظهر تعامل الدول الكبرى والمجتمع الدولي مع القضايا المتعلقة بالشأن الأفريقي عن اتجاه حديث يفيد بأن النزاعات "ذات الحدة المنخفضة" صارت تدار بشكل متزايد من قبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، التي يقوم "المجتمع الدولي" بالتعفف عن التدخل فيها بشكل مباشر. لذلك ظهر في القارة الأفريقية، نوع جديد

¹ Frank Hoffman. "Conflict in 21 century: The Rise of hybrid wars". Potomac Institute for Policy Studies, 2007, p 28, http://www.potomac institute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf (تم تصفحه في 12 11 2017)

من الارتزاق تقوده مثل هذه الشركات يستفيد من الاضطرابات الاستراتيجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وكل الفرص المالية التي تقدمها العولمة. يؤكد هؤلاء المرتزقة الجدد على أنهم متعاقدون حقيقيون للحرب، إذ أنهم يسعون إلى اكتساب الشرعية وتنويع أنشطتهم واستخدام استراتيجيات اتصال متطورة وخطاب مشبع بالأيدولوجية النيوليبرالية في الترويج لخدماتهم للدول التي تستعين بهم، والتي جنحت الكثير منها إلى تسريح قطاعات واسعة من مجنديها بدعوى ترشيد النفقات وإيكال المهمات العسكرية من المستويات الدنيا إلى وكلاء خواص، قياسا على ما يحصل في قطاعات أخرى اقتصادية وحتى اجتماعية. كما أنهم، في الواقع، يحظون باهتمام متزايد من القوى الكبرى والمنظمات الدولية التي تتردد على نحو متزايد في التدخل في أفريقيا، وتميل إلى الاستعانة بجهات خارجية في عمليات حفظ السلام.

2- زيادة عسكرية المجتمعات الأفريقية:

نتيجة غياب الدولة وأجهزتها الأمنية وازدياد ظاهرة النزاعات العرقية فيها. ذلك أن الكثير من المجتمعات الأفريقية وجدت نفسها من دون حماية توفرها السلطات العمومية مع تراجع مكانة الدولة كمؤسسات وكولاءات، مما اضطر الجهات المتضررة من وراء ذلك إلى البحث عن بدائل. فمن جهة لجأت الفئات المجتمعية المختلفة إلى رفع السلاح وتجنيد عناصر منها من أجل الدفاع عن وجودها ومكتسباتها، وبالمقابل علت الحكومات التي عجزت عن فرض سلطتها في مناطق شاسعة من أقاليمها إلى الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية للقيام بمهمة تأمين تلك المناطق والقضاء على العناصر المسلحة فيها. أحسن مثال يمكن أن نذكره في هذه الحالة هو ما يحص في منطقة ديلتا النيجر، حيث رفعت قبائل الإيبو والأوغوني والإيجاوا السلاح في وجه الحكومة والشركات النفطية متعددة الجنسيات بعد أن شعرت بأن أراضيها ومحاصيلها الزراعية وهي مصدر عيشها الأول قد أضر به الاستغلال المفرط الذي تقوم به هذه الشركات على حساب البيئة ومصادر المياه التي تم تلويثها.¹ هؤلاء لم يشعروا يوما أن الحكومة في لاغوس يمكنها أن توفر الحماية لهم ولمصادر أرزاقهم، ففكروا في حمل السلاح وتخريب منشآت الشركات العالمية التي تعمل على أراضيهم. والأخطر من هذا أن هذه الأخيرة هي الأخرى عندما فكرت في حماية عمالها ومصالحها ومنشآتها، لجأت إلى الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة بدل أن تعتمد على حماية القوات النظامية التابعة للدولة التي تنشط على أراضيها. ويرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا قد انتهى بها الأمر إلى تشكيل حكومات خاصة داخل جيوب ذاتية الحكم نقلت

¹ Moustapha Cisse Fall, « Exploitation du pétrole et rébellions dans le delta du Niger », *Les Cahiers d'Outre-Mer*, 255, Juillet-Septembre 2011, mis en ligne le 01 juillet 2014, (2018 01 30 في تصفحه). URL : <http://com.revues.org/6344> , p. 443

من سلطة دول "أشباح"، هي أقرب إلى ما يعرف "بمتلازمة موناكو Monaco syndrome" التي تجعل من خلال السيادة الهشة للدولة، جزءاً من الأرض تحت سيطرة بنية تنظيمية أو شخصية.¹

3- تعفف الدول الكبرى عن التدخل المباشر في حروب ونزاعات القارة:

وهي التي صارت نزاعات داخلية بامتياز. وازدياد هذا التوجه بين الدول الغربية خاصة بعد المستنقع الذي وقعت فيه القوات الأمريكية في الصومال والقوات الفرنسية في رواندا. ظهر واضحاً لجوء الدول الكبرى إلى تسوية النزاعات الجديدة التي تنشب في القارة عن طريق الأدوات العسكرية من تدخل مباشر أو عن طريق وكلاء.

وهكذا انتقلنا من ظاهرة المرتزقة "الرومانسيين"، ومعظمهم أيديولوجيون -من "المرعبين" أو "قراصنة الجمهورية"، كما أحب تسميتهم "بوب دينار" Bob Dennard² إلى مرتزقة الشركات الأمنية، بدافع مالي والذي يقدم مجموعة واسعة من "الخدمات"، من المشورة والتدريب واللوجستيك، إلى الحراسة استغلال أبار البترول والمناجم، وصولاً إلى العمليات العسكرية والحربية. وعلى المستوى الإفريقي، تمثل هذا النموذج في شركة Executive Outcomes التي لا يمكن العثور على نظيرتها إلا في الشركات العسكرية الخاصة الكبيرة الأنجلو أمريكية أو الإسرائيلية التي تنشط هي الأخرى بكثرة في القارة.

الخلفيات التاريخية لخصخصة الأمن في القارة الأفريقية

ارتبط تاريخ القارة الأفريقية وبخاصة في المرحلة التي سبقت وأعقبت استقلال الكثير من الدول الأفريقية بظاهرة المرتزقة في العلاقات الدولية.

وقد عرفت القارة الأفريقية نشاط الأمن الخاص في أول الأمر في شكل أعمال مجموعات المرتزقة. وما يميز أنشطة المرتزقة في أفريقيا خلال الحرب الباردة، كما يقول ريشارد نوسال Richard Nossal، هو "ميلها إلى عدم

¹ Marc-Antoine Pérouse de Montclos, « Pétrole et sécurité privée au Nigeria : un complexe multiforme à l'épreuve du », *Cultures & Conflits*, 52, hiver 2003, mis en ligne le 03 juillet 2004, consulté le 20 juillet 2018. URL : <http://journals.openedition.org/conflits/983>, p. 153

² Actes du colloque : « Le boom du mercenariat : défi ou fatalité ? *Les documents de Damoclès*, n°89, 2^{ème} trimestre 2001, (2017) 11 12 في تصفحه تم <http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/dambferfb7dfprc9m2kphf115/resources/mercenaires-a4.pdf>, p. 8

الانتظام والانضباط، وهيمن عليه عدد صغير نسبياً من الأفراد.¹ تم توجيه جزء كبير من النشاط ضد الحكومات القائمة، وقد نظم نشاطها بإيعاز من قبل الأفراد والشركات أو الحكومات الأجنبية.

وقد مرت خبرة القارة الأفريقية بظاهرة المرتزقة ومن ثم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بمرحلتين تاريخيتين فارقتين:

1- المرحلة الأولى: انطلقت مع توظيفهم من قبل الدول الاستعمارية لعرقلة وتعطيل استقلالها: حالة الكونغو كنشاسا، في بداية الستينات، عندما قرر موييز تشامبي الانفصال بإقليم كاتانغا Katanga الغني بالمعادن بتشجيع من شركة Union Minière du Haut Katanga (UHMK) of Belgium حاليا شركة (Gecamines)، التي كانت مدعومة آنذاك من طرف الحكومة البلجيكية.

كما عانت العديد من البلدان الأفريقية، من بينها أنغولا وبنين وبوروندي وجزر القمر والكونغو-برازافيل وغينيا وناميبيا وسيشيل وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من تأثير عمليات المرتزقة في سياساتها الوطنية. في اثنين من هذه البلدان، جزر القمر وسيشيل، شكل تأثير المرتزقة السياسة الداخلية لسنوات عديدة، وقد تمكن اثنان من أفراد المرتزقة، وهما مايك هور أو مايك المجنون في سيشيل وبوب دينار في جزر القمر وأتباعهما من السيطرة والوصول إلى السلطة في كلتا الدولتين. لقد شارك هؤلاء المرتزقة باستمرار فيما عرف بلعبة الكراسي الموسيقية بين كبار السياسيين الذين لجأوا إلى خدماتهم في خضم تزامهم من أجل إسقاط خصومهم، أو تشكيل تحالفات جديدة، أو خيانة بعضهم البعض.

هذا ما يفسر أن الدول الأفريقية وبسبب معاناتها من نشاط هذه المجموعات، كانت السبابة إلى تجريم هذه النشاطات وإدخالها في خانة المرتزقة. حيث جاءت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن القضاء على نشاطات المرتزقة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة عشر المعقودة في ليرفيل في الفترة من 1977/6/5/2² لإدانة وتجريم الارتزاق العسكري وأثاره الضارة على استقلال الدول الأفريقية وسلامتها، Convention For The Elimination of Mercenarism in Africa وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1985/04/22.

2- المرحلة الثانية: بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت القارة الأفريقية كسوق واعدة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وفي مقدمتها الشركات الجنوب إفريقية والفرنسية. الأولى استغلت تسريح أعداد كبيرة من القوات

¹ Kim Richard Nossal, "Roland Goes Corporate: Mercenaries and Transnational Security Corporations in the Post-Cold War Era", *The Journal of Civil Wars*, Vol. 1, No. 1 (1998), p. 25

² السيد مصطفى أحمد أبو الخير. "مستقبل الحروب، الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة". القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008، ص. 283

المسلحة مباشرة بعد نهاية نظام الميز العنصري لتقوم باستقطاب أعداد كبيرة منهم بخبرتهم والعلاقات الجيدة التي تربطهم بالقوات المسلحة في الدول الغربية الحليف السابق لنظام بريتوريا. هذا الواقع جعل من جنوب أفريقيا نموذجا فريدا من نوعه، أين بلغ تعداد هذا النوع من الشركات أرقاما قياسية تضاعفت بشكل ملفت للانتباه من 6 شركات في منتصف الثمانينات إلى 3500 في سنة 1995 إلى 5000 شركة في سنة 1999، والرقم في تزايد مستمر.¹ أما الثانية فقد استفادت من علاقات فرنسا الفريدة من نوعها مع أنظمة الحكم في دول كثيرة في القارة، حيث عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الاستعانة بهذه الشركات لدعم الأنظمة الحليفة لها وحماية قادتها وإحباط محاولات الإطاحة بهم، إلى جانب تدريب وتكوين القوات المسلحة لهذه الدول.

هناك تقريبا نوعان من الشركات الخاصة العاملة في أفريقيا، تلك التي تشترك بشكل مباشر في أنشطة القتال ومكافحة التمرد مثل Executive Outcomes سابقا واليوم STTEP (Specialised Tasks, Training,) Sandline International (Equipment and Protection International)، وساند لاين Sandline، والأخرى التي تعمل كخلفية لعمليات حفظ السلام مثل دينكورب Dyncorp International.

وفقا لدافيد بوتنهاور David Pfothenauer، فإن انتشار هذه الشركات العسكرية الخاصة في القارة مثل شركة STTEP على سبيل المثال، يرجع أساسا إلى أوجه القصور الكثيرة التي تعاني منها بعض المؤسسات العسكرية في القارة، والتي تتراوح بين الفساد النظامي داخل الجيش، والعقيدة العسكرية الضعيفة، والفرار من جبهات القتال، والتدريب غير الكافي، وهياكل الوحدات غير الصحيحة، والاستخدام التكتيكي الضعيف للمعدات، وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء عمليات التدخل.² ولكن مثل هذا الطرح ليس موضوعيا بالشكل الكافي، وذلك عندما نشاهد التضيق والتدخل الكبير الذي تمارسه دول كبرى في القارة الأفريقية من أجل الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها من بعض الأنظمة ولو على حساب التسليح والتكوين الجيد للجيش الأفريقية. بل إنه من غير المستبعد أن يكون تشجيع هذه الشركات على النشاط على أوسع نطاق في القارة يهدف بالدرجة الأولى إلى إضعاف هذه الجيوش وتقزيم أدوارها كما سنبين لاحقا.

¹ Marc-Antoine Pérouse De Montclos. « Etat Faibles et Sécurité Privée en Afrique Noire, De l'ordre dans les coulisses de périphérie mondiale » Paris : l'Harmattan, 2008, p.21

² David Pfothenauer. "The Case for Private Contractors in Northern Nigeria." Professional Overseas Contractors. Post Date: February 12, 2016. <https://www.your-poc.com/the-case-for-private-contractors-in-northern-nigeria/> (تم تصفحه في 2017 12 22)

تصنيف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة العاملة في القارة

من الضروري الإشارة إلى أن أي محاولة لتصنيف هذا النوع من النشاطات التي تتم في الغالب على المستوى الدولي، يعد أمراً صعباً لتنوع وتباين وجهات النظر حوله بشكل كبير. بصرف النظر عن النقاشات التقليدية التي لا يسعنا الإشارة لها في هذا البحث والتي تقوم على أساس تصنيف هذه الشركات بناءً على مدى مطابقتها للقوانين والتشريعات الوطنية والدولية المنظمة لهذا الميدان. فقد تزداد صعوبة التصنيف درجة عند الإشارة إلى العلاقة التي تجمع هذه الشركات مع قطاع المال والأعمال على الصعيد الدولي ودرجة التعقيد والترابط التي يترتب عن ذلك. فهل هي فعلاً خاصة أم خاصة بشكل نسبي أم هي فقط واجهة للتمويه لصالح بعض الدول التي لا تريد الظهور علانية في بعض القضايا الدولية. وبالتالي مصادر تمويل هذه الشركات في حد ذاته يعد موضوع نقاش وتصنيف مستقل.

وتفادياً لهذا الغموض ارتأيت أن أتبنى تصنيفاً لهذه الشركات بناءً على ما جاء به كل من بيتر سينغر وكريستوفر كنساي Christopher Kinsey مع اختلافات طفيفة بينهما. فبينما يحصي هذا الأخير أربعة أصناف لهذه الشركات وهي كالتالي: 1- شركات قتال خاصة، 2- شركات عسكرية خاصة، 3- شركات أمنية خاصة، 4- عملاء أحرار،¹ يقترح Peter W. Singer من أجل تفادي القصور القائم في التصنيف الكلاسيكي ثنائي التفرع للشركات الخاصة العاملة في القطاع الأمني على أساس أنها عسكرية أو أمنية، تصنيفاً ثلاثياً يسميه "Tip of the Spear" أو رأس الرمح والذي يأخذ بعين الاعتبار ازدواجية قطاع الصناعة العسكرية الخاصة، أي: بعده الاقتصادي من جهة والعسكري من جهة أخرى.²

يلاحظ سينغر أن وحدات الجيش تتميز تقليدياً على حسب المكان الذي تحتله في ساحة المعركة بناءً على قربها أو بعدها من خط الجبهة، وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للشركات الخاصة التي تنشط في هذا القطاع. ذلك أن هذا الوضع يحدد طبيعة تدريبهم، وأدوارهم، مكانتهم، وتأثيرهم في ميدان المعركة... إلخ. إن الفرد الذي يخدم في المشاة سيكون له بالضرورة تدريب ومكان مختلف مقارنة بالذي يخدم داخل القيادة أو داخل وحدات الدعم اللوجستي.

¹ Christopher Kinsey. "Corporate Soldiers and International Security, The Rise of Private Military Companies." USA: Routledge. 2006, p. 8

² Peter W. Singer. "Corporate warriors: The Rise of the Privatized Military Industry". Ithaca and London, Cornell University, 2008, p. 17

بناءً على هذا التصنيف، يمكننا حسب سينغر التمييز بين ثلاثة أنواع من الشركات:

1- الشركات العسكرية:

ومهمتها تقديم خدمات ذات صلة مباشرة بعمل الجيش مثل الدعم التكتيكي ودعم العمليات القتالية والتي تنشط في مسرح العمليات بالقرب من خط المواجهة (وهي التي تؤدي دور الرمح)؛ هذه الشركات تمثل "شركات المرتزقة" بامتياز، بسبب موقعها على الخطوط الأمامية ومشاركتها المباشرة في القتال. ويظل المثال النموذجي لهذه الشركات هو شركة STTEP الجنوب أفريقية التي ورثت Executive Outcomes التي حلت في عام 1998 بعد اعتماد حكومة جنوب أفريقيا لقانون المساعدة العسكرية الخارجية والذي يقضي بحظر الارتزاق.

2- الشركات الاستشارية العسكرية:

وهي التي تقوم بتجنيد ضباط الجيش المتقاعدين لتقديم المشورة الاستراتيجية، والتدريب والخبرة القتالية. وعلى عكس الأولى، هذه الأخيرة لا تدعم المهمات القتالية وتحافظ على بعدها عن الخطوط الأمامية للقتال. كما يدل عليه اسمها، فإنها لا تتبع سوى خدمات المشورة والخبرة وقد يتوسع نشاطها في حالات أخرى إلى مهام أكثر أهمية، كإعادة هيكلة أو حتى إنشاء الجيوش الوطنية في الدول المستقلة حديثاً إلى جانب إعادة إدماج المقاتلين السابقين في أطر نزع السلاح / التسريح وإعادة الإدماج كما يحصل في الكثير من حالات التسوية. هذه الشركات تصاحب عملاتها على جميع المستويات، باستثناء مسرح العمليات. فهي تقوم بإعداده، وتوجيه خطواته، وتخطيط أعماله، ورعاية كل شيء، باستثناء تنفيذ العمليات. طبعاً هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي تقوم به مقارنة بذلك الذي تقوم به الشركات الأخرى التي تعمل في الميدان. في الواقع، التدريب والتحليل العسكري والتخطيط لهما نفس الأهمية في الحرب، مثل تنفيذ العمليات. بل وقد يكتسي هذا الصنف من الشركات أهمية أكبر لطبيعة النشاط السياسي الذي تؤديه والذي يجعل منها قناة اتصال بالغة الأهمية بين الدول الكبرى والأنظمة التي تكون مثار جدل على مستوى الرأي العام وحتى المعارضة السياسية في تلك الدول. ذلك أن بعض الدول لا تستطيع إرسال ممثليها الرسميين إلى بعض البلدان أو إلى مناطق النزاع، لاعتبارات عدة، فتكون هذه الشركات بمثابة همزة وصل بين تلك الدول وحلفائها، تنشط في السر دون إثارة انتباه الرأي العام وحتى المشرعين لها.

3- شركات الدعم العسكري والخدمات اللوجستية وخدمات الصيانة:

ومهمتها تمكين جنود الجيش النظامي من التركيز على "قلب الحرب". ويبدو أن هذه الفئة الثالثة والأخيرة من الشركات في تصنيف سينغر هي الأكثر غموضاً والأكثر تعقيداً. وهي تقدم خدمات الدعم والدعم غير الفتاك بما في ذلك الدعم اللوجستي والدعم التقني والمشتریات والنقل. وهي متخصصة في المهام التي تعتبر مهمة بالنسبة لأنشطة العميل، وتوفر الفرص والكفاءات التي تفتقر إليها. ويمكن لهذه الأخيرة، التي غالباً ما تشارك في تدخلات طويلة الأجل، أن تركز على الميدان التكتيكي. وفقاً لسينغر، فإن هذا القطاع هو الجزء الأكثر أهمية في التخصصية العسكرية بالنظر إلى حجمها وعائداتها.

إلى جانب الأصناف الثلاثة التي اقترحها سينغر، يضيف ريتشارد نوسال Richard Nossal صنفاً جديداً يسميه بحراس القصر.¹ هؤلاء يتم تعيينهم بهدف حماية الحاكم وتأمينه هو ومقربيه من أية محاولة للإطاحة به سواء كانت من تدير خصومه أو معارضيه أو من عامة الناس الذين ينتفضون من أجل وضع حد لجبروته. وفي العادة يمثل هذا الصنف النموذج الأكثر شيوعاً في القارة الأفريقية على اعتبار أن القادة الأفارقة وخاصة في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة صار من النادر ما يخوضون حروباً ضد أعداء خارجيين بقدر ما يتم ذلك مع جزء من معارضيهم وهم بالتالي بحاجة إلى من يحميهم أكثر ممن يقاتل لصالحهم في جبهات القتال.

طرق تمويل خدمات الأمن

من الواضح أن هناك ترابط مصالح بدأ يبرز شيئاً فشيئاً بين الشركات الأمنية الخاصة والمصالح الاقتصادية الموجودة في أفريقيا: والقريبة معظمها من قطاع المناجم والطاقة. في البداية كانت الأمور تتم تحت غطاء الاستعمار ورغبة الدول الاستعمارية في الاستمرار في احتكار الثروات الطبيعية واستغلالها في خدمة صناعاتها. وقد تطلب الأمر التدخل العسكري عن طريق بعض من هذه الشركات من أجل هذه الغاية. مثل ما ذكرنا مع النموذج الكونغولي وإقليم كاتانغا.

بعد نهاية الحرب الباردة وتحول هذا النشاط إلى عمل شبه قانوني في إطار منظم، لجأت هذه الشركات إلى التعامل مع واقع الحاجة إلى هذه الموارد ولكن بطرق مختلفة. ليس عن طريق الغزو والاستعمار ولكن من خلال اللجوء إلى اقتراح خدماتها على الدول الأفريقية من أجل حماية المنشآت الاقتصادية مقابل أجر تحصل عليه.

¹ Richard Nossal, "Roland Goes Corporate: Mercenaries and Transnational Security Corporations in the Post-Cold War Era". *The Journal of Civil Wars*, Vol. 1, N° 1 (1998), p. 20. In: Emmanuel Kwesi Aning. "Whither Africa's Security in the New Millennium: State or Mercenary-induced Stability?" *Global Society*, Vol. 15, N° 2, 2001, p. 151

الغريب أن الدول الأفريقية التي تعاني جلها من متاعب اقتصادية وجدت نفسها مجبرة على تقديم امتيازات ورخص استغلال في مشاريع تخص مناجم أو آبار النفط لتلك الشركات التي تقدم الحماية والخبرة الأمنية وتتجاوز أدوارها حماية المنشآت إلى مهمة حماية القادة السياسيين وكبار مسؤولي الدولة، في مواجهة تهديد المعارضة والجماعات المسلحة. هذا هو ما يطلق عليه Misser و Chapleau "مقايضة الأسهم الأمنية"¹، وهو ما يشبه أسلوب مبادلة الأسهم في الديون، والذي يتكون من تحويل المستحقات إلى أصول شركات تنتمي إلى البلدان المدينة. وغني عن القول أن الحكومات الأفريقية التي تستخدم خدمات المرتزقة ليست في الظروف المثلى للتفاوض من مركز قوة، بل هي الطرف الضعيف دائماً، والأمثلة على ذلك كثيرة.²

سيراليون 1996/1995: كان المتمردون على بعد 20 كيلومتراً من العاصمة عندما تدخلت قوات Executive Outcomes في مايو 1995. وبعد أن أحكمت (EO) قبضتها على العاصمة فريتاون، سيطرت بعد ذلك على مناجم الماس في كونو وعلى رواسب سيرا الروتيل، قبل شن هجوم على مقر المتمردين في أكتوبر 1996. وبما أن حكومة ف. ستراسر كانت آنذاك غير قادرة على دفع الفاتورة التي قدرت بمليون دولار شهرياً، فقد مُنحت تلك المناجم لشركة Branch Energy - وهي شركة فرعية تابعة لشركة SRC القابضة، ثم إلى Diamond Works، والتي يعد Tim Spicer مالك Executive Outcomes أحد المساهمين في رأسمالها- والذي آلت له في الأخير حقوق استغلال مناجم الماس في المناطق التي احتلتها قواته.

أنغولا 1994/1993: استحوذت شركتا Branch Energy و Diamond Works على خمسة امتيازات ضخمة من مناجم الماس بعد وصولهما إلى لواندا العاصمة الأنغولية في عام 1993 بعقد قيمته 40 مليون دولار، وذلك بعد أن ساعدت حكومة الرئيس دوس سانتوس على تحديث قواتها لصد تهديد قوات UNITA المعارضة. وبحلول جوان 1994، قامت Executive Outcomes بطرد المتمردين من منشآت النفط في منطقة سويوكما سيطروا على مناطق التعدين في كافونفو.

الكونغو - برازافيل: مُنحت لشركة ليفدان Levdan الإسرائيلية نصف حصص رخصة استغلال النفط في حقل Marine III من قبل حكومة الرئيس باتريك ليسوبا، التي دربت ميليشياتها على أيدي متخصصين إسرائيليين: ويعد ذلك ممارسة شائعة في الكونغو، حيث أصبحت الديون تسدد بالنفط أو المدفوعات "العينية" وهي إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل الدولة.

¹ Richard Banégas. « De la guerre au maintien de la paix le nouveau business mercenaire » *Critique internationale* N°1 - automne 1998, p. 182

² Ibid, p. 183

الآثار السلبية لهذه الشركات على أمن القارة الأفريقية السياسي والاقتصادي

يعتقد البعض¹ أنه في عصر ترشيد النفقات العسكرية، أصبحت معظم الحكومات ذات السيادة تعترف بأن إسناد مهام دعم الخدمة غير القتالية إلى جهات خارجية يمنحها إمكانية الوصول إلى الخبرة القيمة، ويوفر المال، ويسمح لجيوشها بالالتزام بميزانياتها المحدودة، والموارد اللازمة لوظائفها الأساسية في الحروب وعمليات حفظ السلام.

وبالفعل أصبحت صناعة الأمن الخاص ودور الشركات الأمنية والعسكرية في مجال حفظ السلام أمرا لا غنى عنه بشكل متزايد. وقد أثبت تزايد عدد هذه الشركات وتوسع مجال نشاطها رغم كل ما يلف أداؤها من غموض في حروب اليوم والعمليات العسكرية أو عمليات حفظ السلام، أنه لا يمكن أن تتم بشكل خالص من طرف الجيوش النظامية للدول. بل لهذه الشركات كمتها في الموضوع ولا سيما في المجال اللوجستي وقطاع الخدمات والأعمال المتعلقة بنزع الألغام، والخدمات الطبية، والاتصالات، والتخزين والنقل، وصولا إلى التخلص من الذخائر غير المنفجرة، وتأمين الشخصيات والمواكب المدنية وممرات الإغاثة الإنسانية أثناء الحروب.

ولكن هذا الواقع لا يخص جميع الدول، فالحالة في أفريقيا أو مجمل الدول الضعيفة مختلف تماما. حيث صار واضحا من خلال ممارسة هذه الشركات على الأرض مجموعة من الظواهر السلبية التي تمس بسيادة هذه الدول واستقرارها السياسي وبقائها كدول بكل ما تدل عليه هذه الكلمة من معنى. لا يكفي أن البعض من هذه الشركات كان ينشط في القارة قبل ظهور الدولة المستقلة، كما أن بعضها اتخذت منه الدول الاستعمارية أداة قوية لوضع حد لحركات التحرر، بل إن من هذه الشركات من لا تزال مطبقة على اقتصاديات بعض الدول الأفريقية وتدير الشأن الاقتصادي بها وكأنها لا تزال تحت الاستعمار. نلخص فيما يلي بعضا من هذه الظواهر التي نجمها في النقاط التالية:

– من خلال خصخصة الأمن يتم خصخصة صناعة القرار أيضا.² حيث صار بمقدور هذه الشركات تحديد طبيعة التهديدات والحلول الأمنية التي تراها مناسبة والتي قد لا تكون بالضرورة تتوافق مع الصالح العام في تلك البلدان.

¹ Emma Holager. "The impact of the private security industry on peace-building efforts in Africa: An assessment of Executive Outcomes, MPRI and DynCorp." Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts (International Studies) at Stellenbosch University. March 2011, p. 77.

² Michelle Small. "Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa." Occasional Paper Series: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Vol. 1, N° 2, 2006, p. 15

- يظل التنظيم والرقابة من قبل الدولة على القطاع الأمني الخاص محدودا بسبب الأوضاع الخاصة التي تعرفها تلك الدول التي تنشط فيها هذه الشركات، وكذلك بحكم العلاقات المتميزة التي تربطها سواء بالدول الكبرى صاحبة الحل والربط في المنطقة أو بعصب معينة داخل السلطة تسهل عليها تغلغلها في دواليب الدولة وتحميها من أي رقابة أو متابعة. بالمقابل جهاز الدولة كمراقب لنشاط هذه الشركات يظهر عجزه في مواكبة هذا النوع من الأنشطة، كما أنه لا يملك معلومات دقيقة عن أعمالها.¹
- على قدر تزايد أهمية أدوارها الميدانية أثناء النزاعات وعمليات حفظ السلام إلا أن سرعة انهيار الإنجازات التي حققتها هذه الشركات بمجرد مغادرتها الميدان يبعث على الشك في حقيقة الغاية من توظيف مثل هذه الشركات. حيث أنها لا تبدو قادرة على ضمان الاستقرار في المناطق التي تدخلت فيها لمدى طويل،² حيث سرعان ما تستأنف الحرب بعد ذلك مباشرة، والمثاليين في كل من سيراليون وأنغولا دليل على ذلك.
- إسهام هذه الشركات وتعمدها في عسكرة المجتمعات التي تتدخل فيها من خلال تسريع "نقل التكنولوجيا" وانتشار الأسلحة المتطورة بشكل متزايد. ذلك أن شركات الأمن تزيد من احتمالات العنف، خاصة وأن ضباط جنوب أفريقيا السابقين يطبقون الاستراتيجيات التي كانت تمارس خلال حقبة الفصل العنصري من خلال تشكيل حركات من نوع إنكاتا. ويعد تحويل مقاتلي كاماجور "التقليديين" إلى فصيل مسلح حقيقي بمعدات حديثة في سيراليون خير مثال على ذلك.³ هذا ما يزيد في تغذية التطرف في المجتمعات التي تتدخل فيها من خلال تعزيز الحلول الأمنية على الحلول السياسية المتفاوض حولها. توفر السلاح غير النظامي هو مدعاة للقلق في كثير من المجتمعات الأفريقية التي ترتفع فيها معدلات الجريمة ومحاولات التمرد المسلح.
- زعزعة العلاقات المدنية العسكرية داخل الدول التي يتم تدخل مثل هذه الشركات فيها. في نيجيريا، على سبيل المثال، أدى الاستعانة بالشركة الأمنية الخاصة MPRI إلى توتر العلاقات بين قيادة القوات التابعة للجيش ومؤسسة الرئاسة. واحتج رؤساء عدد من الأجهزة الأمنية على ما اعتبروه وصولاً وامتيازات غير محدودة منحها الحكومة إلى أفراد MPRI في إطار تنفيذ العقود معها. رداً على ذلك، استخدمت MPRI تأثيرها غير الرسمي فضغطت على الحكومة وأجبرتها على إحالة هؤلاء على التقاعد الفوري.⁴ توضح هذه الحادثة أن MPRI وشركات الأمن الغربية المماثلة يمكن أن تعمل كقوى خارجية قوية جداً، في مواجهة سلطة تفتقر إلى القوة الكافية للمساومة على القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي.

¹ Ibid, p. 16

² بيار كونيسا، "مرتزقة الأمن الجدد"، لوموند ديبلوماتيك، عدد أبريل. " 29-4-2003 <http://alacr.me/author/view/182>

³ Richard Banégas. Op. Cit, p. 191.

⁴ Emma Holager. Op. Cit, p. 79

– انتشار الحرس الرئاسي الخاص في عدد من الدول الأفريقية هو أيضا شكل خفي لاستبدال قوات الأمن النظامية بمرتزقة في أعلى الهيئات العامة الوطنية. في غابون، في جمهورية أفريقيا الوسطى، في جزر القمر، أثر هؤلاء الحراس بشكل كبير على المسؤولين واستغلوا الصلاحيات التي منحت لهم بحيث وجهوها في اتجاه مصالحهم الخاصة.

– قتل الروح المعنوية والقتالية للجيش الوطنية، وبالتالي التقليل من جاهزيتها لمواجهة العدو، وافتقارها لعقيدة قتالية. وما حصل في مالي سنة 2012 يعد أحسن مثال.

– استقطاب القطاع الخاص لأكثر الأفراد كفاءة وخبرة، بعد تسريحه من الجيش النظامي، هو تجفيف مقصود للجيش الوطنية الأفريقية من كل الكفاءات والقدرات القتالية.

ليس أدل على ما أشرنا إليه من خطورة في التعامل مع هذه الشركات والآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك، ما جاء على لسان المقرر الخاص المعني بموضوع المرتزقة التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إنريكي برنالييس باليستيروس Enrique Bernales Ballesteros، الذي حذر في تقريره المؤرخ في 20 فبراير 1997¹ الدول التي تتعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بأنها قد تصبح تهديدا لها بسبب الأنشطة التي تقوم بها، والتي تنتهك فيها حقوق الإنسان وتحول دون ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

خلاصة

تبرر الانحرافات العديدة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تسجل في كل مرة أثناء تدخلاتها المميزة ميدانيا، ضرورة وجود تشريع ملزم يسمح بالتحكم في أنشطة المرتزقة المعاصرين وحظرها ومتابعتها في النظام الداخلي (البلدان التي تعمل فيها، الدول المضيفة) ولكن أيضا على المستوى القاري والدولي بحكم توسع نشاطها على المستوى العالمي. ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال مواصلة التضييق القانوني والرقابة على نشاط هذه الشركات وتحيين الترسانة القانونية الأفريقية في هذا المجال، لمواكبة التطورات التي تعرفها ظاهرة خصخصة القطاع الأمني خاصة والعسكري بشكل أشمل.

هذا، كما أنه من الضرورة بما كان، دعم البدائل التي تفقد هذه الشركات فرص المبادرة واستغلال الفراغ في ميدان حفظ السلام، خاصة وتسوية النزاعات الأفريقية بشكل عام. وذلك عبر تشجيع فرص تولى المنظمة القارية

¹ Jean-Jacques Roche (Sous la Direction de). «Des gardes suisses à Blackwater, Mercenaires et auxiliaires d'hier et d'aujourd'hui.» *Études de l'Irsem*, MAI 2010, Vol. 1, N°2, pp. 7-8

الاتحاد الأفريقي ممثلاً بمجلس السلم والأمن الإفريقي أو الهيئات الإقليمية الفرعية ومنحها مهمة الاضطلاع بأدوار تؤول في العادة إلى هذا الشركات، وأبرز مثال عن ذلك قوات الإيكوموج ECOMOG في غرب أفريقيا. في الأخير يجب التأكيد على ضرورة إرساء حالة من الثقة والاستقرار في العلاقات المدنية-العسكرية في القارة الأفريقية. وحتى إن كان ذلك أمراً يصعب تحقيقه في القريب العاجل، إلا أنه يعد من أفضل الطرق التي تقلل من حاجة الدول الأفريقية إلى هذه الشركات وتقلل من تبعيتها لها. وضوح العلاقة بين المدني والعسكري في القارة سيجعل الأول يحرص على خلق جيش قوي للدفاع عن الوطن دون الخوف من تدخل العسكري في صلاحياته، ويجعل العسكري يخصص مع توفر الإمكانيات لديه كل قواته في المهمة الأسمى وهي فرض الأمن والاستقرار وحماية سيادة البلاد. وفي الحالتين تتراجع الحاجة إلى خدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلا فيما يخص زيادة خبرة الجيش والمزيد من الاحترافية والكفاءة.